

تنويه : الترجمة الرقمية متاحة لغايات تيسير العمل و التواصل من خلال رابط جوجل على قسطاس و هي غير رسمية و غير محررة و قابلة للتدقيق والمراجعة .لذا اقتضى التنويه

Disclaimer: This translation is an unedited and unofficial working translation generated by a google API on Qistas for your convenience ,review and edit. Qistas is not responsible for any errors or inaccuracies contained therein.

5514	رقم الجريدة	قانون رقم 21 لسنة 2018 (قانون الإعسار لسنة 2018)	2018	السنة :
2640	الصفحة	Insolvency law	142	عدد المواد :
2018-05-16	التاريخ		2018-11-12	تاريخ السريان :

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى المادة (31) من الدستور وبناء على ما قرره مجلسا الأعيان والنواب نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

Article (1)

This law is called (Insolvency Law of 2018) and it shall be enforced one hundred and eighty days after the date of its publication in the Official Gazette.

المادة (1) أحكام عامة

يسمى هذا القانون (قانون الإعسار لسنة 2018) ويعمل به بعد مرور مائة وثمانين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

Article (2)

The following words and expressions, wherever mentioned in this law, shall have the meanings assigned to them below, unless the context indicates otherwise:

Insolvency: The debtor ceases or fails to pay the debts owed to it regularly or when the total obligations incurred by it exceed the total value of its funds.

Imminent insolvency: The situation in which the debtor is expected to lose the future ability to pay its debts when they are due within six months, despite its current ability to pay it.

Debtor: the natural or legal person to whom insolvency or imminent insolvency applies .

Insolvency agent: The natural or legal person authorized to perform the business of the insolvency agent stipulated in this law .

Insolvency Register: The record established in the Ministry of Industry, Trade and Supply and where insolvency related actions are publicized .

Insolvency: Funds and material and moral rights belonging to the debtor on or after the date of insolvency, without including the funds and rights of the

المادة (2) أحكام عامة

يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

الإعسار: توقف المدين أو عجزه عن سداد الديون المستحقة عليه بانتظام أو عند تجاوز إجمالي الالتزامات المترتبة عليه إجمالي قيمة أمواله.

الإعسار الوشيك: الحالة التي يُتوقع فيها أن يفقد المدين القدرة المستقبلية على سداد ديونه عند استحقاقها خلال ستة أشهر رغم قدرته الحالية على سدادها.

المدين: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي تنطبق عليه حالات الإعسار أو الإعسار الوشيك.

وكيل الإعسار: الشخص الطبيعي أو الاعتباري المرخص له بممارسة أعمال وكيل الإعسار المنصوص عليها في هذا القانون.

سجل الإعسار: السجل الذي ينشأ في وزارة الصناعة والتجارة والتموين وتشهر فيه الإجراءات المتعلقة بالإعسار .

ذمة الإعسار: الأموال والحقوق المادية والمعنوية العائدة للمدين في تاريخ إشهار الإعسار أو بعده دون أن تشمل الأموال والحقوق العائدة للشخص الطبيعي المستثناة من الحجز بموجب أحكام هذا القانون.

مركز المصالح الرئيسة: مكان إدارة مصالح المدين وممارسة نشاطاته وأعماله بشكل منتظم أو مكان التسجيل أو الموطن إذا كان المدين شخصا اعتباريا.

تاريخ إشهار الإعسار: تاريخ صدور قرار المحكمة بإشهار الإعسار.

الدين المحتمل: الدين المعلق على شرط أو أي سبب آخر يجعله غير مستحق في ذمة الإعسار. natural person excluded from attachment under the provisions of this law .

The Center of Major Interests: The place of managing the interests of the debtor and exercising his activities and activities on a regular basis, or the place of registration or the domicile if the debtor is a legal person .

Date of insolvency declaration: The date the court issued a decision to declare insolvency .

Prospective debt: debt that is suspended on a condition or any other reason why it is not eligible for insolvency .

Establishment: The place where the debtor exercises his usual economic activities permanently and in which the human resources, goods or services are as necessary.

Economic Activity: The activity that a person performs with the intention of making a profit or gain, including commercial, industrial, agricultural, professional, service, or craft activity.

Precautionary measures: The measures taken by the court in accordance with the provisions of this law to avoid the destruction or damage of funds involved in insolvency or to protect the legitimate interests of creditors.

Rights holders secured: The creditor has the right secured by a right in kind, which is subject to movable or immovable property.

The Court: The Court of First Instance, within whose spatial jurisdiction is located the center of the main interests of the debtor.

Observer: General Observer of companies.

Foreign Court: The competent authority that oversees foreign insolvency proceedings .

Foreign procedures: Actions taken in another country in accordance with the legislation in force in that country, according to which the debtor's money and activities become under the supervision or supervision of a foreign court.

Main foreign procedures: insolvency proceedings that take place in a foreign country where the principal interests of the debtor are located.

Secondary foreign procedures: insolvency procedures that take place in another country in which the debtor has an establishment without having a center of major interests

Foreign insolvency agent: A person who is permanently or temporarily authorized under foreign procedures to manage the debtor's money or activities or to perform the role of an insolvency agent in accordance with the provisions of legislation in force in a foreign country.

المنشأة: المكان الذي يمارس فيه المدين نشاطاته الاقتصادية المعتادة بشكل دائم والذي تكون فيه الموارد البشرية أو البضائع أو الخدمات حسب مقتضى الحال.

النشاط الاقتصادي: النشاط الذي يمارسه الشخص بقصد تحقيق ربح أو مكسب بما في ذلك النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو المهني أو الخدمي أو الحرفي.

الإجراءات التحفظية: الإجراءات التي تتخذها المحكمة بموجب أحكام هذا القانون لتفادي هلاك الأموال الداخلة في ذمة الإعسار أو تلفها أو لحماية المصالح المشروعة للدائنين.

أصحاب الحقوق المضمونة: الدائن صاحب الحق المضمون بحق عيني تبعي على مال منقول أو غير منقول.

المحكمة: محكمة البداية التي يقع ضمن اختصاصها المكاني مركز المصالح الرئيسة للمدين.

المراقب: مراقب عام الشركات.

المحكمة الأجنبية: الجهة المختصة التي تشرف على إجراءات الإعسار الأجنبية.

الإجراءات الأجنبية: الإجراءات التي تتم في دولة أخرى بموجب التشريعات النافذة في تلك الدولة والتي تصبح بمقتضاها أموال المدين ونشاطاته تحت إشراف محكمة أجنبية أو رقابتها.

الإجراءات الأجنبية الرئيسة: إجراءات الإعسار التي تتم في دولة أجنبية حيث يكون مركز المصالح الرئيسة للمدين .

الإجراءات الأجنبية الثانوية: إجراءات الإعسار التي تتم في دولة أخرى يكون للمدين فيها منشأة دون أن يكون له مركز مصالح رئيسة

وكيل الإعسار الأجنبي: الشخص المفوض بشكل دائم أو مؤقت بموجب إجراءات أجنبية بإدارة أموال المدين أو نشاطاته أو القيام بدور وكيل الإعسار وفقا الأحكام التشريعات النافذة في دولة أجنبية.

Article (3)

- A- The provisions of this law shall apply to any person engaged in an economic activity, including:
- 1- Legal persons, including civil and government-owned companies .
- 2- Merchants with individual institutions.
- 3- Registered professions licensed to work according to the provisions of the legislation in force .
- B- The provisions of this law do not apply to: -
- 1- Banks .
- 2- Insurance companies.
- 3- Associations and clubs unless the Council of Ministers decides to subject them to the provisions of this law .
- 4- Natural persons who are subject to the provisions of the Civil Code, except for what is mentioned in Clause (3) of Paragraph (A) of this Article.
- 5- Ministries, government departments, public official institutions and public institutions .
- 6- Municipalities .
- C- The provisions of this law do not apply to liquidation procedures that are carried out in accordance with the provisions of the Companies Law for reasons not related to insolvency .
- D- The provisions of this law do not apply to bankruptcy or liquidation procedures that started before the enforcement of its provisions .

المادة (3) أحكام عامة

أ- تسري أحكام هذا القانون على أي شخص يمارس نشاطاً اقتصاديا بما في ذلك:-

1- الأشخاص الاعتباريون بما في ذلك الشركات المدنية والشركات التي تملكها الحكومة.

- 2- التجار أصحاب المؤسسات الفردية.
- 3- أصحاب المهن المسجلون والمرخص لهم بالعمل بموجب أحكام التشريعات النافذة.
 - ب- لا تسرى أحكام هذا القانون على :-
 - 1- البنوك.
 - 2- شركات التأمين.
- 3- الجمعيات والنوادي ما لم يقرر مجلس الوزراء إخضاعها لأحكام هذا القانون .
 - 4 الأشخاص الطبيعيون الذين يخضعون لأحكام القانون المدني باستثناء ما ورد في البند (3) من الفقرة (أ) من هذه المادة.
 - 5- الوزارات والدوائر الحكومية و المؤسسات الرسمية العامة والمؤسسات العامة .
 - 6- البلديات.
 - ج- لا تسري أحكام هذا القانون على إجراءات التصفية التي تتم وفقا لأحكام قانون الشركات لأسباب لا تتعلق بالإعسار .
- د- لا تسري أحكام هذا القانون على إجراءات الإفلاس او التصفية التي بدأت قبل نفاذ أحكامه.

Article (4)

For the purposes of implementing the provisions of this law, the following persons are considered related to the debtor if the debtor:

A- a natural person : -

- 1- Husband and relatives up to the fourth degree, and persons whose nature of their work requires access to the debtor's financial position, including the financial manager, the internal auditor and the external auditor.
- 2- For the purposes of this law, the marital bond exists, even if the marriage took place after the completion of the conduct, or the marital bond has ended during the

المادة (4) أحكام عامة

لغايات تطبيق أحكام هذا القانون يعتبر كل من الأشخاص التالية ذا صلة بالمدين إذا كان المدين:-

أ- شخصا طبيعيا:-

- 1- الزوج والأقارب حتى الدرجة الرابعة والأشخاص الذين تقتضي طبيعة عملهم الاطلاع على الوضع المالي للمدين بمن في ذلك المدير المالي والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي.
 - 2- لغايات هذا القانون تعتبر الرابطة الزوجية قائمة ولو تم الزواج بعد إتمام التصرف أو انتهت الرابطة الزوجية خلال السنة السابقة لذلك التصرف.
 - پادیا:- شخصا اعتباریا:-
 - 1- حليف الشخص الاعتباري الذي يسيطر على شخص اعتباري آخر أو

year preceding that disposal.

- B a legal person: -
- 1- An ally of a legal person who controls another legal person or who is controlled by that person or together controlled by a third legal person.
- 2- Members of the Board of Directors and senior executive management of the legal person.
- 3- Members of the Board of Directors or the Board of Directors and the senior executive management of a legal person's ally .
- 4- Any person who owns (5%) or more of the shares of the public shareholding company or any of the allied companies .
- 5- Relatives and partners of the bodies referred to in clauses (1), (2), (3) and (4).
- 6 Provident funds for employees of the legal person.
- 7- Joint projects, establishments and coalitions for the legal person with any other entity.
- 8- Companies whose members of the Board of Directors, Board of Directors, or Senior Executive Management and their relatives have the direct or indirect ability to exert an effective influence on its business and decisions.
- 9 A person who is acquainted with the internal information related to the financial position of the debtor ex officio or his position, including the chairman and members of the board of directors, the general manager, the financial director, the internal auditor, the external auditor, the representative of the legal person, and the relatives of the aforementioned authorities up to the third degree .
- 10 Any natural person who is responsible in his own funds for the debtor's obligations .

- المسيطر عليه من قبل ذلك الشخص أو يسيطر عليهما معا شخص اعتبارى ثالث.
- 2- أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشخص الاعتباري.
 - 3- أعضاء مجلس الإدارة أو هيئة المديرين والإدارة التنفيذية العليا لحليف الشخص الاعتباري.
- 4- أي شخص يمتلك نسبة (5 %) أو أكثر من أسهم الشركة المساهمة العامة أو أيا من الشركات الحليفة .
- 5- أقارب وشركاء الجهات المشار إليها في البنود (1) و (2) و(3) و(4) .
 - 6- صناديق الادخار للعاملين لدى الشخص الاعتباري.
- 7- المشاريع والمنشآت المشتركة والائتلافات للشخص الاعتباري مع أي جهة أخرى.
- 8- الشركات التي تكون لأعضاء مجلس الإدارة أو هيئة المديرين أو الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم القدرة المباشرة أو غير المباشرة على ممارسة تأثير فعال على أعمالها وقراراتها.
- 9- الشخص الذي يطلع على المعلومات الداخلية المتعلقة بالوضع المالي للمدين بحكم منصبه أو وظيفته بمن في ذلك رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام والمدير المالي والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي وممثل الشخص الاعتباري، وأقرباء الجهات المشار إليها حتى الدرجة الثالثة.
 - 10- أي شخص طبيعي يكون مسؤولا في أمواله الخاصة عن التزامات المدين.

Article (5)

Subject to the provisions stipulated in Chapter Seven of this law, insolvency procedures are divided into the following stages :

- A The preliminary stage starts from the date of the court's decision to declare the insolvency, and it is devoted to confining the insolvency and the debtors creditors, collecting information, classifying and analyzing its business related to the insolvency reasons and the extent of its business viability.
- B- The reorganization stage, which is the stage that immediately follows the preliminary stage, during which an agreement is reached between the debtor and his

المادة (5) أحكام عامة

مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في الفصل السابع من هذا القانون، تقسم إجراءات الإعسار الى المراحل التالية :-

أ- المرحلة التمهيدية و تبدأ من تاريخ صدور قرار المحكمة بإشهار الإعسار وتخصص لحصر ذمة الإعسار ودائني المدين وجمع المعلومات المتعلقة بأعماله وتبويبها وتحليلها للتوصل لأسباب الإعسار ومدى قابلية أعماله للاستمرار.

ب- مرحلة إعادة التنظيم وهي المرحلة التي تلي المرحلة التمهيدية مباشرة ، ويتم خلالها التوصل لاتفاق بين المدين ودائنيه على خطة إعادة التنظيم ما لم يقدم طلب تصفية قبل البدء في هذه المرحلة .

ج- مرحلة التصفية وتخصص لتصفية أموال المدين وتبدأ عند تعذر إعادة التنظيم لعدم إمكانية استمرار أعمال المدين، أو تعذر الموافقة على خطة إعادة التنظيم أو تعذر تنفيذها بعد الموافقة عليها . creditors on the reorganization plan unless a liquidation request is submitted before starting this stage.

C- The liquidation phase is devoted to the liquidation of the debtor's funds and begins when the reorganization is impossible because the debtor's business cannot continue, or the reorganization plan cannot be approved or cannot be implemented after approval.

Article (6)

- A The debtor, any of its creditors, and the observer if the debtor is a company, can submit to the court an application for declaration of insolvency, provided that the procedures stipulated in this law are taken into consideration and priority is given to deciding the request submitted by the debtor .
- B- The request for declaration of insolvency submitted by the debtor is heard in the event of actual insolvency and imminent insolvency, while the request submitted by the observer and creditors of the debtor is not heard except in the event of actual insolvency.

المادة (6) اشهار الاعسار - احكام عام<u>ة</u>

أ - للمدين و لأي من دائنيه وللمراقب إذا كان المدين شركة، أن يتقدم للمحكمة بطلب إشهار الإعسار، شريطة مراعاة الاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون و تعطى الأولوية للبت في الطلب المقدم من المدين.

ب- يسمع طلب إشهار الإعسار المقدم من المدين في حال الإعسار الفعلي والإعسار الوشيك بينما لا يسمع الطلب المقدم من المراقب ودائني المدين إلا في حال الإعسار الفعلي.

Article (7)

- A The debtor and any of the persons who manage it if it is a legal person and if he does not obtain the approval of the partners and shareholders, to submit an application to declare the insolvency within a period of two months from the date of his actual or supposed insolvency .
- B The period stipulated in Paragraph (A) of this Article does not apply to a request for a declaration of imminent insolvency .
- C The persons mentioned in Paragraph (A) of this Article shall be personally responsible for the damage resulting from the violation of the provisions of this Article. In this case, the court may issue a decision prohibiting the violator from engaging in any economic activity for a period of not less than one year and not exceeding five years .

المادة (7) اشهار الاعسار - احكام عامة

أ - على المدين وأي من الأشخاص الذين يتولون إدارته إذا كان شخصا اعتباريا ولولم يحصل على موافقة الشركاء والمساهمين أن يتقدم بطلب إشهار الإعسار خلال مدة شهرين من تاريخ علمه الفعلي أو المفترض بأنه معسر.

ب- لا تسري المدة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على طلب إشهار الإعسار الوشيك .

ج- يكون الأشخاص الواردون في الفقرة (أ) من هذه المادة مسؤولين شخصيا عن الضرر الناجم عن الإخلال بأحكام هذه المادة و للمحكمة في هذه الحالة أن تصدر قرارا بمنع المخالف من ممارسة أي نشاط اقتصادي لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات.

Article (8)

A - The debtor must include the insolvency declaration, stating that he has entered the imminent or actual

المادة (8) اشهار الاعسار - احكام عام<u>ة</u>

أ - على المدين تضمين طلب إشهار الإعسار إقرارا منه بأنه دخل في مرحلة الإعسار الوشيك أو الإعسار الفعلي حسب مقتضى الحال. insolvency stage, as appropriate.

- B- Attached to the application the following evidence: -
- 1- A report containing the causes of insolvency and an analysis of the future of economic activity.
- 2- A certificate issued by the debtor's registration authority stating the date of its registration and the sequence of any changes that occurred to it.
- 3- The financial and accounting restrictions of the debtor, including the budget, financial statements or commercial books for the three financial years preceding the submission of the application.
- 4- A statement of the movable and immovable property of the debtor, with an indication of the value of each of them, its location and information related to it according to the official records, and whether these funds are subject to procedures for implementation of them, or are placed as security for a debt, or they are the subject of a concession, along with an indication of the value of the debts due.
- 5. The list of creditors of the debtor includes the name and address of each of them, if any, the amount of their debt, the origin of that debt, the date of its establishment and its maturity.
- 6 A list of the debtors debtors that includes the name and address of each of them, if any, the amount of the debt owed to him, the origin of that debt, the date of its origins and its maturity.
- 7- A statement of the judicial procedures established by or against the debtor .
- 8- Any other evidence related to the request.

- ب- ترفق بالطلب البينات التالية:-
- 1- تقرير يتضمن أسباب الإعسار وتحليلا لمستقبل النشاط الاقتصادي.
- 2- شهادة صادرة عن جهة تسجيل المدين تبين تاريخ تسجيله وتسلسل أى تغييرات حاصلة عليه.
 - 3- القيود المالية والمحاسبية للمدين بما في ذلك الميزانية والبيانات المالية أو الدفاتر التجارية للسنوات المالية الثلاث التي تسبق تقديم الطلب.
- 4- كشف بالأموال المنقولة وغير المنقولة العائدة للمدين مع بيان قيمة كل منها، وموقعها والمعلومات المتعلقة بها وفقا للسجلات الرسمية وما إذا كانت هذه الأموال خاضعة لإجراءات تنفيذ عليها أو موضوعة تأمينا لدين أو انها موضوع حق امتياز مع بيان قيمة الديون المترتبة عليها.
 - 5. قائمة بدائني المدين تتضمن اسم كل منهم وعنوانه، إن وجد، ومبلغ دينه وأصل ذلك الدين وتاريخ نشأته واستحقاقه.
- 6 قائمة بمديني المدين تتضمن اسم كل منهم وعنوانه، إن وجد، ومبلغ
 الدين المستحق له وأصل ذلك الدين وتاريخ نشأته واستحقاقه.
 - 7- كشف بالإجراءات القضائية المقامة من المدين أو عليه.
 - 8- أي بينات أخرى متعلقة بالطلب.

Article (9)

- A If the court finds that the request is in conformity with the conditions stipulated in Articles (6), (7) and (8) of this law and it is proven to it according to the evidence attached to it that the summonser is insolvent, then it issues a decision declaring the debtor's insolvency within a period of thirty days from the date of submitting the application without The need for any further action .
- B If the court finds that the evidence submitted by the debtor in the application is contrary to the provisions of Article (8) of this law, then the debtor is given a period of fifteen days to complete it, and if the debtor does not comply with its order, then the request is rejected .

المادة (9) <u>اشهار الاعسار - احكام عامة</u>

أ- إذا وجدت المحكمة أن الطلب موافق للشروط المنصوص عليها في المواد (6) و (7) و (8) من هذا القانون وثبت لها وفقا للبينات المرفقة به أن المستدعي معسر فتصدر قرارا بإشهار إعسار المدين خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب دون الحاجة لاتخاذ أي إجراءات أخرى.

ب- إذا وجدت المحكمة أن البينات المقدمة من المدين في الطلب مخالفة لأحكام المادة (8) من هذا القانون فتمنح المدين مهلة خمسة عشر يوما لاستكمالها وإذا لم يمتثل المدين لأمرها فتقرر رد الطلب.

Article (10)

- A Any creditor applying to declare insolvency in the face of a debtor must attach with his request evidence of the existence of a debt he has in the debt of the debtor of a certain amount and due to be paid and not suspended on the condition
- B. If the request is submitted by the debtor's creditor or from the observer, the summoner must prove that the debtor is in actual insolvency.
- C- It is considered evidence of the actual insolvency:
- 1- If the debtor creditor or any of the debtor's creditors commences the execution procedures on the debtor according to the provisions of the implementation law and is unable to collect his rights from the debtor.
- 2- Throwing the executive seizure of all the debtor's money .
- 3- If the debtor escapes his money or sells it with obscenity.
- 4- If the debtor is a natural person and the place of residence becomes unknown, or if he closes the center of his main interests if he is a legal person.
- 5. A court decision is issued stipulating the recognition of major foreign insolvency proceedings .
- D- The debtor has the right to refute any of the cases stipulated in Paragraph (C) of this Article and prove that he is able to pay and that his liability is not occupied by the summons creditor with a debt payable.

المادة (10) اشهار الاعسار - احكام عامة

أ- على أي دائن يتقدم بطلب إشهار الإعسار في مواجهة مدين أن يرفق بطلبه بينة على وجود دين له في ذمة المدين معين المقدار ومستحق الأداء وغير معلق على شرط

ب. إذا كان الطلب مقدما من دائن المدين أو من المراقب فعلى المستدعي أن يثبت أن المدين في حالة إعسار فعلي .

ج- يعتبر دليلا على الإعسار الفعلي ما يلي:-

1- اذا باشر الدائن المستدعي أو أي من دائني المدين إجراءات التنفيذ
 على المدين بموجب أحكام قانون التنفيذ ولم يتمكن من تحصيل حقوقه
 من المدين.

- 2- إلقاء الحجز التنفيذي على كامل أموال المدين.
 - 3- إذا هرب المدين أمواله أو باعها بغبن فاحش.
- 4- إذا كان المدين شخصا طبيعيا وأصبح مجهول مكان الإقامة أو أنه أغلق مركز المصالح الرئيسة له إذا كان شخصا اعتباريا.
- صدور قرار من المحكمة يقضي بالاعتراف بإجراءات إعسار أجنبية رئيسة.
- د- للمدين دحض أي من الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من هذه المادة وإثبات قدرته على السداد وأن ذمته غير مشغولة للدائن المستدعى بدين مستحق الأداء.

Article (11)

- a. If the court finds that the request to declare the insolvency submitted by creditors or the observer in conformity with the conditions stipulated in Article (10) of this law, it shall notify the debtor with the portfolio of documents attached to it within a period of five days from the date of its submission .
- B- The debtor may object to the request within a period of ten days from the day following the date of its notification provided that he attaches the objection the evidence necessary to prove his defenses. Provided for in this paragraph .

المادة (11) اشهار الاعسار - احكام عامة

أ. إذا وجدت المحكمة أن طلب إشهار الإعسار المقدم من الدائنين او المراقب موافقا للشروط المنصوص عليها في المادة (10) من هذا القانون فتتولى تبليغه للمدين مع حافظة المستندات المرفقة به خلال مدة خمسة أيام من تاريخ تقديمه.

ب- للمدين أن يعترض على الطلب خلال مدة عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ تبلغه على أن يرفق باعتراضه البينات اللازمة لإثبات دفوعه وإذا لم يعترض المدين ورأت المحكمة أن الشروط المنصوص عليها في هذا القانون متحققة فتصدر قرارا بإشهار الإعسار خلال مدة خمسة عشر يوما من انتهاء المدة المنصوص عليها في هذه الفقرة.

- A The court, within a period of five days from the date of submitting the objection stipulated in paragraph (b) of Article (11) of this law, shall decide the following:
- 1- Setting an appointment to consider the application and objection, provided that it does not exceed fifteen days from the date of submitting the objection to the application .
- 2- Inviting the debtor and creditors who have submitted an application to declare insolvency to trial, and the court may hear the statements of any of the litigants without the presence of the other opponent, if it deems it appropriate.
- 3- The court may, on its own initiative or at the request of one of the litigants, appoint one or more experts to explain his opinion on the extent to which the causes of insolvency have been realized.
- 4- The court may, on its own initiative or at the request of any of the creditors, take precautionary measures to preserve the value of insolvency funds and protect the rights of all parties or limit the powers of the debtor to exercise its economic activity.
- B- The court shall issue its decision on the application with urgency and in all cases within a period of ten days from the date of the last session and within a period of fifteen days from the date of submitting the objection from the debtor in the event that no sessions are appointed .

- أ- على المحكمة وخلال مدة خمسة أيام من تاريخ تقديم الاعتراض المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة (11) من هذا القانون أن تقرر ما يلي:-
- 1- تعيين موعد للنظر في الطلب والاعتراض على أن لا يتجاوز مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الاعتراض على الطلب .
- 2- دعوة المدين والدائنين الذين قدموا طلب إشهار الإعسار للمحاكمة وللمحكمة أن تستمع لأقوال أي من الخصوم دون حضور الخصم الآخر، إذا رأت ذلك مناسبا.
 - 3- للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تعين خبيرا أو أكثر لبيان رأيه في مدى تحقق أسباب إشهار الإعسار.
- 4- للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب أي من الدائنين اتخاذ إجراءات تحفظية للمحافظة على قيمة أموال الإعسار وحماية حقوق الأطراف جميعهم أو أن تحد من صلاحيات المدين في ممارسة نشاطه الاقتصادي.
- ب- تصدر المحكمة قرارها في الطلب بصفة الاستعجال وفي الأحوال جميعها خلال مدة عشرة أيام من تاريخ آخر جلسة و خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تقديم الاعتراض من المدين في حال عدم تعيين حلسات.

Article (13)

The court examines the request to declare the insolvency audit, and if all the conditions stipulated in all the previous articles are met, the court issues a decision declaring the insolvency provided that the decision includes the following:

- A- Personal and commercial information of the parties to the request, including their respective domiciles .
- B If the request is submitted by the creditors of the debtor or the observer, the decision must include requiring the debtor to submit the documents stipulated in Article (8) of this law within a period of ten days from the date of the insolvency declaration .
- C- Determining the powers of the debtor to manage and dispose of its funds. If the court decides to impose restrictions on the debtor in managing the liability of the insolvency or disposing of it, the decision includes an order for the debtors debtors to pay any obligations owed to the debtor to the insolvency agent .
- D Appointing the insolvency agent with an indication of his name, national number, practice license number,

المادة (13) اشهار الاعسار - احكام عام<u>ة</u>

تنظر المحكمة في طلب إشهار الإعسار تدقيقاً و إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في المواد السابقة كافة تصدر المحكمة قرارا بإشهار الإعسار على أن يتضمن القرار ما يلي:-

أ- المعلومات الشخصية والتجارية الخاصة بأطراف الطلب بما في ذلك موطن كل منهم.

ب- اذا كان الطلب مقدماً من دائني المدين أو المراقب فيجب أن يتضمن القرار إلزام المدين بتقديم الوثائق المنصوص عليها في المادة (8) من هذا القانون خلال مدة عشرة أيام من تاريخ صدور قرار إشهار الإعسار.

ج- تحديد صلاحيات المدين في إدارة أمواله والتصرف فيها وإذا قررت المحكمة فرض قيود على المدين في إدارة ذمة الإعسار أو التصرف فيها فيشتمل القرار على أمر لمديني المدين بسداد أي التزامات مستحقة للمدين لوكيل الإعسار.

د- تعيين وكيل الإعسار مع بيان اسمه ورقمه الوطني ورقم رخصة المزاولة، وعنوانه للاتصال والتبليغ وتحديد صلاحياته في إدارة ذمة الإعسار والتصرف فيها.

ه- أي إجراءات تحفظية تتخذها المحكمة لحماية ذمة الإعسار الى حين تولي وكيل الإعسار مهامه.

و- دعوة دائني المدين للتقدم بمطالباتهم لوكيل الإعسار خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ نشر قرار إشهار الإعسار في الجريدة الرسمية وفقا لأحكام هذا القانون. and address for communication and notification, and specifying his powers to manage and dispose of the insolvency liability .

- E- Any precautionary measures taken by the court to protect the insolvency pending the assumption by the insolvency agent .
- F Inviting the debtor creditors to submit their claims to the insolvency agent within a period of thirty days from the date of publishing the insolvency declaration in the Official Gazette in accordance with the provisions of this law .

Article (14)

- A- The insolvency agent shall, within a period not exceeding five days from the date of the decision to declare the insolvency, notify the creditors registered in the debtors 'records and records and invite them to submit their claims in accordance with the procedures stipulated in this law .
- B- The insolvency agent shall inform the insolvency declaration decision of the Income and Sales Tax Department, the Social Security Corporation, the authority with which the debtor is registered, and the worker representative, if any .

المادة (14) اشهار الاعسار - احكام عام<u>ة</u>

أ- يتولى وكيل الإعسار خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ صدور قرار إشهار الإعسار تبليغ الدائنين المسجلين في قيود وسجلات المدين و دعوتهم للتقدم بمطالباتهم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.

ب- يتولى وكيل الإعسار تبليغ قرار إشهار الإعسار لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وللجهة المسجل لديها المدين ولممثل العمال إن وجد .

Article (15)

- A The decision issued by the court to declare the insolvency is subject to appeal to the competent Court of Appeal within a period of ten days from the date of its issuance or notification, as appropriate.
- B. The appeal of the insolvency declaration does not suspend the insolvency proceedings, and the Appeals Court may take any of the provisional measures it deems appropriate.

المادة (15) اشهار الاعسار - احكام عامة

أ- يكون القرار الصادر عن المحكمة بإشهار الإعسار قابلا للاستئناف لدى محكمة الاستئناف المختصة خلال مدة عشرة أيام من تاريخ صدوره أو تبليغه حسب مقتضى الحال.

ب. لا يوقف استئناف قرار إشهار الإعسار إجراءات الإعسار ولمحكمة الاستئناف اتخاذ أي من الإجراءات التحفظية التي تراها مناسبة.

Article (16)

A-1 - The decision to declare insolvency is published in the Official Gazette with the debtor's data and the restrictions on his powers to manage and dispose of his funds, and specify the name of the insolvency agent with a request from creditors to submit their claims, and the decision to publicize is effective from the date of this publication .

المادة (16) اشهار الاعسار - احكام عامة

أ-1- يُنشر قرار إشهار الإعسار في الجريدة الرسمية مع بيانات المدين والقيود الواردة على صلاحياته في إدارة أمواله والتصرف فيها، وتحديد اسم وكيل الإعسار مع الطلب من الدائنين التقدم بمطالباتهم ويعتبر قرار الإشهار نافذا من تاريخ هذا النشر.

2- تلزم المحكمة المدين أو وكيل الإعسار بالإعلان عن قرار إشهار الإعسار عن طريق نشر إعلان في صحيفة يومية محلية أو صحيفة صادرة في أي دولة أخرى يكون للمدين فيها نشاط اقتصادي و بأي

- 2- The court obliges the debtor or the insolvency agent to announce the decision to declare the insolvency by publishing an advertisement in a local daily newspaper or a newspaper issued in any other country where the debtor has economic activity and in any other way the court deems appropriate .
- B- The decision to declare the insolvency is recorded in the companies register with the Companies Control Department, in the insolvency registry, and in any record of the debtor's money.
- C- The insolvency decision is published on the website of the debtor, if any .

طريقة أخرى تراها المحكمة مناسبة.

ب- يُسجل قرار إشهار الإعسار في سجل الشركات لدى دائرة مراقبة الشركات وفي سجل الإعسار وفي أي سجل خاص بأموال المدين.

ج- ينشر قرار إشهار الإعسار على الموقع الإلكتروني للمدين، إن وجد.

Article (17)

- A If the request for insolvency is submitted by the debtor, it retains the authority to manage its usual business under the supervision of the insolvency agent .
- B If the request is submitted by the creditors or the observer, the debtor's powers to manage and dispose of the insolvency funds are suspended, and the insolvency agent exercises these powers within the limits of conducting the usual business .
- C- The debtor's creditors and the insolvency agent, at any time after the insolvency is declared and for justified reasons, to ask the court to decide to discontinue the debtor's authority to administer and dispose of the insolvency, or to keep it in his hands if it is proven that this is in the interest of economic activity and protects the insolvency creditors.
- D The debtor who has reserved the right to manage his funds to follow any judicial procedures pending as a plaintiff or a plaintiff against him after declaring the insolvency, provided that he has no right to opt out of such procedures or to approve or approve the outcome of it except with the approval of the insolvency agent .
- E If a decision is issued to strip the debtor of the authority to administer and dispose of the insolvency, the insolvency agent shall replace the debtor either as a plaintiff or defendant in any judicial procedures established before the insolvency is declared .
- F If the insolvency agent takes over the debtor's business, he is responsible for taking the necessary measures to ensure the business's usual business continues.
- G- The court may, upon the request of the debtor or the insolvency agent, decide to suspend the economic activity in whole or in part, based on objective justifications, and after listening to the statements of the debtor, the insolvency agent and the representatives of

المادة (17) <u>آثار إشهار الاعسار</u>

أ- اذا كان طلب إشهار الإعسار مقدما من المدين يحتفظ بصلاحية إدارة اعماله المعتادة تحت إشراف وكيل الإعسار.

ب- اذا كان الطلب مقدما من الدائنين أو المراقب فتعلَّق صلاحيات المدين في إدارة أموال ذمة الإعسار والتصرف فيها، ويقوم وكيل الإعسار بممارسة هذه الصلاحيات في حدود تسيير الأعمال المعتادة.

ج- لدائني المدين ولوكيل الإعسار، في أي وقت بعد إشهار الإعسار ولأسباب مبررة، أن يطلبوا من المحكمة أن تقرر وقف صلاحية المدين في إدارة ذمة الإعسار والتصرف فيها، أو أن تبقيها في يده إذا ثبت أن ذلك يحقق مصلحة النشاط الاقتصادي ويحمي دائني الإعسار.

د- للمدين الذي احتفظ بحق إدارة أمواله متابعة أي إجراءات قضائية منظورة كمدع أو مدعى علية بعد إشهار الإعسار على أنه لا يحق له إسقاط تلك الإجراءات بشكل اختياري أو الإقرار أو الموافقة على نتيجتها إلا بموافقة وكيل الإعسار.

هـ - إذا صدر قرار بتجريد المدين من صلاحية إدارة ذمة الإعسار والتصرف فيها فيحل وكيل الإعسار محل المدين سواء بصفته مدعيا أو مدعى عليه في أي إجراءات قضائية مقامة قبل إشهار الإعسار.

و - إذا تولى وكيل الإعسار إدارة أعمال المدين فيكون مسؤولا عن القيام بالإجراءات اللازمة لضمان استمرار الاعمال المعتادة للمدين.

ز- للمحكمة بناء على طلب المدين أو وكيل الإعسار أن تقرر تعليق النشاط الاقتصادي كليا أو جزئيا بناء على مبررات موضوعية وبعد الاستماع لأقوال المدين ووكيل الإعسار وممثلي العاملين لدى المدين .

ح- لا تحول أحكام هذه المادة دون حق المدين في توكيل محام للحفاظ على حقوقه المقررة وفقا لأحكام هذا القانون . the debtor's employees.

H- The provisions of this Article do not preclude the right of the debtor to appoint a lawyer to preserve his rights in accordance with the provisions of this law.

Article (18)

- A- The court may, upon the request of the insolvency agent, decide not to implement any action taken by the debtor in violation of the provisions of Article (17) of this law, provided that the insolvency agent may authorize any action that led to a real increase in the value of the insolvency liability or a positive impact on creditors .
- B The request for non-enforcement of the actions stipulated in Paragraph (a) of this Article is subject to the urgent action procedures stipulated in the Code of Civil Procedure .

المادة (18) <u>آثار إشهار الاعسار</u>

أ- للمحكمة بناء على طلب وكيل الإعسار، أن تقرر عدم نفاذ أي تصرف قام به المدين خلافا لأحكام المادة (17) من هذا القانون، على أنه يجوز لوكيل الإعسار إجازة أي تصرف أدى لزيادة فعلية في قيمة ذمة الإعسار أو أثر إيجابيا على الدائنين.

ب- يخضع طلب عدم نفاذ التصرفات المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة لإجراءات الدعاوى المستعجلة المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية.

Article (19)

The debtor or the insolvency agent may not sell or dispose of the insolvency funds during the preliminary stage, with the exception of the following:

- A- Current actions within the usual work.
- B Sell the funds that are necessary for the continuation of the economic activity or to obtain the necessary liquidity for its continuation in the event that it is not possible to obtain credit .
- C- The sale of funds that are not considered necessary for the continuation of economic activity if they were sold at the market price and if the funds are immovable, the price of selling them must not be less than (90%) of the price of the proverb .
- D- A portion of the economic activity may be sold at any time during the preliminary stage, provided that the following are observed: -
- 1- That the sale is not likely to negatively affect the opportunities to reorganize the rest of the activities and substantially structure the economic activity.
- 2- That the quoted price be equal to the market price.
- E With the exception of what is mentioned in Paragraph (A) of this Article, prior approval must be obtained from the Court to conduct the actions stipulated in this Article, and the Court may hear the statements of the creditor committee and the representatives of workers of the debtor .

المادة (19) آثار اشهار الاعسار

لا يجوز للمدين أو وكيل الإعسار بيع أموال ذمة الإعسار أو التصرف فيها خلال المرحلة التمهيدية، ويستثنى من ذلك ما يلي:-

أ- التصرفات الجارية ضمن العمل المعتاد.

ب- بيع الأموال التي تعتبر ضرورية لاستمرار النشاط الاقتصادي أو للحصول على السيولة اللازمة لاستمراره في حال تعذر الحصول على الائتمان.

ج- بيع الأموال التي لا تعتبر ضرورية لاستمرار النشاط الاقتصادي إذا جرى بيعها بسعر السوق وإذا كانت أموالا غير منقولة يجب أن لا يقل ثمن بيعها عن (90%) من ثمن المثل.

د- يجوز بيع جزء من النشاط الاقتصادي في أي وقت خلال المرحلة التمهيدية شريطة مراعاة ما يلي:-

1- أن يكون من غير المحتمل أن يؤثر البيع سلبا على فرص إعادة تنظيم باقي النشاطات وهيكلة النشاط الاقتصادي بشكل جوهري.

2- أن يكون السعر المعروض مساويا لسعر السوق.

هـ - باستثناء ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يجب الحصول على موافقة مسبقة من المحكمة على إجراء التصرفات المنصوص عليها في هذه المادة وللمحكمة أن تستمع لأقوال لجنة الدائنين وممثلي العاملين لدى المدين.

Article (20)

The debtor or any person who manages it, if it is a legal person, shall cooperate in any matter necessary for the conduct of the insolvency proceedings, including providing the court and the insolvency agent with the information and clarifications they require.

المادة (20) آثار إشهار الاعسار

على المدين أو أي شخص يتولى إدارته، إذا كان شخصا اعتباريا، التعاون في أي شأن لازم لسير إجراءات الإعسار بما في ذلك تزويد المحكمة ووكيل الإعسار بالمعلومات والإيضاحات التي يطلبونها.

Article (21)

- **A -** No lawsuit is heard against the debtor after declaring insolvency, and any person claiming to have a debt has a debtor must register his claim in accordance with the procedures set forth in this law
- B- Courts and competent arbitration tribunals continue to hear cases brought against the debtor pending the issuance of judgments in them.
- C Notwithstanding what is stated in Paragraph (B) of this Article, the insolvency agent may request the court to refer any lawsuit pending before another court, whether the debtor is a plaintiff or a defendant to it if the value or nature of the claim in that lawsuit substantially affects the course of Insolvency procedures and in all cases if the value of the lawsuit exceeds (20%) of the total debts of the debtor .

المادة (21) آثار إشهار الاعسار

أ- لا تسمع أي دعوى ضد المدين بعد إشهار الإعسار وعلى أي شخص يدعي وجود دين له على المدين أن يسجل مطالبته وفقا للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون

ب- تستمر المحاكم وهيئات التحكيم المختصة بالنظر في الدعاوى المقامة على المدين إلى حين صدور أحكام فيها.

على الرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة، لوكيل الإعسار أن يطلب من المحكمة إحالة أي دعوى منظورة لدى محكمة اخرى سواء أكان المدين مدعيا أم مدعى عليه اليها إذا كانت قيمة المطالبة في تلك الدعوى أو طبيعتها تؤثر بشكل جوهري على سير إجراءات الإعسار وفي الأحوال جميعها إذا كانت قيمة الدعوى تتجاوز (20%) من إجمالي ديون المدين.

Article (22)

- A It is not permissible to execute on the debtor's funds after declaring the insolvency and stopping the implementation procedures that started before the insolvency is declared. The convict has to register his claim through the insolvency procedures. The provisions of the legislation in force .
- B It is not permissible to impose seizure on any of the debtor's money or to imprison it for payment of any debt against it, regardless of its origin and nature, including the debts owed to the treasury after declaring insolvency .
- C- Notwithstanding what is stated in paragraphs (a) and (b) of this article, the holders of rights guaranteed implementation have their guarantees that implementation does not affect the continuation of the debtor's economic activity, provided that the outcome of the implementation is handed over to the insolvency

المادة (22) آثار إشهار الاعسار

- أ- لا يجوز التنفيذ على أموال المدين بعد إشهار الإعسار وتوقف
 إجراءات التنفيذ التي بدأت قبل إشهار الإعسار وعلى المحكوم له أن
 يسجل مطالبته من خلال إجراءات الإعسار وبلتزم وكيل الإعسار بإدراج
 الدين تلقائيا في قائمة الدائنين دون أن يعد ذلك تنازلا عن حقه في
 استئناف قرار الحكم وفقا لأحكام التشريعات النافذة.
 - ب- لا يجوز إلقاء الحجز على أي من أموال المدين أو حبسها لاستيفاء أي دين عليه مهما كان أصله وطبيعته بما في ذلك الديون المستحقة للخزينة بعد إشهار الإعسار.
- ج-على الرغم مما ورد في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة لأصحاب الحقوق المضمونة التنفيذ على ضماناتهم التي لا يؤثر التنفيذ عليها في استمرار النشاط الاقتصادي للمدين على أن يتم تسليم حصيلة التنفيذ الى وكيل الإعسار ليتم توزيعها وفقا لأحكام هذا القانون .
 - د. يسري حظر التنفيذ والحجز المنصوص عليه في هذه المادة لمدة ستة أشهر من تاريخ إشهار الإعسار أو الى حين الموافقة على خطة إعادة التنظيم أيهما أسبق.

agent to be distributed in accordance with the provisions of this law .

Dr.. The prohibition of execution and attachment stipulated in this Article shall be valid for a period of six months from the date of the insolvency declaration or until the approval of the reorganization plan, whichever is earlier.

Article (23)

المادة (23) <u>آثار إشهار الاعسار</u>

The declaration of insolvency does not affect the mediation and arbitration agreements to which the debtor is a party, as the court has the right to suspend the validity of these agreements if it finds that they negatively affect the progress of the insolvency proceedings.

لا يؤثر إشهار الإعسار على اتفاقيات الوساطة والتحكيم التي يكون المدين طرفا فيها على أنه يحق للمحكمة تعليق سريان هذه الاتفاقيات إذا وجدت أنها تؤثر سلبا على سير إجراءات الإعسار.

Article (24)

المادة (24) <u>آثار إشهار الاعسار</u>

The declaration of insolvency does not affect the right of the debtor creditor to perform a clearing between the debts owed and debts owed to him by the debtor before the date of the insolvency.

لا يؤثر إشهار الإعسار على حق دائن المدين في إجراء التقاص بين الديون المستحقة عليه والديون التي كانت مستحقة له لدى المدين قبل تاريخ إشهار الإعسار.

Article (25)

المادة (25) آثار إشهار الاعسار

A- Calculation of interest and delay penalties depends on the insolvency debt from the date the insolvency is declared.

أ- يتوقف احتساب الفوائد وغرامات التأخير على ديون الإعسار من تاريخ إشهار الإعسار.

B - The provisions of Paragraph (A) of this Article do not apply to the benefits accrued on the wages of workers, so that interest accrued on the basis of a higher rate of interest paid by banks on deposits at the date of insolvency is realized.

ب- لا تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على الفوائد المستحقة على أجور العاملين بحيث تتحقق عليها فائدة تحتسب على أساس معدل أعلى فائدة تدفعها البنوك على الودائع بتاريخ إشهار الإعسار.

Article (26)

المادة (26) <u>آثار إشهار الاعسار</u>

The declaration of insolvency entails the cessation of the passage of time that prevents the hearing of claims to claim the rights of the debtor's creditors.

يترتب على إشهار الإعسار وقف مرور الزمن المانع من سماع الدعاوى للمطالبة بحقوق دائني المدين ولا يسري حكم هذه المادة على الدعاوى في مواجهة كفلاء المدين والمدينين الملتزمين بالتكافل والتضامن معه.

Article (27)

- A- The insolvency declaration does not affect the continuation of the contracts currently being implemented. For the purposes of this law, the phrase the contract being executed means that the contract that the debtor has not completed, or the other party, is executed at the date of the insolvency declaration.
- B. 1- The insolvency agent or the debtor, under the supervision of the insolvency agent, as appropriate, shall continue to implement the contract currently being implemented and require the other party to fully implement its obligations.
- 2- The other party may request the insolvency agent or the debtor under the supervision of the insolvency agent to take a decision related to its desire to continue to implement the contract within a period of five days from the date the request is notified, otherwise the right to do so lapses.
- C- The insolvency agent or the debtor, under the supervision of the insolvency agent, as the case warrants, requests that the contract being executed be terminated if that achieves an interest in the insolvency process. Unsecured insolvency.

المادة (27) <u>آثار إشهار الاعسار</u>

أ- لا يؤثر إشهار الإعسار على استمرار العقود الجاري تنفيذها ولغايات هذا القانون تعني عبارة العقد الجاري تنفيذه بأنه العقد الذي لم يستكمل المدين ولا الطرف الآخر تنفيذه بتاريخ إشهار الإعسار.

ب. 1- لوكيل الإعسار أو للمدين بإشراف وكيل الإعسار حسب مقتضى الحال ان يستمر في تنفيذ العقد الجاري تنفيذه وأن يطالب الطرف الأخر بتنفيذ التزاماته بالكامل.

2- للطرف الآخر أن يطلب من وكيل الإعسار أو من المدين بإشراف وكيل الإعسار أن يتخذ قرارا يتعلق برغبته في الاستمرار في تنفيذ العقد خلال مدة خمسة أيام من تاريخ تبلغ الطلب وإلا سقط الحق في ذلك.

ج- لوكيل الإعسار أو للمدين بإشراف وكيل الإعسار حسب مقتضى الحال أن يطلب إنهاء العقد الجاري تنفيذه إذا كان ذلك يحقق مصلحة لإجراءات الإعسار وفي هذه الحالة يسقط التزام الطرفين بتنفيذ باقي الالتزامات بموجبه و للطرف الآخر المطالبة بالضرر الناشئ عن ذلك وفق شروط العقد وتعتبر المطالبة بالضرر دين إعسار غير مضمون.

Article (28)

Every condition is null and void in a contract to which the debtor is a party if he gives the other party the right to terminate that contract or stipulates that it be automatically terminated in the event that the debtor's insolvency is declared or similar procedures.

المادة (28) <u>آثار إشهار الاعسار</u>

يقع باطلا كل شرط في عقد يكون المدين طرفا فيه إذا منح الطرف الآخر حق إنهاء ذلك العقد أو نص على انهائه تلقائيا في حال إشهار إعسار المدين أو ما يماثله من إجراءات.

Article (29)

- a. The insolvency agent or the debtor, under the supervision of the insolvency agent, may request the annulment of the sales contract that he entered into before the insolvency declaration, provided that the sale has not been delivered or the price has been paid.
- B- The seller who has not received the agreed price must refrain from delivering the sale until the debtor pays the price or complies with the provisions of the contract concluded with him.
- C- If the seller receives part of the price of the sale, he

المادة (29) آثار إشهار الاعسار

أ. لوكيل الإعسار أو للمدين بإشراف وكيل الإعسار أن يطلب فسخ عقد البيع الذي أبرمه قبل إشهار الإعسار شريطة أن لا يكون قد تم تسليم المبيع أو تسديد الثمن.

ب- للبائع الذي لم يقبض الثمن المتفق عليه أن يمتنع عن تسليم المبيع الى حين قيام المدين بسداد الثمن أو الالتزام بأحكام العقد المبرم معه

إذا قبض البائع جزءا من ثمن المبيع فلا يحق له الاحتفاظ بالبضائع
 التي لم يستوف ثمنها أو استرداد تلك البضائع دون غيرها.

is not entitled to keep the goods whose price has not been paid, or to recover those goods only.

Article (30)

- a. Notwithstanding what is stated in any other legislation, and subject to the provisions of Paragraph (d) of this Article, no landlord has the right to terminate the lease of the site occupied by the debtor as a result of the insolvency declaration and the insolvency agent or the debtor under the supervision of the insolvency agent and terminate any lease contract before its term expires if that is achieved An interest in the insolvency proceeding, in which case the debtor has to pay the wages owed up to the date of the lease eviction.
- B The insolvency agent or debtor under the supervision of the insolvency agent, as appropriate, inform the lessor of his desire to either terminate the lease contract or continue to implement it for a specified period. If the lease contract continues to be implemented, the lease allowances due after continuing will be considered debt in the face of the insolvency process and will be paid when due in accordance with the provisions of this The law The amounts due before insolvency are considered debts in the face of insolvency.
- C The provisions of Article (22) of this law shall be applied to any procedures that the lessor has to implement on the debtor's money to collect the rental fees that were due before the insolvency declaration, including the measures that were taken on the same lessee.
- D- The provisions of this Article shall be applied to cases where the movable and immovable property leased is necessary for the continuation of the work or for the proceeding of the insolvency procedures. Otherwise, the lessor may terminate the contract unless he obtains sufficient guarantees to fulfill the rental charges.

المادة (30) آثار إشهار الاعسار

أ. على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر ومع مراعاة أحكام الفقرة (د) من هذه المادة لا يحق لأي مؤجر إنهاء عقد إيجار الموقع الذي يشغله المدين نتيجة لإشهار الإعسار ولوكيل الإعسار أو للمدين بإشراف وكيل الإعسار إنهاء أي عقد إيجار قبل انتهاء مدته إذا كان ذلك يحقق مصلحة لإجراءات الإعسار وفي هذه الحالة يترتب على المدين أداء الأجور المستحقة حتى تاريخ إخلاء المأجور.

ب- على وكيل الإعسار أو المدين باشراف وكيل الإعسار حسب مقتضى الحال أن يبلغ المؤجر برغبته إما في إنهاء عقد الإيجار أو الاستمرار في تنفيذه لمدة محددة وإذا استمر تنفيذ عقد الإيجار فتعتبر بدلات الإجارة المستحقة بعد الاستمرار ديونا في مواجهة إجراءات الإعسار وتسدد عند استحقاقها بموجب أحكام هذا القانون أما المبالغ المستحقة قبل إشهار الإعسار فتعتبر ديونا في مواجهة ذمة الإعسار.

ج- تسري أحكام المادة (22) من هذا القانون على أي إجراءات قام بها المؤجر للتنفيذ على أموال المدين لتحصيل بدلات الإجارة التي استحقت قبل إشهار الإعسار بما في ذلك الإجراءات التي تمت على عين المأجور.

د- تطبق أحكام هذه المادة على الحالات التي تكون فيها الأموال المنقولة وغير المنقولة المستأجرة لازمة لاستمرار العمل أو للسير بإجراءات الإعسار وبخلاف ذلك فللمؤجر إنهاء العقد ما لم يحصل على ضمانات كافية لاستيفاء بدلات الإيجار.

Article (31)

- a. The insolvency declaration does not affect the valid business contracts.
- B Notwithstanding what is stated in any other legislation of the insolvency agent or the debtor under the supervision of the insolvency agent, to ask the court to amend or terminate employment contracts, provided that the court decides to amend or terminate those contracts after listening to the opinion of the workers or

المادة (31) آثار إشهار الاعسار

أ. لا يؤثر إشهار الإعسار على عقود العمل السارية المفعول.

ب- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لوكيل الإعسار أو للمدين بإشراف وكيل الإعسار أن يطلب من المحكمة تعديل عقود العمل أو إنهاءها على أن تقرر المحكمة تعديل تلك العقود أو إنهاءها بعد الاستماع لرأى العمال او ممثليهم.

Article (32)

A- Taking into account the provisions of the legislation in force, the insolvency declaration does not automatically result in the termination of administrative contracts, licenses or concessions, except that the contracting administration with the debtor has the right to terminate the contract or the right to concession or revoke the license based on objective reasons for believing that there are risks related to failure to implement the contract or The mere declaration of insolvency is a sufficient reason to terminate a contract as long as the debtor's economic activity continues

B - If the contract is related to managing a public utility or providing a basic public service, then the administration may take any necessary measures to ensure continued service performance.

المادة (32) آثار إشهار الاعسار

أ- مع مراعاة أحكام التشريعات النافذة لا يرتب إشهار الإعسار انتهاء العقود الإدارية أو الرخص أو حقوق الامتياز بشكل تلقائي إلا أنه يحق للإدارة المتعاقدة مع المدين إنهاء العقد أو حق الامتياز أو إلغاء الرخصة بناء على أسباب موضوعية تدعو للاعتقاد بأن هناك مخاطر تتعلق بعدم تنفيذ العقد ولا يعتبر مجرد إشهار الإعسار سببا كافيا لإنهاء العقد طالما استمر النشاط الاقتصادي للمدين

ب- إذا تعلق العقد بإدارة مرفق عام أو تقديم خدمة عامة أساسية فللإدارة اتخاذ أي إجراءات ضرورية لضمان استمرار أداء الخدمة.

Article (33)

A- The actions concluded by the debtor during the year preceding the date of the insolvency declaration are not effective if they cause damage to the insolvency or give unjustified preferential treatment to any of the debtor creditors and the insolvency agent claiming that it does not enter into force.

- B 1 The damage to the insolvency receivable is realized if the debtor has entered into an action that will bring him a much lower return than the allowance made to the other party.
- 2- The debtor's conduct is considered preferential and unjustified if the debtor does something that would put one of the creditors in a better position than other creditors in insolvency proceedings.
- C The insolvency agent shall prove the occurrence of the damage to the insolvency claim from the debtor, and the following cases shall be deemed to be a damage to the insolvency claim: -
- 1- The gift or any other act without compensation
- 2- Paying an unsecured and non-performing obligation before the insolvency declaration.
- 3- Conclude actions in favor of a person related to him.
- 4- Granting guarantees for a previous debt or a new debt to replace a previous debt if the previous debt is not guaranteed or guaranteed with a less valuable

المادة (33) آثار إشهار الاعسار

أ- تكون التصرفات التي يبرمها المدين خلال السنة السابقة لتاريخ إشهار الإعسار غير نافذة إذا ألحقت ضررا بذمة الإعسار أو منحت معاملة تفضيلية غير مبررة لأي من دائني المدين ولوكيل الإعسار المطالبة بعدم نفاذها.

ب- 1- يعتبر الضرر بذمة الإعسار متحققا إذا أبرم المدين تصرفا يحقق له عائدا أقل بكثير من البدل الذي تحقق للطرف الآخر.

2- يعتبر تصرف المدين تفضيليا غير مبرر إذا قام المدين بعمل من شأنه أن يجعل احد الدائنين في وضع أفضل من غيره من الدائنين في إجراءات الإعسار.

ج- على وكيل الإعسار أن يثبت وقوع الضرر بذمة الإعسار من المدين
 وتعتبر الحالات التالية ضررا واقعا على ذمة الإعسار:-

1- الهبة أو أي تصرف بدون عوض

2- سداد التزام غير مضمون وغير مستحق الأداء قبل تاريخ إشهار الإعسار.

3- إبرام تصرفات لصالح أحد الأشخاص ذوي الصلة به.

 4 - منح ضمانات لدين سابق أو دين جديد حل محل دين سابق إذا كان الدين السابق غير مضمون أو مضمون بضمانة أقل قيمة من الضمانات الممنوحة.

5- سداد دين مضمون غير مستحق الأداء قبل إشهار الإعسار.

د. تعتبر الحالات الواردة في البندين (1) و (2) من الفقرة (ج) من هذه المادة غير قابلة لإثبات العكس، على أن للمدين إثبات أن التصرفات المنصوص عليها في البنود (3) و (4) و(5) من الفقرة (ج) من هذه المادة لم تلحق ضررا بذمة الإعسار.

هـ- على الرغم مما ورد في أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة لا يجوز الحكم بعدم نفاذ التصرفات التالية :-

1- التصرفات التي يبرمها المدين بحسن نية، بعد إجراء تسوية للديون مع دائنيه جميعهم لغايات تسيير أعماله مع وجود ما يدفع للاعتقاد بأن guarantee than the guarantees granted.

5- Paying a non-performing debt guarantee before the insolvency is declared.

Dr.. The cases mentioned in Clauses (1) and (2) of Paragraph (C) of this Article are not subject to proof of the opposite, provided that the debtor proves that the actions stipulated in Clauses (3), (4) and (5) of Paragraph (C)) Of this article did not cause damage to insolvency.

E- Notwithstanding what is stated in the provisions of Paragraph (A) of this Article, it is not permissible to judge that the following actions are not effective: -

- 1- The actions concluded by the debtor in good faith, after conducting a debt settlement with all of its creditors for the purposes of conducting its business, while there is reason to believe that the behavior will benefit the business of the debtor.
- 2- The actions that the debtor enters into in the course of his usual business.
- 3- Guarantees and security rights subject to protection under the special rules that apply to financial contracts.

التصرف سيعود بالنفع على أعمال المدين.

2- التصرفات التي يبرمها المدين في سياق أعماله المعتادة.

3- الكفالات وحقوق الضمان الخاضعة للحماية بموجب القواعد الخاصة التي تسري على العقود المالية.

Article (34)

- a. The insolvency agent has the right to institute a nonenforcement action during the insolvency proceedings.
- B Notwithstanding what is stated in Paragraph (A) of this Article, creditors shall notify the insolvency agent of the existence of the actions stipulated in Article (33) of this law. His expense and responsibility.
- C The lawsuit for non-enforcement of the action shall be filed against the debtor and the parties to the disposal. If the money is transferred to others or is under its possession, it must be deducted.
- D The court is competent to hear cases of nonenforcement of the conduct, and these cases are subject to the urgent procedures stipulated in the Code of Civil Procedure, and the court must rule on them within a period not exceeding six months.

المادة (34) آثار إشهار الاعسار

أ. يتولى وكيل الإعسار حق إقامة دعوى عدم نفاذ التصرف خلال إجراءات الإعسار.

ب- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، للدائنين إشعار وكيل الإعسار بوجود تصرف من التصرفات المنصوص عليها في المادة (33) من هذا القانون فإذا لم يقم دعوى عدم نفاذ التصرف خلال مدة شهرين من تاريخ إشعاره فللدائن إقامة الدعوى على نفقته ومسؤوليته.

ج- تقام دعوى عدم نفاذ التصرف على المدين و أطراف التصرف وإذا انتقل المال للغير أو أصبح تحت حيازته فيتوجب اختصامه.

د- تختص المحكمة بالنظر في دعاوى عدم نفاذ التصرف وتخضع هذه الدعاوى للإجراءات المستعجلة المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية وعلى المحكمة البت فيها خلال مدة لا تتجاوز ستة اشهر .

Article (35)

a. The court's decision that the disposition does not take effect includes taking the necessary measures to restore the insolvency claim and to restore the case to what it was before the disposition.

المادة (35) آثار إشهار الاعسار

أ. يتضمن القرار الصادر عن المحكمة بعدم نفاذ التصرف اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة ذمة الإعسار وإعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل التصرف.

- B If the act that the decision was passed to implement does not result in the transfer of a right or money to another well-intentioned party, the court will order that party to pay the value of the right or money, estimated at the date of the conduct of the disposal, in addition to the interest determined by the court.
- C- The other party's right to recover what was paid to the debtor is considered a debt in the face of the insolvency proceedings unless that party has acted in bad faith and in this case its debt is considered to be one of the lowest debts as a priority.
- Dr.. The decision issued for the non-enforcement of any action shall be subject to appeal to the competent Appeals Court within a period of fifteen days from the date of its issuance or from the date it is notified, as appropriate, and the decision of the Appeals Court will be final, provided that this does not entail the suspension of the insolvency proceedings.

ب- إذا نتج عن التصرف الذي صدر القرار بعدم نفاذه انتقال حق أو مال لطرف آخر حسن النية فتحكم المحكمة على ذلك الطرف بدفع قيمة الحق أو المال مقدرا بتاريخ إجراء التصرف إضافة الى الفائدة التي تحددها المحكمة.

ج- يعتبر حق الطرف الآخر في استرداد ما دفعه للمدين دينا في مواجهة إجراءات الإعسار ما لم يكن ذلك الطرف قد تصرف بسوء نية وفي هذه الحالة يعتبر دينه من الديون الأدني في مرتبة الأولوية.

د. يكون القرار الصادر بعدم نفاذ أي تصرف قابلا للاستئناف لدى محكمة الاستئناف المختصة خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره أو من تاريخ تبلغه حسب مقتضى الحال ويكون قرار محكمة الاستئناف قطعيا على أن لا يترتب على ذلك تعليق إجراءات الإعسار.

Article (36)

Creditors for the purposes of this law shall be divided into:

A- Insolvency creditors are creditors whose debts arose under the debtor prior to the date of the insolvency declaration and were included in the list of creditors. B - creditors in the face of insolvency proceedings, which are creditors whose debts arose after the date of the insolvency declaration.

المادة (36) الدائنون في إجراءات الاعسار

يقسم الدائنون لغايات هذا القانون إلى: أ- دائني الإعسار وهم الدائنون الذين نشأت ديونهم في ذمة المدين قبل تاريخ إشهار الإعسار وتم تضمينها في قائمة الدائنين . ب - دائنين في مواجهة إجراءات الإعسار وهم الدائنون الذين نشأت ديونهم بعد تاريخ إشهار الإعسار.

Article (37)

Insolvency creditors are divided into the following categories:

- A- Creditors with secured rights.
- B creditors with excellent debt.
- C- Creditors have unsecured debts.
- D- The lowest creditors in the priority rank.

المادة (37) الدائنون في إجراءات الاعسار

يقسم دائنو الإعسار إلى الفئات التالية: أ- الدائنون أصحاب الحقوق المضمونة . ب- الدائنون أصحاب الديون الممتازة . ج- الدائنون بديون غير مضمونة . د- الدائنون الأدنى في مرتبة الأولوية.

Article (38)

- a. The debts of creditors in the face of the insolvency procedures are not subject to the procedures stipulated in this law.
- B. The following claims are debts against insolvency proceedings:

المادة (38) <u>الدائنون في إحراءات الاعسار</u>

أ. لا تخضع ديون الدائنين في مواجهة إجراءات الإعسار للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وتعطى الأولوية المطلقة لسداد ديونهم من ذمة الإعسار عند استحقاقها ولا يقدم عليها إلا الديون المضمونة في حدود حصيلة بيع الضمانة.

ب. تعتبر المطالبات التالية ديونا في مواجهة إجراءات الإعسار:-

- 1- Insolvency procedure expenses, including fees, judicial expenses, insolvency agent fees, expenses approved by the creditors committee and insolvency attorney fees.
- 2 Expenses resulting from the implementation of the duties of the insolvency agent in accordance with the provisions of this law.
- 3- The expense of the wife, children, parents, and relatives due from the debtor from the natural persons after the declaration of insolvency.
- 4- The financial and commercial facilities granted to the debtor after declaring the insolvency with the approval of the insolvency agent in accordance with the provisions of this law.
- 5- Amounts due from the debtor under the contracts being implemented and concluded or approved by the insolvency agent after the date of the insolvency declaration.
- 6- Other obligations that arise after the insolvency are declared in the context of the continuation of economic activity stipulated in paragraphs (f) and (g) of Article (17) and Article (19) of this Law.

- 1- نفقات إجراءات الإعسار، بما في ذلك الرسوم والمصاريف القضائية وأتعاب وكيل الإعسار والنفقات التي وافقت عليها لجنة الدائنين وأتعاب محامي ذمة الاعسار.
- 2 النفقات الناجمة عن تنفيذ واجبات وكيل الإعسار وفقا الأحكام هذا القانون.
- 3- نفقة الزوجة والأولاد والوالدين والأقارب المستحقة على المدين من الأشخاص الطبيعيين بعد إشهار الإعسار.
 - 4- التسهيلات المالية والتجارية الممنوحة للمدين بعد إشهار الإعسار بموافقة وكيل الإعسار بموجب أحكام هذا القانون.
- 5- المبالغ المستحقة على المدين بموجب العقود الجاري تنفيذها والتي أبرمها أو وافق عليها وكيل الإعسار بعد تاريخ إشهار الإعسار.
- 6- الالتزامات الأخرى التي تنشأ بعد إشهار الإعسار في سياق استمرار النشاط الاقتصادي والمنصوص عليها في الفقرتين (و) و(ز) من المادة (17) والمادة (19) من هذا القانون .

Article (39)

The secured right holder considers every creditor with a subordinate right in kind against the debtor's money that falls under the liability of insolvency, and that includes mortgaging movable and immovable property and any other kind of security in kind in accordance with the legislation in force.

المادة (39) <u>الدائنون في إجراءات الاعسار</u>

يعتبر صاحب الحق المضمون كل دائن له حق عيني تبعي نافذ في مواجهة الغير على أموال المدين التي تدخل ضمن ذمة الإعسار ويشمل ذلك رهن الأموال المنقولة وغير المنقولة وأي نوع آخر من الضمانات العينية بموجب التشريعات النافذة .

Article (40)

- a. Subject to the provisions of Paragraph (A) of Article (38) of this law, the following debts are considered excellent debts for the purposes of the provisions of this law and in the following order: -
- 1- The workers 'wages and their dues arising from the termination of employment contracts, with a maximum of three months' wages.
- 2- The expense of the wife, children, parents, and relatives owed on the debtor from natural persons before the insolvency is declared.
- 3- Claims for compensation arising from the injurious

المادة (40) الدائنون في إجراءات الاعسار

- أ. مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من المادة (38) من هذا القانون تعتبر الديون التالية ديونا ممتازة لغايات أحكام هذا القانون و حسب الترتيب التالي :-
 - 1- أجور العاملين لدى المدين ومستحقاتهم الناشئة عن إنهاء عقود العمل وبحد أعلى أجور ثلاثة أشهر.
- 2- نفقة الزوجة والأولاد والوالدين والأقارب المستحقة على المدين من الأشخاص الطبيعيين قبل إشهار الإعسار.
- 3- المطالبات بالتعويض الناشئ عن الفعل الضار الذي تسبب به المدين قبل إشهار الإعسار.
 - ب- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا تعتبر أي ديون خلاف الديون المبينة في هذه المادة ديونا ممتازة.

act caused by the debtor before the insolvency is declared.

B- Notwithstanding what is stated in any other legislation, any debts other than the debts stated in this article are not considered excellent debts.

Article (41)

The following debts are considered to be lower in priority than any other debt:

- A- Payments of loans or facilities granted to the debtor by a related person.
- B- Interest and delay penalties due on debts before the date of insolvency.
- C- Fines collected from the debtor according to the legislation in force.
- D- The debts that the debtor agreed with the creditor to consider as lower priority debts.

المادة (41) <u>الدائنون في إجراءات الاعسار</u>

تعتبر الديون التالية الأدنى في مرتبة الأولوية من أي ديون أخرى:-

أ- دفعات القروض أو التسهيلات الممنوحة للمدين من أحد الأشخاص ذوي الصلة .

ب- فوائد وغرامات التأخير المستحقة على الديون قبل تاريخ إشهار الإعسار .

ج- الغرامات المتحققة على المدين بموجب التشريعات النافذة.

د- الديون التي اتفق المدين مع الدائن على اعتبارها ديونا أدنى في مرتبة الأولوية.

Article (42)

- A- The owner of any money transferred legally in the possession of the debtor may request that the money be separated from the liability of insolvency. This provision applies to commercial papers, securities and debt bonds that are shown to the debtor as a collecting agent for these securities or their returns, or the use of those commercial papers, securities or debt bonds to fulfill Any existing obligation on the date of the insolvency declaration.
- B The provisions of Paragraph (A) of this Article shall apply to the cash amounts in the possession of the debtor as a trustworthy custodian or which the debtor has received or deducted on behalf of the treasury or any public institution. If these amounts are mixed with other amounts, they are considered debt in the face of the insolvency procedures.
- C The owner of the money required to be dismissed shall submit the request stipulated in Paragraph (A) of this Article in writing to the insolvency agent directly in return for a notice of receipt, and he may submit it to the court, and each of them must decide on the application within a period of five days from the date of its submission.
- D If the insolvency agent or the court decides, as appropriate, accepting the request, the insolvency agent shall return the money or right in question to its

المادة (42) الدائنون في إجراءات الاعسار

أ- لمالك أي مال منقول في حيازة المدين بشكل قانوني أن يطلب فصل ذلك المال عن ذمة الإعسار ويسري هذا الحكم على الأوراق التجارية والأوراق المالية وسندات الدين المظهرة للمدين بصفته وكيل تحصيل لتلك الأوراق أو عوائدها أو استخدام تلك الأوراق التجارية أو الأوراق المالية أو سندات الدين للوفاء بأي التزام قائم بتاريخ إشهار الاعسار.

ب- تسري أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على المبالغ النقدية التي تكون في حوزة المدين بصفته حافظا أمينا أو التي قبضها المدين أو اقتطعها نيابة عن الخزينة أو أي مؤسسة عامة وإذا اختلطت هذه المبالغ بمبالغ أخرى فتعتبر ديوناً في مواجهة إجراءات الإعسار.

ج- يقدم مالك المال المطلوب فصله الطلب المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة خطيا الى وكيل الإعسار مباشرة مقابل إشعار بالتسلم كما يجوز له تقديمه للمحكمة وعلى كل منهما الفصل في الطلب خلال مدة خمسة أيام من تاريخ تقديمه.

د- إذا قرر وكيل الإعسار أو المحكمة حسب مقتضى الحال، قبول الطلب فيتولى وكيل الإعسار إعادة المال أو الحق موضوع الطلب الى مالكه خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تسلم الطلب أو من تاريخ صدور قرار المحكمة.

هـ- اذا تم رفض الطلب يبلغ المستدعي خلال مدة خمسة أيام من تاريخ صدور القرار وله حق الاعتراض عليه أمام المحكمة اذا صدر القرار عن وكيل الإعسار أو استئنافه لدى محكمة الاستئناف المختصة خلال مدة خمسة أيام من تاريخ تبلغه القرار ويجب البت فيه خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ وروده لأي منهما ويكون قرار محكمة الاستئناف في هذا الشأن قطعيا. owner within a period of fifteen days from the date of receiving the request or from the date of the court's decision.

E - If the application is rejected, the summonser shall be notified within five days from the date of the decision and he has the right to object to it before the court if the decision was issued by the insolvency agent or his appeal to the competent Appeals Court within a period of five days from the date of notifying him of the decision and must be decided within a period of fifteen days From the date of receipt of either of them, and the decision of the Court of Appeal in this regard will be final.

Article (43)

Two bodies are formed to represent creditors during the insolvency process and they are:

- A The General Authority of Creditors consists of the insolvency creditors who are included in the list of creditors prepared by the insolvency agent in accordance with the provisions of this law.
- B The creditors committee, which consists of a number of creditors not less than three and not more than five who have the right to vote.

المادة (43) الدائنون في إجراءات الاعسار

تشكل هيئتان لتمثيل الدائنين أثناء إجراءات الإعسار وهما:-

أ- الهيئة العامة للدائنين و تتكون من دائني الإعسار الذين تضمنتهم قائمة الدائنين المعدة من وكيل الإعسار بموجب أحكام هذا القانون.

ب- لجنة الدائنين و تتكون من عدد من الدائنين لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على خمسة ممن لهم حق التصويت ويكون لكل عضو في اللجنة صوت واحد بغض النظر عن مبلغ مديونيته وتشكل في حالات محددة ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك .

Article (44)

- A- The General Authority of Creditors meets upon the invitation of the insolvency agent, either on its own or upon the request of the Creditors Committee or creditors representing (20%) of the total debt.
- B- The insolvency agent may invite the general meeting of creditors if the necessity of proceeding with the insolvency procedures necessitates that, and in all cases, it must be called for the purposes of discussing and voting on the reorganization plan.

المادة (44) الدائنون في إجراءات الاعسار

أ- تجتمع الهيئة العامة للدائنين بناء على دعوة وكيل الإعسار إما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب لجنة الدائنين أو دائنين يمثلون (20%) على الأقل من إجمالي الديون.

ب- لوكيل الإعسار أن يدعو لاجتماع الهيئة العامة للدائنين إذا استدعت ضرورة السير في إجراءات الإعسار ذلك وفي الأحوال جميعها يجب دعوتها لغايات مناقشة خطة إعادة التنظيم والتصويت عليها.

Article (45)

A- The court shall, on its own initiative or upon the request of the insolvency agent, announce the date, time, location and agenda of the general body of creditors at least a week before the date of its convening in accordance with the provisions of Article

المادة (45) الدائنون في إجراءات الاعسار

أ- تتولى المحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب وكيل الإعسار الإعلان عن تاريخ اجتماع الهيئة العامة للدائنين ووقته ومكانه وجدول أعماله قبل أسبوع على الأقل من موعد انعقاده وفقا لأحكام المادة (139) من هذا القانون .

ب- يترأس اجتماع الهيئة العامة للدائنين وكيل الإعسار ما لم يقرر

(139) of this law.

- B- The general creditors meeting will be chaired by the insolvency agent unless the court judge decides to chair the meeting himself.
- C The quorum of the General Assembly of creditors shall be legal in the presence of creditors representing originality or agency (at least 50%) of the total debt. The first and the non-attending creditors are re-notified.
- D The quorum at the second meeting is legal, in the presence of creditors representing originality or agency (at least 35%) of the total debts, provided that the number of creditors present is not less than three creditors.

قاضي المحكمة ترؤس الاجتماع بنفسه.

ج- يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة للدائنين قانونيا بحضور دائنين يمثلون أصالة أو وكالة (50 %) على الأقل من إجمالي الديون واذا لم يكتمل هذا النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد آخر يعقد خلال مدة خمسة أيام من التاريخ المحدد للاجتماع الأول وبعاد تبليغ الدائنين الذين لم يحضروا.

د- يكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونيا بحضور دائنين يمثلون أصالة أو وكالة (35%) على الأقل من إجمالي الديون على ألا يقل عدد الدائنين الحاضرين عن ثلاثة دائنين.

Article (46)

- a. Voting takes place at the meeting of the General Creditors 'Committee based on the data mentioned in the list of creditors, that if the meeting is held before the list of creditors becomes final, voting will take place based on the list of debts submitted by the insolvency creditors in which the insolvency agent or any creditor who has the right to vote is not contested. All of them are not entitled to lower priority creditors or debtor partners if it is a legal person voting.
- B Creditors with disputed debts may only vote within the limits set by the court after hearing the insolvency agent.
- C If the number of creditors exceeds one hundred, the court may, on its own initiative or upon the request of the insolvency agent, decide to replace the actual creditors meeting by voting in writing on the decisions.

المادة (46) <u>الدائنون في إجراءات الاعسار</u>

أ. يتم التصويت في اجتماع الهيئة العامة للدائنين بناء على البيانات الواردة في قائمة الدائنين على أنه إذا انعقد الاجتماع قبل أن تصبح قائمة الدائنين نهائية يتم التصويت فيه بناء على قائمة الديون المقدمة من دائني الإعسار والتي لم ينازع فيها وكيل الإعسار أو أي دائن يتمتع بحق التصويت وفي الأحوال جميعها لا يحق للدائنين الأدنى في مرتبة الأولوية أو الشركاء في المدين إذا كان شخصا اعتباريا التصويت.

ب- لا يحق للدائنين ذوي الديون المتنازع عليها التصويت إلا ضمن الحدود التي تقررها المحكمة بعد الاستماع لوكيل الإعسار.

ج- إذا تجاوز عدد الدائنين المائة فللمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب من وكيل الإعسار أن تقرر الاستعاضة عن اجتماع الدائنين الفعلي بالتصويت خطيا على القرارات.

Article (47)

The decisions of the General Authority of Creditors shall be issued by an absolute majority of the debts of the insolvency creditors who have the right to vote by origin or by agency.

المادة (47) الدائنون في إجراءات الاعسار

تصدر قرارات الهيئة العامة للدائنين بالأغلبية المطلقة لديون دائني الإعسار الذين لهم حق التصويت أصالة أو وكالة.

Article (48)

A- The creditors committee shall be formed from all categories of insolvency creditors, as follows:

1- At least one creditor with excellent debt.

المادة (48) الدائنون في إجراءات الاعسار

أ- تشكل لجنة الدائنين من فئات دائني الإعسار كافة وعلى النحو التالي:-

1- دائن واحد على الأقل من الدائنين أصحاب الديون الممتازة.

- 2- At least one creditor from those with unsecured debts.
- 3- Rights holders of secured rights may be appointed to the creditor committee, provided that they do not constitute a majority of the votes in it.
- 4- One of the employees of the debtor if their number exceeds 20, provided that he is not eligible to vote on the issues discussed by the committee.
- B- The creditor committee shall undertake the following tasks:
- 1- Control the work of the insolvency agent and monitor the progress of the insolvency proceedings.
- 2- Providing advice to the insolvency agent on issues related to the insolvency proceeding on its own initiative or at the request of the insolvency agent.
- 3- Making cases and taking precautionary measures to ensure proper insolvency funds management and disposal during insolvency proceedings.
- 4- Reviewing the court regarding any issue related to the work of the insolvency agent
- 5- Submit any objection or appeal on behalf of the creditors.
- C The insolvency agent must allow the creditor committee to view the necessary documents and provide it with sufficient clarifications to enable it to perform its duties.
- D- The court, upon the recommendation of the insolvency agent, may compensate the members of the creditors committee for the expenses incurred.

- 2- دائن واحد على الأقل من أصحاب الديون غير المضمونة.
- 3- يجوز تعيين أصحاب الحقوق المضمونة في لجنة الدائنين شريطة أن لا يشكلوا أغلبية الأصوات فيها.
 - 4- أحد العاملين لدى المدين اذا تجاوز عددهم العشرين شريطة عدم أحقيته في التصويت على المسائل التي تناقشها اللجنة .
 - ب- تتولى لجنة الدائنين المهام التالية:
 - 1- الرقابة على عمل وكيل الإعسار ومراقبة سير إجراءات الإعسار.
 - 2- تقديم المشورة الى وكيل الإعسار بخصوص المسائل المتعلقة بإجراءات الإعسار من تلقاء ذاتها أو بطلب من وكيل الإعسار.
 - 3- إقامة الدعاوى واتخاذ الإجراءات التحفظية لضمان حسن إدارة أموال الإعسار والتصرف فيها أثناء إجراءات الإعسار.
 - 4- مراجعة المحكمة بخصوص أي مسألة تتعلق بعمل وكيل الاعسار
 - 5- تقديم أي اعتراض او استئناف نيابة عن الدائنين.
 - ج- على وكيل الإعسار أن يسمح للجنة الدائنين بالاطلاع على الوثائق اللازمة وأن يزودها بالإيضاحات الكافية لتمكينها من أداء مهامها.
- د- للمحكمة بتنسيب من وكيل الإعسار تعويض أعضاء لجنة الدائنين عن النفقات التي تكبدوها .

Article (49)

- A- The license of the insolvency agent is required if it is a natural person, and its representative, if it is a legal person, is required to:
- 1- To have a university degree in economics, business administration, law, accounting, or engineering and to have practical experience of no less than five years in his field of work and to be licensed to practice the profession of insolvency agents in accordance with the provisions of the regulation issued for this purpose
- 2- That he is not related to the debtor or has a business relationship or any other relationship that affects his impartiality.
- 3- Not to be convicted of a felony or a misdemeanor that violates honor or breaches public morals and ethics.

المادة (49) وكلاء الاعسار

- أ- يشترط لترخيص وكيل الإعسار إذا كان شخصا طبيعيا، وممثله، إذا كان شخصا اعتباريا ما يلي:-
- 1- أن يكون حاصلا على شهادة جامعية في الاقتصاد أو إدارة الأعمال أو القانون أو المحاسبة أو الهندسة ولديه خبرة عملية لا تقل عن خمس سنوات في مجال عمله وأن يكون مرخصاً لممارسة مهنة وكلاء الإعسار وفقا لأحكام النظام الصادر لهذه الغاية
 - 2- أن لا يكون من ذوي الصلة بالمدين أو تربطه به علاقة عمل أو أي علاقة أخرى تؤثر على حياده.
 - 3- أن لا يكون محكوما عليه بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف أو الإخلال بالآداب والأخلاق العامة.
 - ب- تحدد شروط وإجراءات ترخيص وكلاء الإعسار وإعداد قائمة
 المرشحين لتولي مهام وكيل الإعسار بموجب نظام يصدر لهذه الغاية
 على أن تتضمن القائمة مستويات مختلفة من المهنيين بناء على درجة
 الخبرة والوسائل المتاحة لكل منهم لغايات ممارسة المهنة.

B - The conditions and procedures for licensing insolvency agents and preparing the list of candidates to take over the duties of the insolvency agent are determined according to a system issued for this purpose, provided that the list includes different levels of professionals based on the degree of experience and the means available to each of them for the purposes of practicing the profession.

Article (50)

- **A- 1-** In its decision to declare insolvency, the court appoints an insolvency agent from among the persons licensed in accordance with the provisions of this law
- **2- The** court must take into account when choosing the insolvency agent that it is appropriate to administer the insolvency proceedings and that it has experience in the nature of the economic activity subject to the procedures.
- **B The** insolvency agent must notify the court of his inability to assume his duties or of any reason that precludes it, whether the cause arises before the court's decision to appoint him or at any time after that within a period not exceeding ten days from the date of his knowledge of the reason under penalty of legal liability and deprivation. Whoever takes over the functions of an insolvency agent in any future insolvency proceedings.

المادة (50) وكلاء الاعسار

- أ- 1- تعين المحكمة في قرارها بإشهار الإعسار وكيل إعسار من بين الأشخاص المرخصين وفقا لأحكام هذا القانون
- على المحكمة أن تراعي عند اختيار وكيل الإعسار أن يكون مناسبا لإدارة إجراءات الإعسار وذا خبره في طبيعة النشاط الاقتصادي موضوع الإجراءات وللمحكمة الاستئناس برأي الدائنين أو أي جهة تنظيمية مختصة قبل التعيين.
- ب- على وكيل الإعسار إشعار المحكمة بعدم قدرته على تولي مهامه أو عن أي سبب يحول دون ذلك سواء أكان السبب ناشئا قبل صدور قرار المحكمة بتعيينه أم في أي وقت بعد ذلك خلال مدة لا تزيد على عشرة أيام من تاريخ علمه بالسبب تحت طائلة المسؤولية القانونية وحرمانه من تولي مهام وكيل إعسار في أي إجراءات إعسار مستقبلية.

Article (51)

The insolvency agent must perform its duties with the required accuracy and honesty and abide by neutrality with all parties affected by the insolvency process.

- **B- The** insolvency agent shall seek the assistance of experts he chooses to carry out his duties, provided that he remains responsible for carrying out these tasks and shall bear the fees of the experts unless the court decides otherwise.
- **C** The insolvency agent is prohibited from delegating his duties to others except in exceptional circumstances, provided that the delegation is specified in terms of duration and tasks and with the approval of the court.

المادة (51) وكلاء الاعسار

أ- على وكيل الإعسار أن يؤدي واجباته بالدقة والأمانة المطلوبة وأن يلتزم الحياد مع جميع الجهات التي تتأثر بإجراءات الإعسار.

ب- لوكيل الإعسار الاستعانة بخبراء يختارهم لتنفيذ مهامه على أن يبقى
 مسؤولا عن تنفيذ تلك المهام ويتحمل أتعاب الخبراء ما لم تقرر
 المحكمة غير ذلك.

ج- يحظر على وكيل الإعسار تفويض مهامه للغير إلا في ظروف استثنائية على أن يكون التفويض محددا من حيث المدة والمهام وبموافقة المحكمة وفي هذه الحالة يكون المفوض ووكيل الإعسار مسؤولين بالتكافل والتضامن عن أعمال المفوض.

وكلاء الاعسار

A- The work of the insolvency agent is subject to the supervision of the court and the control of creditors or their representatives within the limits specified in this law.

B- The court and the creditors committee may, from time to time, instruct the insolvency agent to provide it with specific information or to submit a report on the progress of the insolvency proceedings and the administration of the insolvency liability.

أ- يخضع عمل وكيل الإعسار لإشراف المحكمة ورقابة الدائنين أو من يمثلهم في الحدود المبينة في هذا القانون.

ب- للمحكمة وللجنة الدائنين، من وقت لآخر أن تكلف وكيل الإعسار بتزويدها بمعلومات محددة أو بتقديم تقرير عن سير إجراءات الإعسار وإدارة ذمة الإعسار.

Article (53)

A- The basis for estimating the insolvency agents 'fees shall be determined in accordance with a system issued for this purpose, provided that the following are taken into consideration as a minimum:

- 1- Insolvency value.
- 2- The extent and complexity of the situation, including the continuation of economic activity, the number of creditors, the multiplicity of units of economic activity, and the number of workers.
- 3- Linking the entitlement to part of the fees to achieving a result.
- B- The system must include granting creditors the right to participate in determining the insolvency agent's fees.
- C The court determines the insolvency agent fees when appointed.
- D- The insolvency agent and any insolvency creditors may object to the court's decision to fix the insolvency agent's fees within a period of five days from the date of its issuance, and the court shall decide on it within a period of five days from the date of its submission.
- E If the insolvency is not sufficient to pay the insolvency agent's fees, he will be charged a lump sum in accordance with the provisions of Article (112) of this law.

المادة (53) وكلاء الاعسار

أ- تحدد أسس تقدير أتعاب وكلاء الإعسار بموجب نظام يصدر لهذه الغاية على أن يؤخذ بالاعتبار ما يلي حدا أدني:-

1- قيمة ذمة الإعسار.

2- مدى صعوبة الحالة وتعقيدها، بما في ذلك استمرار النشاط الاقتصادي وعدد الدائنين وتعدد وحدات النشاط الاقتصادي وعدد العمال.

3- ربط استحقاق جزء من الأتعاب بتحقيق نتيجة.

ب- يجب أن يتضمن النظام منح الدائنين الحق في الاشتراك في تحديد أتعاب وكيل الإعسار.

ج- تحدد المحكمة أتعاب وكيل الإعسار عند تعيينه .

د- لوكيل الإعسار ولأي من دائني الإعسار الاعتراض على قرار المحكمة بتحديد أتعاب وكيل الإعسار خلال مدة خمسة أيام من تاريخ صدوره وعلى المحكمة البت فيه خلال مدة خمسة أيام من تاريخ تقديمه .

هـ - إذا لم تكف ذمة الإعسار لدفع أتعاب وكيل الإعسار فيتقاضي مبلغا مقطوعا وفقا لأحكام المادة (112) من هذا القانون.

Article (54)

A- The court may, on its own initiative or upon the request of the creditors committee or creditors representing at least 10% of the total debts or upon the request of the debtor, dismiss the insolvency agent if he

المادة (54) وكلاء الاعسار

أ- للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب من لجنة الدائنين أو دائنين يمثلون ما نسبته (10%) على الأقل من إجمالي الديون أو بناء على طلب المدين، أن تعزل وكيل الإعسار إذا قصر في أداء واجباته. fails to perform his duties.

- B The court will hear the statements of the insolvency agent and the sayings of the creditors committee if the request was submitted by the debtor before issuing the dismissal decision.
- C- The insolvency agent may resign for justified reasons or if his stay does not serve the interest of creditors. If the resignation is not justified, the insolvency agent has a fine or other consequences as stipulated in the system issued by the provisions of this law.
- Dr.. If the insolvency agent is removed or resigns, the court immediately appoints a new insolvency agent and in this case the insolvency agent whose appointment has ended in discharging his duties continues until the new insolvency agent takes office unless the court decides otherwise.

ب- تستمع المحكمة لأقوال وكيل الإعسار ولأقوال لجنة الدائنين إذا كان الطلب مقدمة من المدين قبل إصدار قرار العزل.

ج- لوكيل الإعسار أن يستقيل لأسباب مبررة أو إذا كان بقاؤه لا يحقق مصلحة الدائنين و إذا كانت الاستقالة غير مبررة فيترتب على وكيل الإعسار غرامة أو تبعات أخرى حسب ما ينص عليه النظام الذي يصدر بمقتضى أحكام هذا القانون.

د. إذا تم عزل وكيل الإعسار او استقال تعين المحكمة فورا وكيل إعسار جديدة وفي هذه الحالة يستمر وكيل الإعسار الذي انتهى تعيينه بأداء واجباته الي حين تولي وكيل الإعسار الجديد مهامه ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك.

Article (55)

- A The insolvency agent shall submit a financial and administrative report of the work completed in implementation of his duties at the end of the preliminary stage within the report prepared by him in accordance with the provisions of this law.
- B The insolvency agent shall submit the final accounting report to the creditors committee, which shall in turn make its observations thereon within a period of ten days from the date of its receipt.
- C The final accounting report shall be deposited with the notes of the creditors committee, if any, with the court, and it shall be notified to the debtor and its creditors, and the deposit event shall be published in the insolvency record.
- D The debtor and his creditors may object to the final accounting report within a period of ten days from the date of its filing with the court. If no objection is submitted within the mentioned period, the court will adopt it without the need to take any other measures.
- E If the final accounting report is objected to, the objection list and the supporting evidence shall be notified to the insolvency agent, and the insolvency agent must respond in writing to the list within a period of ten days from the date of notification.
- F- The court shall appoint a date to consider the objection not exceeding a period of ten days from the date of submitting the answer of the insolvency agent or the end of the legal period thereof, and the date shall be communicated to the insolvency agent and the opponent.

المادة (55) وكلاء الاعسار

- أ على وكيل الإعسار أن يقدم تقريرا ماليا وإداريا بما استكمل من أعمال تنفيذا لمهامه في نهاية المرحلة التمهيدية ضمن التقرير المعد منه وفقا لأحكام هذا القانون.
- ب يقدم وكيل الإعسار تقرير المحاسبة النهائي للجنة الدائنين والتي تقوم بدورها بإبداء ملاحظاتها عليه خلال مدة عشرة أيام من تاريخ تسلمه .
- ج يودع تقرير المحاسبة النهائي مع ملاحظات لجنة الدائنين إن وجدت لدى المحكمة ويتم تبليغه للمدين ودائنيه ويتم نشر واقعة الإيداع في سجل الاعسا.
 - د للمدين ودائنيه الاعتراض على تقرير المحاسبة النهائي خلال مدة عشرة أيام من تاريخ إيداعه لدى المحكمة وإذا لم يقدم أي اعتراض خلال المدة المذكورة تعتمده المحكمة دون حاجة لاتخاذ أي إجراءات أخرى.
- هـ إذا تم الاعتراض على تقرير المحاسبة النهائي فتبلغ لائحة الاعتراض والبينات المعززة له لوكيل الإعسار وعلى وكيل الإعسار أن يجيب خطيا على اللائحة خلال مدة عشرة أيام من تاريخ تبلغه.
- و- تعين المحكمة موعدا للنظر في الاعتراض لا يتجاوز مدة عشرة أيام من تاريخ تقديم جواب وكيل الإعسار أو انتهاء المدة القانونية له ، ويبلغ الموعد لوكيل الإعسار والخصم.

Article (56)

- A The insolvency agent shall be responsible for any damage to the insolvency or to the persons who participated in the insolvency proceedings arising from his negligence or the negligence of his or her representatives or subordinates in the performance of their duties or their breach of their duties.
- B The right to claim compensation stipulated in Paragraph (a) of this Article shall be forfeited by the passage of three years from the date of the person who knew the damage and the person responsible, or by the passage of three years from the date of completing the insolvency proceedings, whichever occurs later.
- C The insolvency agent must provide sufficient guarantees or obtain an insurance policy against professional liability in accordance with the conditions stipulated in the system issued under the provisions of this law.

المادة (56) وكلاء الاعسار

أ - يكون وكيل الإعسار مسؤولا عن أي ضرر يلحق بذمة الإعسار أو بالأشخاص الذين اشتركوا في إجراءات الإعسار نشأ عن إهماله أو إهمال ممثليه أو تابعيه في أداء مهامهم أو إخلالهم بالواجبات المنوطة بهم.

ب- يسقط حق المطالبة بالتعويض المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة بمرور ثلاث سنوات على تاريخ علم المضرور بالضرر وبالشخص المسؤول عنه أو بمرور ثلاث سنوات على تاريخ استكمال إجراءات الإعسار أيهما يقع لاحقا.

ج - على وكيل الإعسار تقديم ضمانات كافية أو استصدار بوليصة تأمين ضد المسؤولية المهنية وفقا للشروط التي ينص عليها النظام الذي يصدر بموجب أحكام هذا القانون.

Article (57)

- a. The insolvency agent must prepare a report within two months of the date of its appointment, and the court may extend this period for exceptional circumstances for a period of only one month.
- B. If the insolvency agent does not submit the report within the periods stipulated in paragraph (a) of this article, the court may impose a fine for him that does not exceed his total fees, taking into account the circumstances and the delay period, provided that she informs the authority responsible for licensing the insolvency agents of the incident.

المادة (57) حصر الاموال والالتزامات

أ. على وكيل الإعسار أن يعد تقريرا خلال مدة شهرين من تاريخ تعيينه وللمحكمة أن تمدد هذه المدة لظروف استثنائية لمدة شهر واحد فقط.

ب. إذا لم يقدم وكيل الإعسار التقرير خلال المدد المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة فللمحكمة أن تفرض عليه غرامة مقدارها لا يتجاوز مجموع أتعابه مع مراعاة الظروف ومدة التأخير على أن تقوم باعلام الجهة المسؤولة عن ترخيص وكلاء الإعسار بالواقعة.

Article (58)

- A- The report of the insolvency agent referred to in Paragraph (A) of Article (55) of this law must include the following minimum:
- 1- An analysis of the documents that the debtor attached to his request or submitted at the request of the court in accordance with the provisions of paragraph (b) of Article (13) of this law, with an indication of any breach of the debtor's duties stipulated in this law, if any.

المادة (58) حصر الاموال والالتزامات

أ- يجب أن يتضمن تقرير وكيل الإعسار المشار إليه في الفقرة (أ) من المادة (55) من هذا القانون ما يلي حد أدنى:-

1- تحليلا للوثائق التي أرفقها المدين بطلبه أو قدمها بناء على تكليف المحكمة وفقا لأحكام الفقرة (ب) من المادة (13) من هذا القانون، مع بيان أي إخلال من المدين بواجباته المنصوص عليها في هذا القانون ان محد .

2- تحليلا لأسباب الإعسار مع تقييم مفصل للأسباب التي استند إليها المدين في طلب إشهار الإعسار وبيان رأي وكيل الإعسار بخصوص أسباب إعسار المدين.

- 2- An analysis of the causes of insolvency, with a detailed evaluation of the reasons on which the debtor relied on the request for insolvency and the opinion of the insolvency agent regarding the reasons for insolvency of the debtor.
- 3- A general evaluation of the possibility of continuing economic activity.
- 4- A statement of the decisions and actions taken by the insolvency agent since his appointment.
- B- The following must be attached to the report of the insolvency agent:
- 1- A list of the debtor's money and rights and an estimate of the value of each of them according to Article (60) of this law.
- 2- The list of creditors, with the identification of each creditor, the amount due and its proposed classification for the purposes of insolvency procedures, with a distinction between the creditors of the insolvency proceedings and the insolvency creditors.
- 3- A list of the claims brought against or against the debtor.

- 3- تقييما عاما لإمكانية استمرار النشاط الاقتصادي.
- 4- بيانا بالقرارات والإجراءات التي اتخذها وكيل الإعسار منذ تعيينه.
 - ب- يجب أن يرفق بتقرير وكيل الإعسار ما يلي:-
- 1- قائمة بأموال المدين وحقوقه وتقدير قيمة كل منها وفقا للمادة (60) من هذا القانون.
 - 2- قائمة الدائنين مع التعريف بكل دائن والمبلغ المستحق له وتصنيفه المقترح لغايات إجراءات الإعسار مع التمييز بين دائني إجراءات الإعسار ودائني الإعسار.
 - 3- كشف بالدعاوى المقامة من المدين أو ضده.

Article (59)

- A- The insolvency liability consists of the debtor's funds and rights as they are on the date of the insolvency declaration and the funds and rights that the debtor owns, either directly or through the insolvency agent after the insolvency is declared.
- B. The debtor's funds and rights are an integral part of the insolvency liability and without the need for any legal action. This provision applies to funds and rights that the insolvency agent does not know of their existence and which are not included in the inventory.
- C- Notwithstanding what is stated in Paragraph (B) of this Article, if the insolvency agent considers that there are funds subject to damage or decrease in a way that harms the insolvency, he may ask the court to limit and stamp it from the court employee or protect it in any other appropriate way including selling it. In the manner determined by the court.
- D If the debtor is a natural person, the funds and rights excluded from the reservation stipulated in the Civil Procedure Law and the Implementation Law are not considered part of the insolvency liability.

المادة (59) حصر الاموال والالتزامات

- أ- تتكون ذمة الإعسار من أموال المدين وحقوقه كما هي في تاريخ إشهار الإعسار والأموال والحقوق التي يتملكها المدين إما مباشرة أو من خلال وكيل الإعسار بعد إشهار الإعسار.
- ب. تعتبر أموال المدين وحقوقه جزءا لا يتجزأ من ذمة الإعسار ودون حاجة لأي إجراء قانوني ويسري هذا الحكم على الأموال والحقوق التي لا يعلم وكيل الإعسار بوجودها والتي لم يتم إدراجها في قائمة الجرد.
- ج- على الرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة، إذا رأى وكيل الإعسار أن هناك أموالا معرضة للتلف أو النقصان بشكل يضر بذمة الإعسار فله أن يطلب من المحكمة حصرها وختمها من موظف المحكمة أو حمايتها بأي طريقة مناسبة أخرى بما في ذلك بيعها بالطريقة التى تحددها المحكمة.
- د- اذا كان المدين شخصاً طبيعياً فلا تعتبر الأموال والحقوق المستثناة من الحجز المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية وقانون التنفيذ جزءا من ذمة الإعسار.

المادة (60)

- A The insolvency agent must prepare a list that includes an inventory of the debtor's money and rights.
- B. The inventory includes an estimate of the value of the funds and rights as they are, not earlier than ten days before the date of delivery of the report prepared by the insolvency agent.
- C- Every money or right is sufficiently described, including its location, its registration number, and any reservation or right based on it.
- D- Every money or right is estimated on the basis of the fair market value and the estimate contained in the financial statements of the debtor may be approved unless there are objective reasons to believe that it is inaccurate or that the information is old or that the circumstances have changed since its preparation and the court at the request of the insolvency agent has appointed an expert To estimate the value of any of these funds.
- E The property of others in the debtor's possession is excluded from the inventory, provided that if the money is in the possession of the debtor for a legal reason, the right of possession must be included in that list.
- F- The inventory includes an inventory of the debts owed by the debtor to others, along with an indication of the names of the debtors, the amounts of the debts, and the due date, and the insolvency agent must attach a statement of debts and disputed rights and another statement of the claims filed by or against the debtor and the stage reached by each of them.

- أ- على وكيل الإعسار إعداد قائمة تتضمن جرد أموال المدين وحقوقه.
- ب. تتضمن قائمة الجرد تقدير قيمة الأموال والحقوق كما هي في تاريخ سابق لا يتجاوز عشرة أيام قبل تاريخ تسليم التقرير المعد من وكيل الإعسار.
 - ج- يتم وصف كل مال أو حق بشكل كاف بما في ذلك مكان وجوده ورقم تسجيله وأي حجز أو حق قائم عليه.
- د- يقدر كل مال أو حق على أساس القيمة السوقية العادلة ويجوز اعتماد التقدير الذي تتضمنه البيانات المالية للمدين ما لم يكن هناك أسباب موضوعية تدعو للاعتقاد بعدم دقتها أو بأن المعلومات قديمة أو أن الظروف قد تغيرت منذ إعدادها و للمحكمة بناء على طلب وكيل الإعسار تعيين خبير لتقدير قيمة أي من هذه الأموال.
- ه- تستثني أموال الغير التي في حيازة المدين من قائمة الجرد على أنه إذا كانت الأموال في حيازة المدين لسبب قانوني فيجب تضمين حق الحيازة في تلك القائمة.
 - و- تتضمن قائمة الجرد حصرا للديون المترتبة للمدين على الغير مع بيان أسماء المدينين ومبالغ الديون وتاريخ استحقاقها، وعلى وكيل الإعسار ارفاق كشف بالديون والحقوق المتنازع عليها وكشف آخر بالدعاوى المقامة من المدين أو ضده والمرحلة التي وصلت إليها كل منها.

Article (61)

- A- The debts are registered in writing by submitting an application to register the debt from the creditor, with the documents attached to it, within a period of thirty days from the publication of the insolvency decision in accordance with the provisions of this law.
- B The registration application includes the name of the creditor, his or her registered domicile and any information necessary to identify him, his address and his email address for notification if he finds an addition to the information related to his debt, especially its origin, amount, date of origin, due date and nature, in addition to its classification according to the insolvency rules according to the creditor's opinion and if the debt is guaranteed The request shall include a description of the guarantee and the data included in the record in which the right to the guarantee was registered or publicized.
- C The application shall be attached to the documents

المادة (61) حصر الاموال والالتزاما<u>ت</u>

أ- يتم تسجيل الديون خطيا عن طريق تقديم طلب تسجيل الدين من الدائن مرفقاً به الوثائق المعززة له خلال مدة ثلاثين يوما من نشر قرار الإعسار وفقا لأحكام هذا القانون.

ب- يتضمن طلب التسجيل اسم الدائن وموطنه أو مقره المسجل وأي معلومات لازمة للتعريف به وعنوانه و عنوان بريده الالكتروني للتبليغ ان وجد إضافة للمعلومات المتعلقة بدينه خصوصا أصله ومقداره وتاريخ نشوئه وتاريخ استحقاقه وطبيعته إضافة إلى تصنيفه وفقا لقواعد الإعسار حسب رأي الدائن و إذا كان الدين مضمونا فيجب أن يتضمن الطلب وصفا للضمانة والبيانات المدرجة في السجل الذي تم تسجيل أو إشهار الحق في الضمانة فيه.

ج- يرفق الطلب بالوثائق المعززة له، وللدائن تقديم صور عن تلك الوثائق على أنه يحق لوكيل الإعسار طلب أصل تلك الوثائق إذا رأى ذلك ضروريا.

د. تعامل الديون التي لم تحل آجالها على أنها ديون مستحقة لغايات تسحيلما. supporting it, and the creditor may provide copies of these documents, provided that the insolvency agent has the right to request the original of these documents if it deems it necessary.

Dr.. Unpaid debts are treated as debts due for the purpose of registering them.

Article (62)

- A-1- The insolvency agent shall review the requests for the registration of debts submitted by creditors, ascertain their authenticity and classification, and then include them in the list of creditors. The debts included in the list of creditors include debts registered during the insolvency procedures and those extracted from the debtor's accounting records and books.
- 2- The list of creditors must include a definition of the creditor, the amount of the debt, and its classification as a secured debt, an excellent debt, an unsecured debt, or one of the lowest debts in the priority rank.
- B- The debts that the insolvency agent deems not sufficiently proven are included in a separate list, with an explanation of why they are not included in the list of creditors.
- C The list of creditors shall be deposited with the court, supported by the claims and documents attached thereto, and the fact of completing the preparation of the list and its deposit shall be announced according to a notice in the insolvency record and in the official gazette and in a daily newspaper if the court deems it necessary.

المادة (62) حصر الاموال والالتزامات

أ-1- على وكيل الإعسار مراجعة طلبات تسجيل الديون المقدمة من الدائنين والتأكد من صحتها وتصنيفها ومن ثم إدراجها في قائمة الدائنين و تشمل الديون المدرجة في قائمة الدائنين الديون التي جرى تسجيلها خلال إجراءات الإعسار وتلك المستخلصة من قيود ودفاتر المدين المحاسبة .

2- يجب أن تتضمن قائمة الدائنين تعريفا بالدائن ومبلغ الدين وتصنيفه كدين مضمون أو دين ممتاز أو دين غير مضمون أو أحد الديون الأدنى في مرتبة الأولوية.

ب- تدرج الديون التي يرى وكيل الإعسار أنها لم تثبت بشكل كاف في قائمة مستقلة مع بيان سبب عدم ادراجها في قائمة الدائنين .

ج- تودع قائمة الدائنين لدى المحكمة معززة بالمطالبات والوثائق المرفقة بها ويتم إشهار واقعة استكمال إعداد القائمة وإيداعها بموجب إشعار في سجل الإعسار وفي الجريدة الرسمية وفي صحيفة يومية إذا رأت المحكمة ضرورة لذلك.

Article (63)

- A- The following debts shall be deemed to be included in the list of creditors:
- 1- Fixed debts according to a judicial ruling or arbitration award of a final degree.
- 2- Treasury debt.
- 3 Debt secured by a right in kind registered in accordance with the provisions of the legislation in force.
- B Unspecified claims are included by estimating their value as they are on the date of the insolvency declaration, provided that this value is used exclusively for the purposes of including claims in the list of

المادة (63) حصر الاموال والالتزامات

- أ- تدرج الديون التالية في قائمة الدائنين حكماً :-
- 1 الديون الثابتة بموجب حكم قضائي أو قرار تحكيم مكتسب الدرجة القطعنة.
 - 2 ديون الخزينة.
- 3 الديون المضمونة بحق عيني مسجل وفق أحكام التشريعات النافذة.
 - ب- تدرج المطالبات غير المحددة القيمة عن طريق تقدير قيمتها كما هي في تاريخ إشهار الإعسار على أن تستخدم هذه القيمة بشكل حصري لغايات إدراج المطالبات في قائمة الدائنين.

Article (64)

- A- The debtor and any insolvency creditors, including creditors who have not recorded their debts, may object to any debt included in the list of creditors, including the inclusion or exclusion of debts, the amount of debt recognized or its classification for insolvency purposes.
- B The objection stipulated in Paragraph (A) of this Article shall be submitted to the court in writing within a period of ten days from the date of the publication of the debt list in accordance with the provisions of Article (62) of this law, and documents accompanying the allegations contained therein must be attached to it.
- C Any person with an interest who wishes to object to the maturity of a debt included in the list of creditors may submit an application in this regard to the court.
- D- The court may, on its own initiative or at the request of the objector, appoint a hearing to hear the personal evidence to verify the allegations contained in the objection.
- E- The court will decide on the objections submitted under the provisions of this article within a period of fifteen days from the date of receiving the insolvency or creditor's response, as appropriate.
- F- Submission of objections does not stop the proceeding of the insolvency proceedings, provided that if the percentage of the contested claims exceeds (30%) of the total claims, the court may decide to suspend all or some insolvency proceedings for a sufficient period to enable them to resolve the objections.

المادة (64) حصر الاموال والالتزاما<u>ت</u>

أ- للمدين ولأي من دائني الإعسار، بما في ذلك الدائنين الذين لم يسجلوا ديونهم، الاعتراض على أي دين مدرج في قائمة الدائنين بما في ذلك إدراج الديون أو استبعادها أو مبلغ الدين المعترف به أو تصنيفه لغايات الإعسار.

ب- يقدم الاعتراض المنصوص علية في الفقرة (أ) من هذه المادة للمحكمة خطياً خلال مدة عشرة أيام من تاريخ إشهار قائمة الديون بموجب أحكام المادة (62) من هذا القانون ويجب أن ترفق به المستندات التي تثبت الادعاءات الواردة فيه.

ج- لأي شخص ذي مصلحة يرغب في الاعتراض على استحقاق دين تضمنته قائمة الدائنين أن يتقدم بطلب بهذا الخصوص للمحكمة وتبلغ المحكمة الاعتراض لوكيل الإعسار وللدائن صاحب الدين موضوع الاعتراض ولأي منهما الرد عليه خلال مدة عشرة أيام من تاريح تبلغه.

د- للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب المعترض، أن تعين جلسة لسماع البينة الشخصية للتحقق من الادعاءات الواردة في الاعتراض.

هـ- تبت المحكمة في الاعتراضات المقدمة بموجب أحكام هذه المادة خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ استلام رد وكيل الإعسار أو الدائن حسب مقتضى الحال.

و- لا يوقف تقديم الاعتراضات السير في إجراءات الإعسار، على أنه إذا تجاوزت نسبة المطالبات المعترض عليها (30%) من إجمالي المطالبات، فللمحكمة أن تقرر تعليق كل إجراءات الإعسار أو بعضها لمدة كافية تمكنها من البت في الاعتراضات.

Article (65)

- A No application for registration of debts submitted after the lapse of thirty days from the date of publication of the insolvency declaration in accordance with the provisions of this law is accepted, and any claim that the creditor is not aware of the debtor's insolvency is not considered as an excuse to accept the registration application.
- B The right of the applicants stipulated in Paragraph (A) of this Article to participate in voting on any decision or to arrest any distribution according to procedures that took place before the date of submitting the application for registration will be forfeited.

المادة (65) حصر الاموال والالتزامات

- أ- لا يقبل أي طلب تسجيل ديون مقدم بعد مرور مدة ثلاثين يوما من تاريخ نشر قرار اشهار الاعسار وفقا لأحكام هذا القانون ولا يعتد بأي ادعاء بعدم علم الدائن باعسار المدين كمعذرة لقبول طلب التسجيل.
- ب- يسقط حق أصحاب الطلبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة في الاشتراك في التصويت على أي قرار أو قبض أي توزيع بموجب إجراءات تمت قبل تاريخ تقديم طلب التسجيل.
 - ج- لا تقبل أي مطالبة تتم في فترة تقديم المطالبات والتي يعتمد
 تسجيلها على تحقيق من جهة رسمية إلا إذا قامت الجهة الرسمية
 المختصة بتقديم مطالبة بدين محتمل.
- د- يتحمل الدائن أي نفقات إضافية ناجمة عن التأخر في تقديم مطالبته.
- هـ في جميع الأحوال لا ينظر بأي طلبات تسجيل ديون بعد مرور اثني عشر شهرا على تاريخ نشر قرار إشهار الإعسار وفقا لأحكام المادة

(16) من هذا القانون.

- C No claim is made during the filing of claims, the registration of which depends on an investigation by an official authority, unless the competent official authority submits a claim for a possible debt.
- D The creditor shall bear any additional expenses resulting from the late submission of its claim.
- E In all cases, no requests for debt registration shall be considered after twelve months have elapsed since the publication of the insolvency declaration in accordance with the provisions of Article (16) of this law.

Article (66)

The introductory phase ends in any of the following cases: -

- A- The end of the period specified for the appeal of the decision to approve the inventory or the creditors list, or to decide on the objections submitted to any of them.
- B- The court's decision to move from the preliminary stage to the following stages before deciding on the objections submitted to the decision to approve the inventory or the creditors 'list after following the procedures stipulated in Article (64) of this law.

المادة (66) <u>مراحل اجراءات الاعسار</u>

تنتهى المرحلة التمهيدية في أي من الحالات التالية:-

أ- انتهاء المدة المحددة لاستئناف قرار اعتماد قائمة الجرد أو قائمة الدائنين أو البت في الاعتراضات المقدمة على أي منها.

ب- صدور قرار المحكمة بالانتقال من المرحلة التمهيدية للمراحل التي تليها قبل البت في الاعتراضات المقدمة على قرار اعتماد قائمة الجرد أو قائمة الدائنين بعد اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (64) من هذا القانون.

Article (67)

- a. The court shall announce the end of the preliminary stage and the start of the reorganization phase unless the debtor requests the proceeding of the liquidation procedures.
- B- The procedures stipulated in Chapter Eight of this Law shall be applied to cases in which a prepared reorganization plan is submitted in advance within a period of thirty days from the date of publication of the insolvency declaration, and otherwise the reorganization stage is subject to the provisions stipulated in Chapter Nine of this Law. The plan has been approved The preliminary stage ends after the period of objection to the plan expires or a judicial decision has been issued on it.
- C- Notwithstanding what is stated in Paragraph (A) of this Article, if the insolvency agent's report concludes with the conclusion that reorganization is not possible or if work in the economic activity stops, the court must issue a decision to proceed with the liquidation procedures unless the debtor submits a written request to the agent Insolvency within ten days after the

المادة (67) مراحل اجراءات الاعسار

أ. تعلن المحكمة انتهاء المرحلة التمهيدية وبدء مرحلة إعادة التنظيم ما لم يطلب المدين السير في إجراءات التصفية.

ب- تطبق الإجراءات المنصوص عليها في الفصل الثامن من هذا القانون على الحالات التي يتم فيها تقديم خطة إعادة تنظيم معدة مسبقا خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر قرار إشهار الإعسار، وبعكس ذلك تخضع مرحلة إعادة التنظيم للأحكام المنصوص عليها في الفصل التاسع من هذا القانون وإذا تمت الموافقة على الخطة تنتهي المرحلة التمهيدية بعد انتهاء مدة الاعتراض على الخطة أو صدور قرار قضائي بشأنها.

ج- على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة، إذا خلُص تقرير وكيل الإعسار لنتيجة مفادها أن إعادة التنظيم غير ممكنة أو إذا توقف العمل في النشاط الاقتصادي، فعلى المحكمة إصدار قرار السير في إجراءات التصفية ما لم يقدم المدين طلبا خطيا لوكيل الإعسار خلال مدة عشرة أيام من تقديم وكيل الإعسار لتقريره يتضمن نية المدين التقدم بخطة لإعادة التنظيم موافق عليها من دائنين يمثلون (25%) على الأقل من إجمالي الديون.

د. يتولى وكيل الإعسار تقديم الطلب للمحكمة و عليها المباشرة في إجراءات إعادة التنظيم عند انتهاء المرحلة التمهيدية. insolvency agent submits its report, which includes the debtor's intention to present a reorganization plan approved by creditors representing at least (25%) of the total debt.

Dr.. The insolvency agent shall submit the application to the court and shall initiate the reorganization procedures upon the completion of the preliminary stage.

Article (68)

- A- The economic activity is reorganized through a plan agreed upon by the debtor and its creditors either by a pre-arranged reorganization plan or by a regular reorganization agreement.
- B- The provisions related to the pre-arranged reorganization plan shall apply to regular reorganization.

المادة (68) مراحل احراءات الاعسار

أ- تتم إعادة تنظيم النشاط الاقتصادي من خلال خطة يتفق عليها المدين ودائنوه إما بخطة إعادة تنظيم معدة مسبقا أو باتفاق إعادة تنظيم عادى.

ب- تسري على إعادة التنظيم العادي الأحكام المتعلقة بخطة إعادة التنظيم المعدة مسبقا.

Article (69)

- A- The debtor avoids the impending insolvency situation through an agreement with its creditors that is reached outside the court procedures or in the early stages of insolvency declaration, provided that this is done with the approval of the court.
- B The debtor may reach with its creditors for a settlement that takes the form of a pre-arranged reorganization plan with the aim of ensuring the highest repayment rate for their debts and the continuation of economic activity so that this is done through:
- 1- Attach a plan proposal to the insolvency declaration, accompanied by a written approval of creditors representing at least (25%) of the total debt.
- 2 Submit to the court a proposal for the plan within a period of thirty days from the date of publishing the insolvency declaration.

المادة (69) اعادة التنظيم وفق خطة معدة مسيقا

- أ- للمدين تفادي وضع الإعسار الوشيك من خلال اتفاق مع دائنيه يتم التوصل له خارج إجراءات المحكمة أو في المراحل المبكرة لإشهار الإعسار على أن يتم ذلك بموافقة المحكمة.
- ب للمدين أن يتوصل مع دائنيه لتسوية تأخذ شكل خطة إعادة تنظيم معدة مسبقا بهدف ضمان أعلى نسبة سداد لديونهم واستمرار النشاط الاقتصادي بحيث يتم ذلك من خلال :-
- 1- إرفاق مقترح خطة بطلب إشهار الإعسار مرفقا بموافقة خطية من دائنين يمثلون لـ (25 %) على الأقل من إجمالي الديون .
- 2 التقدم للمحكمة بمقترح للخطة خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ نشر قرار إشهار الإعسار.

Article (70)

A - The insolvency agent prepares a report that includes a comprehensive evaluation of the plan proposal submitted by the debtor, to complete the report and be debatable with creditors within a period of thirty days from the date of submitting the proposal if it

المادة (70) اعادة التنظيم وفق خطة معدة مسيقا

أ - يعد وكيل الإعسار تقريرا يتضمن تقييما شاملا لمقترح الخطة الذي قدمه المدين على أن يستكمل التقرير وبكون قابلا للمناقشة مع الدائنين خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ تقديم المقترح إذا تم إرفاقه بطلب إشهار الإعسار وخلال مدة عشرة أيام من تاريخ تقديمه للمحكمة إذا تم بعد الطلب. is attached to the insolvency declaration and within a period of ten days from the date of its submission to the court if it was made after the request.

- B The report stipulated in Paragraph (A) of this Article must include the issues stipulated in Article (78) of this law.
- C- The insolvency agent may request the debtor or creditors who approved the plan to provide him with any information or clarifications he deems appropriate for the purposes of preparing the report.
- D- The insolvency agent may request the court to appoint an expert to evaluate the plan, provided that his request is justified and clearly define the issues mentioned in the plan for which experience is required.

ب- يجب أن يتضمن التقرير المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة المسائل المنصوص عليها في المادة (78) من هذا القانون.

ج- لوكيل الإعسار أن يطلب من المدين أو من الدائنين الذين وافقوا على الخطة تزويده بأي معلومات أو إيضاحات يراها مناسبة لغايات اعداد التقرير.

د- لوكيل الإعسار أن يطلب من المحكمة تعيين خبير لتقييم الخطة على أن يكون طلبه مبررا وأن يحدد بوضوح المسائل الواردة في الخطة المطلوب الخبرة عليها.

Article (71)

- A For creditors, see the pre-arranged reorganization plan at the place determined by the insolvency agent.
- B The insolvency agent may not allow any party except the creditors listed in the list of creditors and anyone who appears to have a valid debt on the debtor to see the pre-arranged reorganization plan, and in all cases, the identity of the person to be informed of the plan must be verified and signed on a pledge to the province For her confidentiality.

المادة (71) اعادة التنظيم وفق خطة معدة مسبقا

أ - للدائنين الاطلاع على خطة إعادة التنظيم المعدة مسبقا في المكان الذي يحدده وكيل الإعسار.

ب- لا يجوز لوكيل الإعسار أن يسمح لأي جهة باستثناء الدائنين المدرجين في قائمة الدائنين و أي شخص يظهر أن له ديناً صحيحا على المدين الاطلاع على خطة إعادة التنظيم المعدة مسبقا، وفي الأحوال جميعها يجب التحقق من هوية الشخص المزمع اطلاعه على الخطة وتوقيعه على تعهد بالمحافظة على سريتها.

Article (72)

A- For creditors voting on the pre-arranged reorganization plan from the date of the expiry of the period specified for submitting their claims until the expiry of the appeal period with the list of creditors.

B- Voting shall be by written document delivered to the insolvency agent at its specified address or through the court. Voting shall take place in accordance with the provisions of voting on the regular reorganization plan stipulated in Chapter IX of this law.

المادة (72) اعادة التنظيم وفق خطة معدة مسبقا

أ- للدائنين التصويت على خطة إعادة التنظيم المعدة مسبقا ابتداء من تاريخ انتهاء المدة المحددة للتقدم بمطالباتهم وحتى انتهاء مدة الطعن بقائمة الدائنين.

ب- يتم التصويت بوثيقة خطية تسلم لوكيل الإعسار على عنوانه المحدد أو من خلال المحكمة و يتم التصويت وفقا لأحكام التصويت على خطة إعادة التنظيم العادية المنصوص عليها في الفصل التاسع من هذا القانون.

Article (73)

A- The pre-arranged reorganization plan is approved by the majority stipulated in Chapter IX of this law. .

المادة (73)

اعادة التنظيم وفق خطة معدة مسبقا

أ- تتم الموافقة على خطة إعادة التنظيم المعدة مسبقا بالأغلبية المنصوص عليها في الفصل التاسع من هذا القانون. .

- B- The insolvency agent shall count the votes within a period of five days from the end of the voting period for the plan.
- C- The conditions and procedures of the objection to the regular reorganization plan stipulated in Chapter Nine of this law shall be applied to the objection to the previously prepared reorganization plan.

ب- يقوم وكيل الإعسار بفرز الأصوات خلال مدة خمسة أيام من انتهاء مدة التصويت على الخطة فإذا تمت الموافقة عليها بالأغلبية المنصوص عليها في هذا القانون، يتولى وكيل الإعسار إشعار المحكمة بذلك وإيداعها لديها.

ج- تطبق شروط وإجراءات الاعتراض على خطة إعادة التنظيم العادية المنصوص عليها في الفصل التاسع من هذا القانون على الاعتراض على خطة إعادة التنظيم المعدة مسبقا.

Article (74)

A - If the pre-arranged reorganization plan was approved without objection or the objections submitted to it were returned, the court announces the approval of the plan and decides to complete the preliminary stage and suspend the insolvency proceedings.

B - Approval of the pre-prepared reorganization plan will have the same effects as approving the regular reorganization plan.

المادة (74) اعادة التنظيم وفق خطة معدة مسبقا

أ- إذا تمت الموافقة على خطة إعادة التنظيم المعدة مسبقا دون اعتراض أو تم رد الاعتراضات المقدمة عليها تعلن المحكمة الموافقة على الخطة وتقرر انتهاء المرحلة التمهيدية وتعليق إجراءات الإعسار.

ب- يكون للموافقة على خطة إعادة التنظيم المعدة مسبقا الآثار ذاتها التي تترتب على الموافقة على خطة إعادة التنظيم العادية.

Article (75)

If the pre-arranged reorganization plan is not approved by the majority stipulated in this law, the insolvency agent will notify the court accordingly, and the court will announce the end of the preliminary stage and start the regular reorganization procedures unless the debtor submits a request to start the liquidation.

المادة (75) اعادة التنظيم وفق خطة معدة مستقا

إذا لم تتم الموافقة على خطة إعادة التنظيم المعدة مسبقا بالأغلبية المنصوص عليها في هذا القانون يتولى وكيل الإعسار إشعار المحكمة بذلك و تعلن المحكمة انتهاء المرحلة التمهيدية وبدء إجراءات إعادة التنظيم العادية ما لم يقدم المدين طلبا لبدء التصفية.

Article (76)

The insolvency agent, the debtor, or creditors representing at least 10% of the total debt, submit a reorganization plan to the court within a period of thirty days from the date of the start of the reorganization stage, and the debtor can attach it to the insolvency declaration.

المادة (76) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

لوكيل الإعسار أو للمدين أو لدائنين يمثلون (10%) على الأقل من إجمالي الديون تقديم خطة لإعادة التنظيم للمحكمة خلال مدة ثلاثين يوما من تاريخ بدء مرحلة إعادة التنظيم وللمدين ارفاقها بطلب إشهار الإعسار .

Article (77)

A- The reorganization plan shall be delivered to the court and the insolvency agent at its address.

B- The court shall immediately notify the plan upon its

المادة (77) مرحلة اعادة التنظيم الاعتيادية

أ- تسلم خطة إعادة التنظيم للمحكمة ولوكيل الإعسار على عنوانه.

ب- تتولى المحكمة تبليغ الخطة فور استلامها لكل ممن يلى :-

1- لجنة الدائنين .

receipt of the following:

- 1- The Creditors Committee.
- 2- Representatives of the employees of the debtor.
- 3- The debtor if the plan is submitted by the insolvency agent.
- 4 The insolvency agent if the plan is submitted by the debtor or creditors.
- C- The court shall grant the authorities mentioned in Paragraph (B) of this Article a period not exceeding ten days from the date on which they inform the plan to express their observations thereon.

- 2- ممثلي العاملين لدى المدين.
- 3- المدين إذا كانت الخطة مقدمة من وكيل الإعسار.
- 4 وكيل الإعسار إذا كانت الخطة مقدمة من المدين أو الدائنين.
- ج- تمنح المحكمة الجهات الواردة في الفقرة (ب) من هذه المادة مهلة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تبلغهم الخطة لإبداء ملاحظاتهم عليها.

Article (78)

- A The insolvency agent must submit an integrated report to the court on the reorganization plan within a period of fifteen days from the date of notifying it, provided that the report includes his opinion on the viability of economic activity to continue if the plan is implemented and the possibility of its effective implementation.
- B. Subject to the provisions of Paragraph (a) of this Article, the insolvency agent's report must include the following: -
- 1- That the plan includes the information stipulated in this law and the information necessary to enable the court and creditors to take the appropriate decision thereon.
- 2- The extent to which the assumptions on which the reorganization steps were based and the cash flow projections included in the plan were reasonable.
- 3- His opinion whether the amount of debt expected to be paid from creditors through the plan is greater than the amount expected to be paid in case the debtor's funds are liquidated.
- **4-** His opinion on whether the submitted plan improves the possibility of creditors to pay their debts.
- **5-** His opinion whether the implementation of the plan will not lead to the payment of any of the creditors or a group of them with amounts less than that which they will collect in the event of liquidation of the debtor's funds.
- **6-** His opinion on whether it is permissible to appeal any amounts due to persons related to the debtor.
- **7- The** effect of the debtor's inability to follow any judicial procedures or perform any work stipulated in the plan to implement it.

المادة (78) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

- أ -على وكيل الإعسار أن يقدم تقريرا متكاملا للمحكمة حول خطة إعادة التنظيم خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تبلغها على أن يتضمن التقرير رأيه حول مدى قابلية النشاط الاقتصادي للاستمرار إذا تم تنفيذ الخطة وإمكانية تنفيذها بشكل فاعل.
- ب. مع مراعاة أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة، يجب أن يتضمن تقرير وكيل الإعسار ما يلي:-
- 1- أن الخطة تتضمن المعلومات المنصوص عليها في هذا القانون و المعلومات اللازمة لتمكين المحكمة والدائنين من اتخاذ القرار المناسب بشأنها.
 - 2- مدي معقولية الفرضيات التي بنيت عليها خطوات إعادة التنظيم وتوقعات التدفقات النقدية التي تضمنتها الخطة.
- 3- رأيه فيما إذا كان مبلغ الديون المتوقع استيفاؤه من الدائنين من خلال الخطة أكبر من المبلغ المتوقع استيفاؤه في حال تصفية أموال المدين.
 - 4- رأيه فيما إذا كانت الخطة المقدمة تحسن إمكانية استيفاء الدائنين
 لديونهم.
 - -5- رأيه فيما إذا كان تنفيذ الخطة لن يؤدي لاستيفاء أي من الدائنين أو فئة منهم مبالغ تقل عن تلك التي سوف يستوفونها في حال تصفية أموال المدين.
 - **6-** رأيه فيما إذا كان يجوز الطعن بأي مبالغ مستحقة للأشخاص ذوي صلة بالمدين.
 - 7- أثر عدم قدرة المدين على متابعة أي إجراءات قضائية أو إنجاز أي عمل منصوص عليه في الخطة على تنفيذها.

Article (79)

- **A-** The reorganization plan must include either a restructuring of economic activity or a debt restructuring with a note of the justifications for asylum for either of them.
- **B-** The debt restructuring part of the plan must include either debt reduction or rescheduling or any other method, including debt capitalization, and the debt delay period may not exceed ten years.
- C The part related to the restructuring of economic activity in the reorganization plan must include any type of procedures, including merger and stock splitting or other procedures that lead to the restructuring of economic activity in accordance with the provisions stipulated in the legislation in force except for provisions relating to the right of creditors to object On these procedures so that the voting-related provisions stipulated in this law are applied exclusively for the purposes of approving the reorganization plan.
- **D-** The reorganization plan may include the sale of economic activity units as operating and productive, the sale of any part thereof, or the disposal of shares or shares of subsidiaries.
- **E** The plan may propose alternatives to be chosen by each class of creditors, in which case the alternative proposal must specify the credit that applies to the creditors who did not choose any of the alternatives.
- F- The reorganization plan must include the information necessary to enable creditors who have the right to vote on it to exercise that right, as follows: -
- 1- A general description of the debtor's business and the circumstances that led to his insolvency.
- 2- A detailed description of the procedures for implementing the reorganization plan.
- 3- A detailed list of creditors classified according to their categories.
- 4- The amounts and funds intended to be used for the purposes of settling the debts of each class of creditors in whole or in part and the funds that will be held to pay the objected debts, and the procedures for settling these debts and the expected time for that."
- 5- A statement of the method of selling the funds, if any, in addition to the list of the funds that will be sold, whether they are burdened with security rights or not, and how to use the proceeds of the sale.
- 6- The date of commencement of the implementation of the plan and the required periods.
- 7- A statement that the approval of the plan will lead to

المادة (79) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

أ- يجب أن تتضمن خطة إعادة التنظيم اما إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي أو اعادة هيكلة الديون مع مذكرة بمبررات اللجوء لأي منهما.

ب- يجب أن يتضمن الجزء المتعلق بإعادة هيكلة الديون في الخطة إما
 تخفيض الديون أو إعادة جدولتها أو أي طريقة أخرى بما في ذلك
 رسملة الديون ولا يجوز أن تتجاوز مدة تأجيل الديون عشر سنوات.

ج- يجب أن يتضمن الجزء المتعلق بإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي في خطة إعادة التنظيم أي نوع من الإجراءات بما في ذلك الاندماج وتجزئة الأسهم أو غيرها من الإجراءات التي تؤدي لإعادة هيكلة النشاط الاقتصادي وذلك وفقا للأحكام المنصوص عليها في التشريعات النافذة باستثناء الأحكام المتعلقة بحق الدائنين في الاعتراض على هذه الإجراءات بحيث تطبق الأحكام المتعلقة بالتصويت المنصوص عليها في هذا القانون دون غيرها لغايات الموافقة على خطة إعادة التنظيم.

د- يجوز أن تتضمن خطة إعادة التنظيم بيع وحدات النشاط الاقتصادي بصفتها عاملة ومنتجة أو بيع أي جزء منها أو التصرف بأسهم أو حصص الشركات التابعة.

هـ - يجوز أن تطرح الخطة بدائل تختارها كل فئة من فئات الدائنين،
 وفي هذه الحالة يجب أن يحدد المقترح البديل الذي يطبق على الدائنين
 الذين لم يختاروا أيا من البدائل.

و- يجب أن تتضمن خطة إعادة التنظيم المعلومات اللازمة لتمكين الدائنين الذين يملكون حق التصويت عليها من ممارسة ذلك الحق، وعلى النحو التالي:-

1- وصفا عاما لأعمال المدين والظروف التي أدت لإعساره.

2- وصفا مفصلا لإجراءات تنفيذ خطة إعادة التنظيم.

3- قائمة مفصلة بالدائنين مصنفين حسب فئاتهم.

4- المبالغ والأموال المنوي استخدامها لغايات سداد ديون كل فئة من الدائنين كليا أو جزئيا و الأموال التي سيتم الاحتفاظ بها لسداد الديون المعترض عليها، وإجراءات تسوية هذه الديون والوقت المتوقع لذلك."

5- بيان طريقة بيع الأموال إن وجدت إضافة لقائمة الأموال التي سيتم بيعها سواء أكانت مثقلة بحقوق ضمان أم لا، وكيفية استخدام عوائد البيع.

6- تاريخ بدء تنفيذ الخطة والمدد المطلوبة لذلك .

7- بيانا بأن اعتماد الخطة سيؤدي لإعادة تحديد حقوق الدائنين بما في ذلك الحالات التي لن يتم فيها تنفيذ الخطة بشكل كامل أو تعليق تنفيذها والتفاصيل المتعلقة بطريقة إعادة تحديد هذه الحقوق.

 8- قائمة بأسماء أعضاء الهيئة التي تتولى إدارة أعمال المدين والبدلات التي يتقاضاها كل منهم، إن وجدت.

9- تفصيلا لطريقة سداد الديون بما في ذلك بيع الأموال أو بيع النشاط الاقتصادي كليا أو جزئيا أو الحصول على قروض من الغير أو الاكتتاب برأس المال أو تخفيض الديون أو شطبها أو إعادة جدولتها أو رسملتها أو أي طريقة أخرى تجيزها التشريعات النافذة إضافة للمدة التي يستغرقها هذا السداد.

10- اسم الشخص المرشح لمراقبة تنفيذ الخطة، إن وجد، ومسؤولياته تحاه الدائنين..

11- تقريرا حول التوقعات المالية بما في ذلك حساب الأرباح والخسائر والميزانية والتدفقات النقدية خلال فترة تنفيذ الخطة.

12- تقديرا لعوائد بيع الأموال في التصفية والكلفة الإجمالية لهذه التصفية فيما لو تمت التصفية في الوقت الذي تم فيه تقديم الخطة. a redefinition of the creditors 'rights, including cases in which the plan will not be fully implemented or the suspension of its implementation and details regarding the way to redefine these rights.

- 8- A list of the members of the commission that manages the debtor's business and the allowances that each of them receives, if any.
- 9- Detail of the method of paying debts, including selling money, selling the economic activity in whole or in part, obtaining loans from others, subscribing to the capital, reducing the debt, writing it off, rescheduling it, or capitalizing it, or any other method permitted by the applicable legislation in addition to the period that this takes Payment.
- 10- Name of the person nominated to monitor implementation of the plan, if any, and its responsibilities towards creditors.
- 11- A report on the financial forecasts, including the profit and loss account, budget and cash flows during the period of implementation of the plan.
- 12- An estimate of the proceeds from the sale of funds in the liquidation and the total cost of this liquidation if the liquidation took place at the time the plan was submitted.

Article (80)

- A- For the purposes of voting on the reorganization plan, creditors are divided into different categories according to the level of their debts, according to the provisions of Articles (38) and (40) of this law. Other categories are formed within the same category of creditors with excellent debts.
- B- The party preparing the reorganization plan may propose the division of creditors into categories within the same category for reasons other than the value of the debt, especially with regard to creditors with unsecured debts.

المادة (80) مرحلة اعادة التنظيم الاعتيادية

أ- لغايات التصويت على خطة إعادة التنظيم يُقسم الدائنون إلى فئات مختلفة تبعا لمرتبة ديونهم وذلك وفقا لأحكام المادتين (38) و (40) من هذا القانون ويتم تشكيل فئات أخرى ضمن الفئة ذاتها من الدائنين أصحاب الديون الممتازة.

ب- للجهة التي تعد خطة إعادة التنظيم أن تقترح تقسيم الدائنين لفئات ضمن الفئة الواحدة لأسباب أخرى خلاف قيمة الدين خصوصا فيما يتعلق بالدائنين بديون غير مضمونة.

Article (81)

- A- The rights of all parties of the same class of creditors are equal. No creditor of a certain class of creditors may be treated differently except with the approval of creditors of all the same class.
- B- Any agreement between the insolvency agent, the debtor, or any other person is not considered to grant benefits contrary to the reorganization plan.

المادة (81) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

أ- تتساوى حقوق الاطراف كافة من فئة الدائنين ذاتها ولا يجوز معاملة أي دائن من فئة معينة من الدائنين معاملة مختلفة الا بموافقة الدائنين من الفئة ذاتها كافة وفي هذه الحالة ترفق بخطة اعادة التنظيم وثيقة تثبت موافقة كل دائن من الفئة.

ب- لا يعتد بأي اتفاق بين وكيل الاعسار او المدين او اي اشخاص آخرين لمنح مزايا مخالفة لخطة إعادة التنظيم.

Article (82)

- A- The reorganization plan may not affect the rights of creditors with secured rights.
- B If the plan includes any change or reduction of the rights of creditors with secured rights, it must clarify the method and amount of changing or reducing the rights and the duration of the delay in the implementation of secured debt collection.
- C The procedures provided for in Paragraph (B) of this Article are not binding on debtors with guaranteed rights unless they are all agreed upon.
- D Creditors with guaranteed rights vote on the plan if it affects their rights and the plan they voted on is considered binding on them if it is approved.

المادة (82) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

أ- لا يجوز ان تمس خطة اعادة التنظيم حقوق الدائنين اصحاب الحقوق المضمونة.

ب- اذا تضمنت الخطة أي تغيير أو تقليل من حقوق الدائنين أصحاب الحقوق المضمونة يجب ان توضح طريقة ومقدار تغيير الحقوق او تقليلها ومدة التأخير الحاصل في تنفيذ تحصيل الديون المضمونة.

ج- لا تعتبر الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة ملزمة للمدينين اصحاب الحقوق المضمونة ما لم يوافقوا عليها جميعهم.

د- للدائنين اصحاب الحقوق المضمونة التصويت على الخطة اذا كانت تؤثر على حقوقهم وتعتبر الخطة التي صوتوا عليها ملزمة لهم اذا تمت الموافقة عليها.

Article (83)

A- Notwithstanding what is stated in Paragraph (B) of this Article, the procedures included in the reorganization plan are binding on creditors with excellent debts if they agree to them.

B - The reorganization plan does not apply to creditors with excellent debts unless their class obtains a majority of votes in accordance with the provisions of Article (90) of this law, or if the court decides to do so in accordance with the provisions of Article (91) of this law.

المادة (83) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

أ- على الرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة تعتبر الاجراءات التي تتضمنها خطة اعادة التنظيم ملزمة للدائنين اصحاب الديون الممتازة اذا وافقوا عليها.

ب- لا تسري خطة اعادة التنظيم على الدائنين اصحاب الديون الممتازة الا اذا حصلت فئتهم على أغلبية الاصوات وفقا لأحكام المادة (90) من هذا القانون او اذا قررت المحكمة ذلك وفقا لأحكام المادة (91) من هذا القانون.

Article (84)

Creditors with guaranteed rights have the right to vote according to the full amounts of their debts included in the final list of creditors.

المادة (84) مرحلة اعادة التنظيم الاعتيادية

يكون للدائنين أصحاب الحقوق المضمونة الحق في التصويت وفقا لكامل مبالغ ديونهم التي تضمنتها القائمة النهائية للدائنين.

Article (85)

A-Lower creditors are not entitled to priority, partners and shareholders in the debtor and their equivalents if

المادة (85) مرحلة اعادة التنظيم الاعتيادي<u>ة</u>

أ-لا يحق للدائنين الأدنى في مرتبة الأولوية، والشركاء و المساهمين في المدين ومن في حكمهم إذا كان شخصا اعتباريا التصويت باستثناء he is a legal person to vote except for creditors who do not fall under the definition of the person related to the debtor.

B - If the reorganization plan includes a deduction from the debts of creditors with excellent or unsecured debts, the lowest debts in the priority class are considered written off, but if the plan includes postponing debts of those with excellent or unsecured debts, the lowest debts in the priority rank are paid in the way that the plan included after paying the debts Excellent and completely unsecured.

الشركاء الدائنين الذين لا يندرجون تحت تعريف الشخص ذي الصلة بالمدين

ب- إذا تضمنت خطة إعادة التنظيم خصما من ديون الدائنين أصحاب الديون الممتازة أو غير المضمونة فتعتبر الديون الأدنى في مرتبة الأولوية مشطوبة أما إذا تضمنت الخطة تأجيل ديون أصحاب الديون الممتازة أو غير المضمونة فيتم تسديد الديون الأدنى في مرتبة الأولوية بالطريقة التي تضمنتها الخطة بعد سداد الديون الممتازة وغير المضمونة بالكامل.

Article (86)

- A- The creditors' meeting shall be held on the sixtieth day to start the reorganization stage unless the court determines in the decision to declare the insolvency another date for its convening for justified reasons, provided that the date of the meeting does not exceed seventy-five days from the date of the start of the reorganization stage.
- B- The insolvency agent shall announce the date, time, location and agenda of the meeting within a period of fifteen days from the start of the reorganization stage. The meeting facts shall be published in the Official Gazette and the insolvency record and in any other appropriate manner.
- C- The judge of the court presides over the creditors 'meeting, the insolvency agent takes over the secretariat of the meeting, and the court judge can delegate the insolvency representative to chair the meeting. In this case, the secretariat secretariat is appointed by the court employee appointed by the president of the meeting.
- D The quorum for the general meeting of creditors shall be legal in any of the following two cases:
- 1- The presence of creditors representing originality or agency (at least 50%) of the total debts.
- 2- The presence of creditors representing the originality or agency (at least 50%) of the total debts, deducted from them, the secured debt and the lowest priority debt.
- E If the quorum is not completed within an hour of the time set for the start of the meeting, the meeting will be postponed to another date within a period of five days from the date specified for the first meeting and it will be announced in accordance with the provisions of Paragraph (B) of this Article and the quorum in the second meeting will be legal in the presence of creditors representing originality or Agency (at least 35%) of the total debt, deducted from the collateralized

المادة (86) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

أ- يُعقد اجتماع الدائنين في اليوم الستين لبدء مرحلة إعادة التنظيم إلا إذا حددت المحكمة في قرار إشهار الإعسار تاريخا آخر لانعقاده لأسباب مبررة على أن لا يتجاوز تاريخ الاجتماع خمسة وسبعين يوما من تاريخ بدء مرحلة إعادة التنظيم.

ب- يتولى وكيل الإعسار اعلان تاريخ الاجتماع ووقته ومكانه وجدول أعماله خلال مدة خمسة عشر يوما من بدء مرحلة إعادة التنظيم و يتم إشهار وقائع الاجتماع في الجريدة الرسمية وسجل الإعسار وبأي طريقة أخرى مناسبة.

ج- يترأس قاضي المحكمة اجتماع الدائنين ويتولى وكيل الإعسار أمانة سر الاجتماع ولقاضي المحكمة أن ينيب عنه وكيل الإعسار في ترؤس الاجتماع وفي هذه الحالة يتولى أمانة السر موظف المحكمة الذي يعينه رئيس الاجتماع

د- يكون نصاب اجتماع الهيئة العامة للدائنين قانونيا في أي من الحالتين التاليتين:-

1- حضور دائنين يمثلون أصالة أو وكالة (50%) على الأقل من إجمالي الدبون.

2- حضور دائنين يمثلون أصالة أو وكالة (50%) على الأقل من إجمالي الديون محسوما منها الديون المضمونة والديون الأدنى في مرتبة الأولوية.

هـ - إذا لم يكتمل النصاب خلال ساعة من الوقت المحدد لبدء الاجتماع فيؤجل الاجتماع الى موعد آخر خلال مدة خمسة أيام من التاريخ المحدد للاجتماع الأول ويعاد الإعلان عنه وفقا لأحكام الفقرة (ب) من هذه المادة ويكون النصاب في الاجتماع الثاني قانونيا بحضور دائنين يمثلون أصالة أو وكالة (35%) على الأقل من إجمالي الديون محسوما منها الديون المضمونة والديون الأدنى في مرتبة الأولوية واذا لم يتوافر هذا النصاب يلغى الاجتماع.

debt and the lowest priority debt, and if this quorum is not available, the meeting will be canceled.

Article (87)

- A The insolvency agent and the debtor must attend the meeting, and if the insolvency agent is absent from attendance without an excuse accepted by the court, it may apply the provisions of Article (54) of this law to it.
- B- The right to attend and vote in the meeting is limited to the creditors included in the list of creditors.
- C- The insolvency agent prepares a list of creditors who are entitled to vote at the meeting.
- D Creditors attend the meeting personally or appoint a representative for them, whether from among other creditors or from others under a judicial or written agency in front of the competent employee in the court. The debtor or related persons are prohibited from representing any creditor in the meeting.
- E The secretary of the meeting prepares a schedule to attend in person or agency, and this schedule is attached to the minutes of the meeting after taking decisions.

المادة (87) مرحلة اعادة التنظيم الاعتيادية

- أ- على وكيل الإعسار والمدين حضور الاجتماع، واذا تغيب وكيل الإعسار عن الحضور بدون عذر تقبله المحكمة فلها أن تطبق عليه أحكام المادة (54) من هذا القانون .
 - ب- يقتصر الحق في حضور الاجتماع والتصويت فيه على الدائنين المدرجين في قائمة الدائنين.
 - ج- يعد وكيل الإعسار قائمة بالدائنين الذين يحق لهم التصويت في الاجتماع.
- د- للدائنين حضور الاجتماع شخصيا أو تعيين ممثل عنهم سواء من بين الدائنين الآخرين أو من الغير بموجب وكالة عدلية أو خطية أمام الموظف المختص في المحكمة ويحظر على المدين أو الأشخاص ذوي الصلة به تمثيل أي دائن في الاجتماع.
- هـ يعد أمين سر الاجتماع جدولا بالحضور أصالة أو وكالة ويرفق هذا الجدول بمحضر الاجتماع بعد اتخاذ القرارات.

Article (88)

For attending creditors or their representatives to ask for clarification and request information about the insolvency agent report and for them to request additional information on the reorganization plan from the debtor or creditors who proposed the plan, as appropriate.

المادة (88) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

للدائنين الحاضرين أو لممثليهم الاستيضاح وطلب معلومات حول تقرير وكيل الإعسار ولهم طلب معلومات إضافية عن خطة إعادة التنظيم من المدين أو الدائنين الذين اقترحوا الخطة، حسب مقتضي الحال.

Article (89)

- A The meeting will be opened by the chairperson, who will manage it and consider the requests of the attendees.
- B The proposed plan for reorganization shall be presented by its authors, and if objected to, the presiding judge chooses two supporters and two objectors to express their views, and he may clarify on any matter he deems necessary to inform the creditors present.

المادة (89) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

- أ يفتتح الاجتماع رئيس الجلسة ويتولى إدارتها والنظر في طلبات الحاضرين.
- ب- تعرض الخطة المقترحة لإعادة التنظيم من معديها وإذا تم الاعتراض عليها يختار رئيس الجلسة شخصين من المؤيدين وشخصين من المعترضين لإبداء آرائهم و له أن يستوضح عن أي أمر يرى ضرورة إطلاع الدائنين الحاضرين عليه.
 - ج- للمدين أو الدائنين تقديم اقتراحات حول الخطة ويبدأ بمناقشة مقترحات المدين والتصويت عليها اولا ثم المقترحات المقدمة من الدائنين أصحاب الديون الأكبر قيمة ولا يطرح أي مقترح للنقاش بعد حصول الموافقة.

C- The debtor or creditors may make suggestions about the plan and start discussing the debtor's proposals and vote on them first, then the proposals submitted by the creditors with the most value debts. No proposal is presented for discussion after approval has been obtained.

Article (90)

- A- The reorganization plan is approved by an absolute majority of the total debt.
- B If the reorganization plan includes a reduction of more than (50%) of debts or debt rescheduling for a period exceeding five years, it must be approved by the creditors whose debts were reduced or postponed by at least (60%) of their total debts.
- C If the reorganization plan includes preferential treatment of a group of creditors within the same category, it must be independently approved by the majority of creditors who will be harmed by granting this preferential treatment.

المادة (90) مرحلة اعادة التنظيم الاعتيادية

- أ- تتم الموافقة على خطة إعادة التنظيم بالأغلبية المطلقة من إجمالي الديون.
- ب- إذا تضمنت خطة إعادة التنظيم تخفيضا أكثر من (50%) من الديون أو إعادة جدولة ديون لمدة تتجاوز خمس سنوات فيجب أن يوافق عليها الدائنون الذين خفضت ديونهم أو تم تأجيلها بأغلبية (60%) على الأقل من إجمالي ديونهم.
- ج- إذا تضمنت خطة إعادة التنظيم معاملة مجموعة من الدائنين من ضمن الفئة ذاتها معاملة تفضيلية، فيجب أن يوافق عليها بشكل مستقل أغلبية الدائنين الذين سيلحقهم ضرر من منح هذه المعاملة التفضيلية.

Article (91)

- A- The reorganization plan may be approved even if a class of creditors does not obtain the required majority during the creditors 'meeting if the following conditions are met:
- 1- That the implementation of the plan does not result in placing creditors of the same class lower than their rank if the economic activity was liquidated.
- 2- That no member of any group be harmed compared to members of other groups of the same rank.
- 3- That no creditor within any other class of creditors receive an amount higher than the total debts of that class.
- B The court decides to adopt the reorganization plan mentioned in paragraph (a) of this article upon the request of the insolvency agent or the debtor. In this case, the court must present it to the insolvency agent.

المادة (91) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

- أ- يجوز الموافقة على خطة إعادة التنظيم ولو لم تحصل فئة من الدائنين على الأغلبية المطلوبة خلال اجتماع الدائنين اذا تحققت الشروط التالية:ـ
- 1- أن لا يؤدي تنفيذ الخطة إلى وضع الدائنين من الفئة ذاتها في مرتبة أدنى من مرتبتهم فيما لو تمت تصفية النشاط الاقتصادي.
 - 2- أن لا يلحق ضرر بأي من أعضاء أي فئة مقارنة مع اعضاء الفئات الأخرى من المرتبة ذاتها.
 - 3- أن لا يتقاضى أي دائن من ضمن أي فئة أخرى من الدائنين مبلغا أعلى من إجمالي ديون تلك الفئة.
- ب- تقرر المحكمة اعتماد خطة إعادة التنظيم الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة بناء على طلب وكيل الإعسار أو المدين وفي هذه الحالة على المحكمة عرضها على وكيل الإعسار .

Article (92)

المادة (92) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية creditors 'meeting secretary shall prepare the minutes of the meeting, provided that it includes a summary of the discussion, attendance interventions, the proposal that was accepted, the results of the vote, and a statement of classification of each creditor who voted.

- 2- The insolvency agent deposits the record with the court attached to it the approved copy of the reorganization plan and the attendance schedule that shows the debts represented at the meeting and maintains a copy of it and all the parties have access to the record and the documents attached to it.
- B- The debtor, the insolvency agent and creditors who objected to the adoption of the reorganization plan or did not attend the meeting may file an objection to the decision to approve the plan because of a violation of the provisions of this law regarding the conditions for preparing the plan or forming a majority, including the case stipulated in Article (91) thereof. Or, procedures related to the convening of the creditors' meeting, within a period of ten days from the date of depositing the plan with the court, and if no objection is made during this period, the court decides to approve it without the need to take any other action.
- A- 1- The debtor, the insolvency agent, or creditors representing at least 20% of the debt may object to the reorganization plan because of its non-viability within the period stipulated in paragraph (b) of this article.
- 2- The court shall notify the objection stipulated in Clause (1) of this paragraph to the insolvency agent and the creditors committee, if formed, and give them time to respond to the objection, and the court may appoint an expert to indicate the feasibility of the reorganization plan if it deems it necessary.
- 3- The court shall decide on the objection within ten days from the expiry of the period referred to in Paragraph (B) of this Article.

أ- 1- بعد الموافقة على خطة إعادة التنظيم يتولى أمين سر اجتماع الدائنين إعداد محضر الاجتماع على أن يتضمن ملخص النقاش ومداخلات الحضور والمقترح الذي تم قبوله ونتائج التصويت و بيان تصنيف كل دائن قام بالتصويت.

 2- يقوم وكيل الإعسار بإيداع المحضر لدى المحكمة مرفقا به النسخة الموافق عليها من خطة إعادة التنظيم وجدول الحضور الذي يبين الديون الممثلة في الاجتماع ويحتفظ بنسخة منها وللفرقاء جميعهم الاطلاع على المحضر والوثائق المرفقة به.

ب- للمدين ووكيل الإعسار والدائنين الذين عارضوا اعتماد خطة إعادة التنظيم أو لم يحضروا الاجتماع أن يتقدموا باعتراض على قرار الموافقة على الخطة بسبب مخالفة أحكام هذا القانون فيما يتعلق بشروط إعداد الخطة أو تشكيل الأغلبية، بما في ذلك الحالة المنصوص عليها في المادة (91) منه، او الإجراءات المتعلقة بانعقاد اجتماع الدائنين وذلك خلال مدة عشرة أيام من تاريخ إيداع الخطة لدى المحكمة واذا لم يتم الاعتراض خلال هذه المدة فتقرر المحكمة اعتمادها دون الحاجة لاتخاذ أي إجراء آخر.

 ج- 1- للمدين أو وكيل الإعسار أو دائنين يمثلون (20%) على الأقل من الديون أن يعترضوا على خطة إعادة التنظيم بسبب عدم جدواها خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

2- تبلغ المحكمة الاعتراض المنصوص عليه في البند (1) من هذه الفقرة الى وكيل الإعسار ولجنة الدائنين، إذا تم تشكيلها، وتمنحهم مهلة للرد على الاعتراض وللمحكمة أن تعين خبيرا لبيان مدى جدوى خطة إعادة التنظيم إذا رأت ضرورة لذلك.

3- تبت المحكمة في الاعتراض خلال مدة عشرة أيام من انتهاء المدة المشار اليها في الفقرة (ب) من هذه المادة.

Article (93)

- a. For creditors who objected to the reorganization plan in accordance with the procedures stipulated in Article (92) of this law, and the debtor may appeal the decision to approve or reject the plan after completing the opposition procedures.
- B The appeal must be submitted in writing within a period of ten days from the date of the announcement of the court's decision regarding the objection in the insolvency record. The court of appeal must decide on the appeal within a period of ten days from the date of its receipt, and its decision in this regard shall be final.
- C The appeal does not stop the reorganization plan coming into effect unless the Court of Appeal decides

المادة (93) مرحلة اعادة التنظيم الاعتيادية

أ. للدائنين الذين اعترضوا على خطة إعادة التنظيم وفق الإجراءات المنصوص عليها في المادة (92) من هذا القانون وللمدين استئناف قرار الموافقة على الخطة أو رفضها بعد استكمال إجراءات الاعتراض.

ب- يجب تقديم الاستئناف خطيا خلال مدة عشرة أيام من تاريخ إشهار قرار المحكمة حول الاعتراض في سجل الإعسار وعلى محكمة الاستئناف البت في الاستئناف خلال مدة عشرة ايام من تاريخ وروده لها ويكون قرارها في هذا الشأن قطعيا.

ج- لا يوقف الاستئناف نفاذ خطة إعادة التنظيم ما لم تقرر محكمة الاستئناف خلاف ذلك.

Article (94)

- A- The reorganization plan does not affect the rights of insolvency creditors vis-à-vis third parties who are obligated to pay the debtor's debt, including the personal or in-kind guarantor.
- B- The liability of the insolvency party towards third parties who are obligated to pay the debts of the debtor shall be within the limits of what is allocated for the debt in the reorganization plan.

المادة (94) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

أ- لا تؤثر خطة إعادة التنظيم على حقوق دائني الإعسار في مواجهة الغير من الملتزمين بسداد دين المدين بما في ذلك الكفيل الشخصي او العيني .

ب- يكون التزام ذمة الإعسار تجاه الغير من الملتزمين بسداد ديون المدين في حدود ما هو مخصص للدين في خطة إعادة التنظيم.

Article (95)

- A- The effects of declaring insolvency cease upon the issuance of the court's decision approving the reorganization plan.
- B- Taking into consideration the restrictions contained in the plan, the debtor will recover all his powers to manage and dispose of his funds, and the debtor is considered to be in breach of the plan if he exceeds these restrictions.
- A- The reorganization plan may stipulate that the creditor person or committee be mandated to supervise its implementation. .
- D The supervisor of the implementation of the reorganization plan, or the debtor, if he does not appoint a supervisor, shall prepare an annual report on the progress of the implementation of the plan and deposit it with the court to consult with the creditors unless the plan provides for another date.
- E The appointment of the insolvency agent as a supervisor does not affect the implementation of the reorganization plan on his duties in accordance with the provisions of this law.

المادة (95) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

أ- تتوقف آثار إشهار الإعسار بصدور قرار المحكمة بالموافقة على خطة إعادة التنظيم.

ب- مع مراعاة القيود التي تتضمنها الخطة، يسترد المدين كامل صلاحياته في إدارة أمواله والتصرف فيها، ويعتبر المدين مخلا بالخطة إذا تجاوز هذه القيود.

ج- يجوز أن تنص خطة إعادة التنظيم على تكليف شخص أو لجنة الدائنين بالإشراف على تنفيذها، و إذا تضمنت الخطة هذا الشرط و لم تعين شخصا لذلك فيعتبر وكيل الإعسار حكما مشرفا على تنفيذ خطة إعادة التنظيم على أن تحدد خطة إعادة التنظيم صلاحيات المشرف وحقوقه وواجباته وأتعابه.

د- على المشرف على تنفيذ خطة إعادة التنظيم، أو المدين، إذا لم يعين مشرفاً، أن يعد تقريرا سنويا حول سير تنفيذ الخطة ويودعه لدى المحكمة للتشاور مع الدائنين ما لم تنص الخطة على ميعاد آخر.

هـ - لا يؤثر تعيين وكيل الإعسار مشرفا على تنفيذ خطة إعادة التنظيم على واجباته وفقا لأحكام هذا القانون.

Article (96)

A - The supervisor of the implementation of the reorganization plan or the members of the creditors committee or any creditor must notify the court as soon as they become aware of a fundamental breach of the plan and requesting it to issue a decision that the debtor

المادة (96) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

أ - على المشرف على تنفيذ خطة إعادة التنظيم أو أعضاء لجنة الدائنين أو أي دائن إشعار المحكمة فور علمهم بحصول إخلال جوهري بالخطة والطلب منها اصدار قرار بعدم التزام المدين بالخطة ويعتبر عدم سداد أي قسط من الأقساط المنصوص عليها في الخطة إخلالا جوهريا بها.

ب - تبلغ المحكمة المدين بالطلب المنصوص عليه في الفقرة (أ) من

does not comply with the plan.

- B The court shall notify the debtor of the request stipulated in Paragraph (a) of this Article, and he shall submit his defenses within a period of five days from the date of notification.
- A The court's decision to confirm that there is a breach of the reorganization plan will start the liquidation stage.
- D The decision issued by the court is subject to appeal within a period of ten days from the day following the date of its issuance or notification, as appropriate, and the Court of Appeal must decide on the appeal within a period of ten days from the date of its receipt, and its decision in this regard will be final.

هذه المادة وعليه أن يقدم دفوعه خلال مدة خمسة أيام من تاريخ تبلغه.

ج - يترتب على قرار المحكمة بتأكيد وجود إخلال بخطة إعادة التنظيم البدء في مرحلة التصفية.

د - يكون القرار الصادر عن المحكمة قابلا للاستئناف خلال مدة عشرة أيام من اليوم التالي لتاريخ صدوره أو تبلغه ، حسب مقتضى الحال وعلى محكمة الاستئناف البت في الاستئناف خلال مدة عشرة أيام من تاريخ وروده لها ويكون قرارها في هذا الشأن قطعيا.

Article (97)

- A Upon completion of the implementation of the reorganization plan, the debtor must submit an application to the court to issue a decision ending the implementation of the plan, provided that he attaches to his request evidence of compliance with the conditions agreed in the reorganization plan.
- B The court's decision to announce the termination of the debtor's implementation of the plan is published in accordance with the provisions of Article (139) of this law. Any interested party may object in writing within ten days from the date of publishing the decision.
- C If an objection is made to the court's decision in accordance with the provisions of paragraph (b) of this article, the court will hear the statements of the debtor and the supervisor of the implementation of the reorganization plan and take a decision within five days of submitting the objection either by the end of the implementation of the reorganization plan in full or by starting the liquidation procedures.
- D The decision to decide on the objection issued by the court is subject to appeal within a period of ten days from the day following its issuance, or to notify him as necessary.

المادة (97) مرحلة اعادة التنظيم الاعتبادية

- أ عند انتهاء تنفيذ خطة إعادة التنظيم على المدين أن يتقدم بطلب الى المحكمة لإصدار قرار انتهاء تنفيذ الخطة على أن يرفق بطلبه ما يثبت الالتزام بالشروط المتفق عليها في خطة إعادة التنظيم .
- ب يتم نشر قرار المحكمة بإعلان انتهاء تنفيذ المدين للخطة وفقا لأحكام المادة (139) من هذا القانون ولكل ذي مصلحة أن يعترض خطيا خلال مدة عشرة أيام من تاريخ نشر القرار.
- ج إذا قدم اعتراض على قرار المحكمة وفقا لأحكام الفقرة (ب) من
 هذه المادة تستمع المحكمة لأقوال المدين والمشرف على تنفيذ خطة
 إعادة التنظيم وتتخذ قرارا خلال مدة خمسة أيام من تقديم الاعتراض
 إما بانتهاء تنفيذ خطة إعادة التنظيم بالكامل أو ببدء إجراءات التصفية.
- د يكون قرار البت في الاعتراض الصادر عن المحكمة قابلا للاستئناف خلال مدة عشرة أيام من اليوم التالي لصدوره أو تبلغه حسب مقتضى الحال.

Article (98)

- A- The debtor is obliged to submit an application to the court to start liquidation procedures in any of the following cases: -
- 1- If it is found that economic activity is not beneficial.

المادة (98) التصفية

- أ- يلزم المدين بتقديم طلب الى المحكمة للبدء بإجراءات التصفية في أى من الحالات التالية:-
 - 1- اذا وجد أن النشاط الاقتصادي غير مجد.
 - 2- عدم إمكانية وضع خطة اعادة تنظيم .

- 2- The inability to develop a reorganization plan.
- 3- His inability to commit to implementing the reorganization plan.
- B- In all cases, the debtor may request liquidation at any time during the proceeding of the insolvency proceedings.
- C- The breach of the debtor's obligation stipulated in Paragraph (A) of this Article shall have the same effect as a breach of the debtor's obligation to file an application for insolvency.
- D The court decides within ten days from the date of submitting the debtor's request to start the liquidation stage and it may hear the statements of the insolvency agent and the creditors committee, if any, before deciding on the request.
- E- The insolvency agent is obliged to submit a request to the court to start the liquidation procedures if the economic activity has ceased or if there are no objective reasons for anticipating approval of the reorganization plan and the court must listen to the statements of the debtor and the creditor committee, if any, before issuing its decision
- F If the commencement of the liquidation phase is due to a lack of commitment in implementing the reorganization plan, the court shall assign the insolvency agent to undertake the liquidation activities, unless the court decides to appoint another insolvency agent.
- G- The decision to start the liquidation phase shall be announced in the ways stipulated in Article (139) of this law.

- 3- عدم قدرته على الالتزام بتنفيذ خطة إعادة التنظيم .
- ب- في جميع الأحوال للمدين أن يطلب التصفية في أي وقت خلال السير بإجراءات الإعسار.
- ج- يترتب على إخلال المدين بواجبه المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة الأثر ذاته الذي يترتب على إخلاله بواجب التقدم بطلب إشهار الإعسار.
- د- تقرر المحكمة خلال مدة عشرة أيام من تاريخ تقديم طلب المدين بدء مرحلة التصفية ولها أن تستمع لأقوال وكيل الإعسار ولجنة الدائنين إن وجدت قبل البت في الطلب.
- هـ- يلتزم وكيل الإعسار بتقديم طلب الى المحكمة للبدء بإجراءات التصفية إذا توقف النشاط الاقتصادي أو إذا لم تتوافر أسباب موضوعية لتوقع الموافقة على خطة إعادة التنظيم وعلى المحكمة أن تستمع لأقوال المدين ولجنة الدائنين، إن وجدت، قبل إصدار قرارها
- و- إذا كان بدء مرحلة التصفية ناجما عن عدم الالتزام في تنفيذ خطة إعادة التنظيم تكلف المحكمة وكيل الإعسار ليتولى أعمال التصفية، ما لم تقرر المحكمة تعيين وكيل إعسار آخر.
 - ز- يتم إشهار قرار بدء مرحلة التصفية بالطرق المنصوص عليها في المادة (139) من هذا القانون.

Article (99)

- A- The commencement of the liquidation procedures shall result in preventing the debtor from managing and disposing of its funds and transferring the responsibility of managing it to the insolvency agent.
- B- The commencement of the liquidation procedures shall not automatically suspend the debtor's economic activity unless a court decision is issued to that effect upon the request of the insolvency agent in the following cases:
- 1- If the income generated from the economic activity is not sufficient to cover the liquidation expenses.
- 2- If there is no possibility to sell the economic activity while maintaining it as a factor and a product.
- C- For the purposes of proceeding with the liquidation procedures, the debtor's deferred debts are all payable, and all non-financial claims are evaluated and

المادة (99) <u>التصفية</u>

- أ- يترتب على بدء إجراءات التصفية منع المدين من إدارة أمواله والتصرف فيها ونقل مسؤولية إدارتها لوكيل الإعسار.
- ب- لا يترتب على بدء إجراءات التصفية وقف النشاط الاقتصادي للمدين تلقائيا ما لم يصدر قرار من المحكمة بذلك بناء على طلب وكيل الإعسار في الحالات التالية:
- 1- إذا كانت الإيرادات المتحققة من النشاط الاقتصادي لا تكفي لتغطية مصاريف التصفية .
 - 2- إذا لم تكن هناك إمكانية لبيع النشاط الاقتصادي مع الحفاظ عليه
 عاملا ومنتجا.
- ج- لغايات السير في إجراءات التصفية تعتبر ديون المدين المؤجلة جميعها مستحقة الأداء ويتم تقييم كافة المطالبات غير المالية وتحويلها لمبالغ مالية.

Article (100)

During the liquidation procedures, the following considerations must be taken into consideration: -

- A- Transferring the ownership of the economic activity in whole or divided units while preserving it as a factor and a product whenever possible.
- B. If the ownership of the economic activity is transferred entirely or divided units transferred as a rule: -
- 1- The contracts to which the debtor is a party without the consent of the other parties to the contract.
- 2 Government licenses, permits and approvals without the need for any action or approval, with the commitment of the person who owns the economic activity to the terms of continuity of licenses, permits and approvals unless the law provides otherwise.
- A- 1- Notwithstanding what is stated in any other legislation, if the liquidation is done in a piecemeal manner, the funds that are considered part of the insolvency period shall be sold during the period of time specified in the liquidation plan and under the supervision of the court in coordination with the competent authority.
- 2- The court may, upon the request of the insolvency agent, decide to conduct the sale by public auction, or to conduct a direct sale, or any other type of sale it deems appropriate to legally transfer the ownership of the funds.
- 3- The selling procedures, including the types of sales, the conditions for each of them, the time required to complete them, and their procedures are regulated according to a system issued for this purpose in accordance with the provisions of this law.
- D- It is permissible to transfer the ownership of certain funds to one or more credits in payment of his debt, subject to obtaining the approval of the court.
- E None of the persons related to the debtor may own the economic activity belonging to it or any units thereof or any of its funds except with the approval of the court.

المادة (100) <u>التصفية</u>

أثناء إجراءات التصفية يجب مراعاة الاعتبارات التالية:-

أ- تنقل ملكية النشاط الاقتصادي كليا أو وحدات مجزأة مع الحفاظ عليه عاملا ومنتجا كلما كان ذلك ممكنا.

ب. إذا تم نقل ملكية النشاط الاقتصادي كليا أو وحدات مجزأة تنتقل

- 1 العقود التي يكون المدين طرفا فيها دون موافقة أطراف العقد
- 2 الرخص والأذونات والموافقات الحكومية دون الحاجة لأي إجراء او موافقة مع التزام الشخص الذي تملك النشاط الاقتصادي بشروط استمرارية الرخص والأذونات والموافقات ما لم ينص القانون على غير
- ج- 1- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، إذا تمت التصفية بشكل مجزأ، يتم بيع الأموال التي تعتبر جزءا من ذمة الإعسار خلال الفترة الزمنية المحددة في خطة التصفية وبإشراف المحكمة بالتنسيق مع الحهة صاحبة الاختصاص.
- 2- للمحكمة بناء على طلب وكيل الإعسار أن تقرر إجراء البيع بالمزاد العلني أو إجراء بيع مباشر أو أي نوع آخر من البيوع التي تراها مناسبة لنقل ملكية الأموال بشكل قانوني.
- 3- تنظم إجراءات البيع بما في ذلك أنواع البيوع وشروط كل منها والوقت اللازم لإتمامها وإجراءاتها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية وفقا لأحكام هذا القانون.
 - د- يجوز نقل ملكية أموال بعينها لدائن أو أكثر سدادا لدينه شريطة الحصول على موافقة المحكمة.
- هـ لا يجوز لأي من الأشخاص ذوي الصلة بالمدين أن يتملكوا النشاط الاقتصادي العائد له أو أي وحدات منه أو أيا من أمواله إلا بموافقة

المادة (101) Article (101)

A- The insolvency is liquidated according to the liquidation plan established by the insolvency agent within a period of twenty days from the date of the start of the liquidation phase, and the court may extend this period for a period not exceeding ten days for justified reasons.

B. The liquidation plan shall be deposited with the court, the insolvency agent, the debtor, its creditors and its employees, to submit their observations and objections thereto with the insolvency agent within a period of fifteen days from the date of its filing with the court.

C- An insolvency agent within a period of five days from the date of the expiry of the period stipulated in paragraph (b) of this article to take notes or objections in whole or in part and amend the plan or keep it unchanged and submit it to the court and the court must adopt it in its final form within a period of five days from the date of its receipt to her.

أ- تتم تصفية ذمة الإعسار وفقا لخطة التصفية التي يضعها وكيل الإعسار خلال مدة عشرين يوما من تاريخ بدء مرحلة التصفية، وللمحكمة تمديد هذه المدة لمدة لا تتجاوز عشرة أيام لأسباب مبررة.

ب. تودع خطة التصفية لدى المحكمة ولدى وكيل الإعسار وللمدين
 ودائنيه والعاملين لديه ابداء ملاحظاتهم واعتراضاتهم عليها لدى وكيل
 الإعسار خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ إيداعها لدى المحكمة.

ج- لوكيل الإعسار خلال مدة خمسة أيام من تاريخ انتهاء المدة المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة أن يأخذ بالملاحظات والاعتراضات كليا أو جزئيا ويعدل الخطة أو أن يبقيها دون تغيير ويقدمها للمحكمة وعلى المحكمة اعتمادها بشكلها النهائي خلال مدة خمسة أيام من تاريخ ورودها اليها.

Article (102)

The insolvency agent shall prepare a report every two months on the progress of the process of liquidating the debtor's economic activity, provided that the report includes a statement of the debts arising after the insolvency declaration and what has been paid from it, the outstanding balance, an updated inventory and creditors list, and these reports are deposited with the court, the insolvency agent, the debtor and its creditors, and for each interested party to make their observations thereon.

المادة (102) التصفية

يُعد وكيل الإعسار تقريرا كل شهرين حول سير عملية تصفية النشاط الاقتصادي للمدين على أن يتضمن التقرير بيانا بالديون المترتبة بعد إشهار الإعسار وماتم سداده منها والرصيد المستحق وقائمة جرد وقائمة دائنين محدثتين وتودع هذه التقارير لدى المحكمة ووكيل الإعسار وللمدين ودائنيه ولكل ذي مصلحة إبداء ملاحظاتهم حولها .

Article (103)

A- The insolvency agent shall liquidate the insolvency liability funds and their rights within a period of one year from the date of commencement of the liquidation stage, otherwise his appointment shall be forfeited and he shall lose his right to receive his fees and shall be responsible for refunding any amounts he had received unless the court decides otherwise.

B- The court may grant the insolvency agent an additional period not exceeding two months for a maximum period based on justified reasons.

المادة (103) التصفية

أ- يلتزم وكيل الإعسار بتصفية أموال ذمة الإعسار وحقوقها خلال مدة سنة من تاريخ بدء مرحلة التصفية وإلا يسقط تعيينه ويفقد حقه في تقاضي أتعابه وبعد مسؤولا عن رد أي مبالغ كان قد قبضها ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك.

ب- للمحكمة أن تمنح وكيل الإعسار مهلة إضافية لا تتجاوز الشهرين لمرتين حدا أعلى بناء على أسباب مبررة.

المادة (104) (104) المادة (104)

- a. No payments to the insolvency creditors may be made except after the list of creditors becomes final and the liquidation stage begins. The insolvency agent may create a reserve account in an amount sufficient to pay some debts until they are included in the final creditors list when making the distribution.
- B- The insolvency agent, with the approval of the court, distributes the amounts to the insolvency creditors before completing the liquidation procedures, if sufficient amounts are available, provided that the insolvency agent takes into account the distribution of the amounts the priorities stipulated in this law.

 أ. لا يجوز أداء أي دفعات لدائني الإعسار إلا بعد أن تصبح قائمة الدائنين نهائية وتبدأ مرحلة التصفية على أنه يجوز لوكيل الإعسار إنشاء حساب احتياطي بمبلغ كاف لسداد بعض الديون الى حين إدراجها في قائمة الدائنين النهائية عند إجراء التوزيع.

ب- لوكيل الإعسار وبموافقة المحكمة توزيع المبالغ على دائني الإعسار قبل إتمام إجراءات التصفية حال توفر مبالغ كافية على أن يراعي وكيل الإعسار في توزيع المبالغ الأولويات المنصوص عليها في هذا القانون.

Article (105)

The insolvency agent shall prepare, before distributing the proceeds of the liquidation, a list that includes the debts that must be approved for distribution purposes and the amount available for distribution from the insolvency funds with a statement of the share of each creditor of the amount. The list shall be deposited with the court and the insolvency agent to inform any interested person.

المادة (105) التصفية

يُعد وكيل الإعسار قبل توزيع عوائد التصفية قائمة تتضمن الديون التي يتوجب اعتمادها لغايات التوزيع والمبلغ المتوفر للتوزيع من أموال ذمة الإعسار مع بيان حصة كل دائن من المبلغ و تودع القائمة لدى المحكمة و وكيل الإعسار لاطلاع أي شخص ذي مصلحة عليها.

Article (106)

- a. Subject to paragraph (a) of Article (38) of this law, the debts shall be paid in accordance with the following priorities: -
- 1- The secured debts are to be paid from the proceeds from the sale of the collateral after downloading the selling expenses
- 2- Excellent debts in accordance with the provisions of this law.
- 3- Unsecured debts.
- 4 The lowest debts in the priority order according to the provisions of this law.
- B It is not permissible to pay any amount to any class of creditors except after paying the debts of the highest priority class and the debts are paid according to the priority in the same category.
- C If it is not possible to pay the full debts of a class of creditors or one of the debts within the same class, the amount is divided between the creditors of that class or the debt within the class divided by fines.

المادة (106)

<u>التصفية</u>

- أ. مع مراعاة الفقرة (أ) من المادة (38) من هذا القانون تسدد الديون وفقا للأولويات التالية:-
- 1- الديون المضمونة وتسدد من حصيلة بيع الضمانة بعد تنزيل مصاريف بيعوا.
 - 2 الديون الممتازة وفقا لأحكام هذا القانون.
 - 3- الديون غير المضمونة.
 - 4 الديون الأدنى في مرتبة الأولوية وفقا لأحكام هذا القانون.
- ب- لا يجوز سداد أي مبلغ لأي فئة من الدائنين إلا بعد سداد كامل ديون الفئة ذات الأولوية الأعلى وتسدد الديون حسب الأولوية في الفئة ذاتها .
- ج- إذا تعذر سداد كامل ديون فئة من الدائنين أو أحد الديون داخل الفئة ذاتها يقسم المبلغ بين دائني تلك الفئة أو الدين داخل الفئة قسمة غرماء.

Article (107)

A- The court shall announce the end of the insolvency proceedings after the completion of the final distribution, or if all debts are paid during the proceeding of the insolvency proceedings, and the court's decision and the reason for ending the procedures shall be announced in the manner stipulated in Article (139) of this law.

B - If the debtor is a legal person, his legal personality ends by completing the distribution of the returns unless his debts are paid in full, and the insolvency agent must inform the entity with which the legal person has been registered with the court's decision for the purposes of canceling his registration in accordance with the relevant legislation.

المادة (107) انتهاء اجراءات الاعسار

أ- تعلن المحكمة انتهاء إجراءات الإعسار بعد إتمام التوزيع النهائي أو إذا تم سداد كامل الديون أثناء السير في إجراءات الإعسار و يتم إشهار قرار المحكمة وسبب انتهاء الإجراءات بالطريقة المنصوص عليها في المادة (139) من هذا القانون.

ب- إذا كان المدين شخصا اعتباريا، تنتهي شخصيته الاعتبارية باستكمال
 توزيع العوائد ما لم يتم سداد ديونه بالكامل، وعلى وكيل الإعسار تبليغ
 الجهة التي تم تسجيل الشخص الاعتباري لديها بقرار المحكمة لغايات
 شطب تسجيله وفقا للتشريعات ذات العلاقة.

Article (108)

A- The debtor has a good intention to submit a request to the court to release the unpaid debts, and the court must notify this request to the creditors of this debt and the insolvency agent upon receipt of it.

- **B** The court examines the request carefully and it may decide to agree to absolve the debtor from its remaining obligations after verifying that the debtor has acted in a manner consistent with good faith, provided that the court's decision includes obligating the debtor to the following and within three years from the date of the court's decision to discharge:
- **1-** Engaging in a profitable activity or seeking work if he is unemployed and not to be reluctant to accept any work that suits his qualifications if the debtor is a natural person.
- **2-** Paying (50%) of his future income to his creditors, and this includes the value of any money transferred to him through inheritance if the debtor is a natural person.
- **3-** Immediately notify the court of any change in his home or place of work, or of any income gained or money transferred to him.

المادة (108) انتهاء اجراءات الاعسار

أ- للمدين حسن النية تقديم طلب للمحكمة بالإبراء من الديون غير المسددة وعلى المحكمة تبليغ هذا الطلب الى دائني هذه الديون ووكيل الإعسار فور وروده اليها ولهم الحق في تقديم دفوعهم واعتراضاتهم على طلب المدين بالإبراء خلال مدة سبعة أيام من تاريخ تبلغهم الطلب.

ب- تنظر المحكمة في الطلب تدقيقا ولها أن تقرر الموافقة على إبراء
 المدين من التزماته المتبقية بعد التثبت من أن المدين قد تصرف بشكل
 يتفق وحسن النية على أن يتضمن قرار المحكمة إلزام المدين بما يلي
 وخلال ثلاث سنوات من تاريخ صدور قرار المحكمة بالإبراء:-

 1- ممارسة نشاط ربحي أو السعي للحصول على عمل إذا كان عاطلا
 عن العمل وأن لا يستنكف عن قبول أي عمل يناسب مؤهلاته اذا كان المدين شخصاً طبيعيا.

2- دفع (50%) من دخله المستقبلي لدائنيه، ويشمل ذلك قيمة أي أموال تؤول اليه عن طريق الإرث اذا كان المدين شخصا طبيعيا.

3- إشعار المحكمة فورا بأي تغيير في موطنه أو مكان عمله أو بأي دخل تحقق له أو أموال آلت اليه .

Article (109)

The court refuses to grant the debtor a discharge in the following cases:

المادة (109) انتهاء اجراءات الاعسار

ترفض المحكمة منح المدين الإبراء في الحالات التالية:

- **A -** If a definitive judgment is issued convicting him of any criminal offense, he committed in violation of the provisions of this law
- **B** If, during the three years preceding the request for insolvency, or after intentionally or negligently submitting the application, the debtor gives false or incomplete written authorization regarding his financial position for the purpose of obtaining a loan or grant, or to evade the payment of sums belonging to the treasury.
- C If the debtor obtained a release from the balance of obligations in the eight years preceding the request for release
- D If the debtor undertakes, during the year preceding the request for a discharge, or after the application was deliberately or neglected, by any act that negatively affects his ability to pay his debts or delay the declaration of insolvency.
- E If the debtor intentionally or negligently gave false or incomplete written authorization when preparing the lists and statements required to be presented about its funds, income, creditors and debts in accordance with the provisions of this law.

أ- إذا صدر حكم قطعي بإدانته بأي جرم جزائي ارتكب خلافاً لأحكام هذا القانون

 ب- إذا قام المدين خلال السنوات الثلاث السابقة لطلب إشهار الإعسار أو بعد تقديم الطلب عن قصد أو إهمال بإعطاء تصريح خطي كاذب أو منقوص حول وضعه المالي لغايات الحصول على قرض أو منحة أو للتهرب من أداء مبالغ تعود للخزينة.

ج- إذا كان المدين حاصلا على إبراء من رصيد التزامات في السنوات الثماني السابقة لطلب الإبراء

د- إذا قام المدين خلال السنة السابقة لطلب الإبراء أو بعد تقديم الطلب عن قصد أو إهمال بأي فعل من شأنه التأثير سلبا على قدرته على سداد ديونه أو تأخير إشهار الإعسار .

ه- إذا كان المدين قد قام عن قصد أو إهمال، بإعطاء تصريح خطي كاذب أو منقوص عند إعداد القوائم والكشوفات المطلوب تقديمها حول أمواله ودخله ودائنيه وديونه وفقا لأحكام هذا القانون.

Article (110)

The release does not apply to the following: -

- A- Financial obligations arising from crimes against public trust and crimes against funds.
- B- The debtor's financial obligations towards his minor children.
- C- Penal and administrative fines due for the treasury.
- Dr.. Financial liabilities arising from liability resulting from harm to others or causing death.

المادة (110) انتهاء اجراءات الاعسار

لا يسري الإبراء على ما يلي:-

أ- الالتزامات المالية الناشئة عن الجرائم المخلة بالثقة العامة والجرائم الواقعة على الأموال .

ب- التزامات المدين المالية تجاه أولاده القصر.

ج- الغرامات الجزائية والإدارية المستحقة للخزينة.

د. الالتزامات المالية الناشئة عن المسؤولية الناجمة عن الإضرار بالغير أو التسبب بالوفاة.

Article (111)

A- If new funds appear to the debtor within a period of one year from the date of the end of the insolvency proceedings, or what appears to demonstrate that the debtor has acted subject to non-enforcement procedures in accordance with the provisions of this law, or if the responsibility of the person who manages the debtor or its partners is realized, then any creditor may request the return of procedures Insolvency.

المادة (111) انتهاء احراءات الاعسار

أ- إذا ظهرت أموال جديدة للمدين خلال مدة سنة من تاريخ انتهاء إجراءات الإعسار أو ظهر ما يثبت قيام المدين بتصرف خاضع لإجراءات عدم النفاذ وفقا لأحكام هذا القانون، أو تحققت مسؤولية الشخص الذي يتولى إدارة المدين أو شركائه، فلأي دائن أن يطلب إعادة السير في إجراءات الإعسار.

ب- لا يحول انتهاء الشخصية الاعتبارية أو شطب المدين أو الغاء تسجيله دون إعادة السير في إجراءات الإعسار بحيث تتم إعادة تسجيله لغايات إعادة السير في إجراءات الإعسار فقط .

- B- The expiry of the legal person, the cancellation of the debtor, or the cancellation of its registration shall not prevent re-proceeding in the insolvency proceedings so that it is re-registered for the purposes of re-proceeding in the insolvency proceedings only.
- C It is permissible to return to the insolvency proceedings if there are sufficient funds or reasons to claim against others to cover the expenses of the procedures and to provide reimbursable amounts of at least (5%) to the creditors with excellent debts.
- Dr.. Restarting the insolvency procedures is limited to recovering and selling money or taking the necessary measures to distribute the returns to creditors according to the priority rules stipulated in this law.
- E The court appoints the insolvency agent itself unless it decides otherwise. The insolvency agent must prepare a new distribution list and carry out the tasks stipulated in paragraph (d) of this article.

- ج- يجوز إعادة السير في إجراءات الإعسار إذا ظهرت أموال أو أسباب كافية للادعاء على الغير لتغطية نفقات الإجراءات وتوفير مبالغ قابلة للسداد بما نسبته (5%) على الأقل للدائنين أصحاب الديون الممتازة.
- د. تقتصر إعادة السير في إجراءات الإعسار على استرداد وبيع الأموال أو اتخاذ الإجراءات اللازمة بهدف توزيع العوائد على الدائنين وفق قواعد الأولوية المنصوص عليها في هذا القانون .
- هـ- تعين المحكمة وكيل الإعسار ذاته ما لم تقرر خلاف ذلك وعلى وكيل الإعسار أن يعد قائمة جديدة للتوزيع وينفذ المهام المنصوص عليها في الفقرة (د) من هذه المادة.

Article (112)

- A- An account will be created with the Ministry of Industry, Trade and Supply to cover the necessary expenses related to the insolvency procedures in the absence of funds with the debtor.
- B- The account covers judicial expenses and insolvency agent fees.
- C- The financial sources for this account consist of the following:
- 1- An amount allocated from the treasury to be determined by a decision of the Cabinet.
- 2- A percentage of the debtors' registration fees stipulated in this law.
- 3- A percentage of the insolvency agent licensing fees.
- 4- A percentage of the insolvency agents fees.
- D- The value of the contributions shown in items (2), (3) and (4) of paragraph (c) of this article are determined, how to spend from this account, control payments, and mechanisms for determining the minimum fees for insolvency agents in insolvency cases without funds annually under the system Issued for this purpose.

المادة (112) انتهاء احراءات الاعسار

- أ- يُنشأ لدى وزارة الصناعة والتجارة والتموين حساب لتغطية النفقات الضرورية المتعلقة بإجراءات الإعسار في حال عدم وجود أموال لدى المدين
 - ب- يغطى الحساب النفقات القضائية وأتعاب وكيل الإعسار .
 - ج- تتكون المصادر المالية لهذا الحساب مما يلي:-
 - 1- مبلغ مخصص من الخزينة يحدد بقرار من مجلس الوزراء.
- 2- نسبة من رسوم تسجيل المدينين المنصوص عليهم في هذا القانون.
 - 3- نسبة من رسوم ترخيص وكلاء الإعسار.
 - 4- نسبة من أتعاب وكلاء الإعسار.
- د- تحدد قيمة المساهمات المبينة في البنود (2) و(3) و(4) من الفقرة (ج) من هذه المادة وكيفية الصرف من هذا الحساب ومراقبة الدفعات وآليات تحديد الحد الأدنى لأتعاب وكلاء الإعسار في حالات الإعسار بدون أموال بشكل سنوي بمقتضى النظام الصادر لهذه الغاية.

Article (113)

A - A debtor is imprisoned for a period not exceeding

المادة (113) العقوبا<u>ت</u>

أ- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات المدين اذا كان شخصاً

three years if the debtor is a natural person and the natural person who manages it if the debtor is a legal person, while obliging them to return the funds to the creditors if he commits any of the following actions:

- 1- Hide any funds that fall under the insolvency period.
- 2- Exaggerating the value of the funds that fall under the insolvency scheme with the intent to defraud, in the current agreement with its creditors.
- 3- Create a fictitious creditor or exaggerate the amount of the debtor of one of the creditors or include the name of a creditor whose debt arose from an unlawful reason in the list of creditors with the intention of involving him in the creditors 'negotiations or by voting on the reorganization plan.
- 4- He intentionally refrained from providing the data and restrictions requested by the court or the insolvency agent, or provided false data and restrictions.
- 5- Deliberately removing any debts or creditors from the statements and statements.
- 6- Conclude an agreement with a creditor with the aim of granting it or granting another creditor advantages in exchange for voting for the debtor or damaging the remaining creditors.
- 7- He disposed of any of his assets after declaring insolvency with the aim of hiding these funds or excluding them from the liquidation proceeds.
- B If the debtor commits a natural person or its manager if it is a legal person any of the actions stipulated in Paragraph (a) of this Article during the preliminary or reorganization stage, the court may proceed with the liquidation procedures according to the provisions of this law if it deems it necessary.
- C Without prejudice to the penalties stipulated in this law, the inclusion of documents and declarations submitted by the debtor under the provisions of this law is considered false data a criminal offense punishable under the provisions of the Penal Code.
- Dr.. The debtor's failure to cooperate, give false information or conceal funds is a criminal offense punishable under this article, and it also gives rise to the responsibility of the persons who manage the legal person, and if the debtor is a natural person, then committing it to these acts negates his right to obtain debt relief.

طبيعياً والشخص الطبيعي الذي يتولى إدارته اذا كان المدين شخصا اعتبارياً، مع الزامهما برد الأموال لحساب الدائنين اذا ارتكب أيا من الأفعال التالية:-

1- أخفى أي أموال تدخل ضمن ذمة الإعسار.

2- بالغ في تقدير قيمة الأموال التي تدخل ضمن ذمة الإعسار بقصد التحايل، في الاتفاق الجاري مع دائنيه.

3- اختلق دائناً وهمياً أو بالغ في مبلغ دين أحد الدائنين أو أدرج اسم دائن نشأ دينه عن سبب غير مشروع في قائمة الدائنين بقصد إشراكه في مفاوضات الدائنين أو بالتصويت على خطة إعادة التنظيم.

4- امتنع قاصداً عن تقديم البيانات والقيود التي تطلبها منه المحكمة أو وكيل الإعسار أو قدم بيانات وقيودا خاطئة.

5- تعمد حذف أي من الديون أو الدائنين من القوائم والكشوفات.

6- أبرم اتفاقية مع دائن بهدف منحه أو منح دائن آخر مزايا مقابل التصويت لصالح المدين أو إلحاق الضرر بباقي الدائنين.

7- تصرف في أي من أمواله بعد إشهار الإعسار بهدف إخفاء هذه الأموال أو استثنائها من عوائد التصفية.

ب- إذا ارتكب المدين إذا كان شخصا طبيعيا أو مديره إذا كان شخصا اعتبارياً أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة خلال المرحلة التمهيدية أو مرحلة إعادة التنظيم فللمحكمة السير في إجراءات التصفية وفقا لأحكام هذا القانون اذا رأت مقتضي لذلك.

ج- دون الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون، يعتبر تضمين الوثائق والإقرارات المقدمة من المدين بموجب أحكام هذا القانون بيانات كاذبة جرما جزائيا يعاقب عليه بموجب أحكام قانون العقوبات.

د. يعد امتناع المدين عن التعاون أو قيامه بإعطاء معلومات كاذبة أو إخفاء الأموال جرائم جزائية معاقبا عليها بموجب هذه المادة، كما ينشأ عنها مسؤولية الأشخاص الذين يتولون إدارة الشخص الاعتباري وإذا كان المدين شخصاً طبيعياً فإن ارتكابه لهذه الأفعال يسقط حقه في الحصول على الإبراء من الديون.

Article (114)

A penalty of imprisonment for a period not exceeding three years or a fine not exceeding (5000) five thousand dinars, or with both of these two penalties, with the **المادة** (114) <u>العقوبات</u>

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على (5000) خمسة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين مع إلزامه برد الأموال التي حصل عليها من ذمة الإعسار كل دائن للمدين قام بما obligation to return the funds obtained from the insolvency of each debtor who has done the following:

A- Intentionally exaggerating the value of the debts owed to him by the debtor or claiming fictitious debts in his name or in the name of a third person claiming that they are due in insolvency.

- B- Participate in deliberations and vote on reorganization, knowing that he is not authorized to do so.
- C- Intentionally concluding an act with the debtor prior to the insolvency declaration in order to obtain special privileges to the detriment of other creditors.
- Dr.. It was done on purpose to act with the debtor after declaring the insolvency to obtain special privileges in a way that harms other creditors. In this case, the court must rule on its own that the conduct does not run out and compensation is based on the request of the relevant authorities.

ىلە ،:-

أ- تعمد المبالغة في قيمة الديون المستحقة له على المدين أو طالب بديون وهمية باسمه أو باسم شخص ثالث بزعمه أنها مستحقة في ذمة الإعسار .

ب- اشترك في المداولات والتصويت على إعادة التنظيم مع علمه بأنه ليس مخولا بذلك.

ج- تعمد إبرام تصرف مع المدين قبل إشهار الإعسار للحصول على امتيازات خاصة بشكل يضر بالدائنين الآخرين.

د. أبرم عن قصد تصرف مع المدين بعد إشهار الإعسار للحصول على امتيازات خاصة بشكل يضر بالدائنين الآخرين وفي هذه الحالة على المحكمة أن تحكم من تلقاء ذاتها بعدم نفاذ التصرف وبالتعويض بناء على طلب الجهات ذات العلاقة.

Article (115)

Whoever insolvency agent does the following shall be punished with imprisonment for a period not exceeding three years, with the obligation to return any amounts or fees received from the insolvency office.

- A- Mismanaging or disposing of the debtor's funds.
- B- Use his powers to achieve his personal interest.
- C- Deliberately withholding any information or providing false information or declarations regarding reorganization or liquidation in a way that harms the interests of the debtor or any of the creditors.

المادة (115) <u>العقوبات</u>

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات مع إلزامه برد أي مبالغ أو أتعاب حصل عليها من ذمة الإعسار كل وكيل إعسار قام بما يلي:-

أ- أساء إدارة أموال المدين أو التصرف فيها.

ب- استخدم صلاحياته لتحقيق مصلحة شخصية له.

ج- تعمد حجب أي معلومات أو تقديم معلومات أو اقرارات كاذبة بخصوص إعادة التنظيم أو التصفية بشكل أضر بمصالح المدين أو أي من الدائنين.

Article (116)

The court is competent to recognize international insolvency provisions and to cooperate with foreign courts and other competent bodies, provided reciprocity.

المادة (116) الاعسار الدولي

تختص المحكمة بالاعتراف بأحكام الإعسار الدولية والتعاون مع المحاكم الأجنبية وغيرها من الهيئات المختصة شريطة المعاملة بالمثل.

Article (117)

A foreign insolvency agent may submit an application to declare insolvency in the Kingdom if the conditions

المادة (117) <u>الاعسار الدولي</u>

لوكيل الإعسار الأجنبي تقديم طلب إشهار الإعسار في المملكة إذا توافرت الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

Article (118)

If a foreign insolvency proceeding is recognized, the foreign insolvency agent is entitled to participate in the insolvency proceeding that takes place in the Kingdom in relation to debts and funds in accordance with the provisions of this chapter.

المادة (118) الاعسار الدولي

إذا تم الاعتراف بإجراءات إعسار أجنبية يحق لوكيل الإعسار الأجنبي الاشتراك في إجراءات الإعسار التي تتم في المملكة فيما يتعلق بالديون والأموال وفقا لأحكام هذا الفصل.

Article (119)

- A- Foreign creditors enjoy the rights granted to local creditors with regard to the right to declare insolvency and participate in the procedures under the provisions of this chapter.
- B- The provisions of Paragraph (A) of this Article do not affect the order of priority of debts in insolvency proceedings that are carried out in accordance with this law.

المادة (119) الاعسار الدولي

أ- يتمتع الدائنون الأجانب بالحقوق الممنوحة للدائنين المحليين بخصوص الحق في إشهار الإعسار والاشتراك في الإجراءات بموجب أحكام هذا الفصل..

ب- لا تؤثر أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة على ترتيب أولوية الديون في إجراءات الإعسار التي تتم وفقا لهذا القانون .

Article (120)

- a. In cases where this law requires that creditors be notified, foreign creditors whose debts appear in the debtor's records must be notified of the existence of insolvency procedures in accordance with the provisions of this law. Known addresses.
- B- The notice shall be addressed to each of the foreign creditors referred to in Paragraph (a) of this article separately unless the court decides to direct the notices in another way. For the information of known creditors without the need to direct official books to them.
- C- The insolvency declaration for foreign creditors must include the following:
- 1- A reasonable period of time for submitting the claims and the place to submit them.
- 2- An indication of whether creditors with secured rights have to submit their claims.
- 3- Any other information that must be included in this notice in accordance with the provisions of this law, or the court considers it necessary to provide it.

المادة (120) <u>الاعسار الدولي</u>

 أ. في الحالات التي يشترط فيها هذا القانون إشعار الدائنين يجب إشعار الدائنين الأجانب الذين ظهرت ديونهم في سجلات المدين بوجود إجراءات إعسار بموجب أحكام هذا القانون ويوجه الإشعار أيضا للدائنين المعلومين والذين ليس لهم عنوان في المملكة و للمحكمة أن تأمر باتخاذ الخطوات اللازمة لغايات تبليغ الدائنين الذين ليست لهم عناوين معروفة.

ب- يوجه الإشعار لكل من الدائنين الأجانب المُشار اليهم في الفقرة (أ) من هذه المادة على حدة ما لم تقرر المحكمة توجيه الإشعارات بشكل آخر و يجوز أن يوجه الإشعار للدائنين الأجانب المعلومين عن طريق الإعلان في الصحف الأجنبية التي يرى وكيل الإعسار أنها الأنسب لضمان وصولها لعلم الدائنين المعلومين دون حاجة لتوجيه كتب رسمية لهم.

ج- يجب أن يتضمن إشعار إشهار الإعسار الموجه للدائنين الأجانب ما يلي:-

- 1- مهلة زمنية معقولة للتقدم بالمطالبات ومكان تقديمها.
- 2- بيانا عما إذا كان على الدائنين اصحاب الحقوق المضمونة التقدم بمطالباتهم.
- 3- أي معلومات أخرى يجب تضمينها في هذا الاشعار وفقا لأحكام هذا القانون أو ترى المحكمة لزوم تقديمها.

Article (121)

- A- Foreign procedures that fall under the definition of insolvency procedures are recognized within the meaning of this law and under an application submitted by an insolvency agent within the meaning of this law to the court and the application for recognition is attached to the following:
- 1- A certified copy of the decision to declare the insolvency and appoint a foreign insolvency agent in the foreign country.
- 2- A certificate issued by the foreign court in the presence of foreign insolvency procedures and the appointment of a foreign insolvency agent.
- 3- Any other evidence accepted by the court that indicates the existence of foreign insolvency procedures and the appointment of a foreign insolvency agent in the event that the evidence provided for in items (1) and (2) of this paragraph is not available.
- 4- A statement specifying all foreign procedures and any procedures under this law related to religion and any known procedures for a foreign insolvency agent.
- B- The court may instruct the insolvency agent to provide a translation of the documents submitted to prove the application for recognition into the Arabic language.
- C- The court may consider any other document submitted to promote the application for recognition as valid, whether or not legalized.
- D The court decides to request recognition of foreign procedures in an urgent and in all cases within a period of fifteen days from the date of submission.
- (E) The debtor's registered place or habitual residence is the primary center of his interests, unless proven otherwise.

المادة (121) الاعسار الدولي

أ- يتم الاعتراف بالإجراءات الأجنبية التي تندرج تحت تعريف إجراءات الإعسار بالمعنى المقصود في هذا القانون وبموجب طلب يتقدم به وكيل إعسار بالمعنى المقصود في هذا القانون الى المحكمة ويرفق بطلب الاعتراف ما يلي :ـ

1- صورة مصدقة عن قرار إشهار الإعسار وتعيين وكيل الإعسار الأجنبي في الدولة الأجنبية.

2- شهادة صادرة عن المحكمة الأجنبية بوجود إجراءات إعسار أجنبية وتعيين وكيل الإعسار الأجنبي.

3- أي بينة أخرى تقبلها المحكمة تدل على وجود إجراءات إعسار أجنبية وتعيين وكيل إعسار أجنبي في حال عدم توفر البينات المنصوص عليها في البندين (1) و (2) من هذه الفقرة.

4- بيان يحدد الإجراءات الأجنبية كافة وأي إجراءات بموجب هذا القانون تتعلق بالدين وأي إجراءات معروفة لوكيل الإعسار الأجنبي.

ب- للمحكمة تكليف وكيل الإعسار بتقديم ترجمة للوثائق المقدمة لإثبات طلب الاعتراف الى اللغة العربية.

ج- للمحكمة اعتبار أي وثيقة أخرى تقدم لتعزيز طلب الاعتراف صحيحة وسواء أكانت مصدقة أم غير مصدقة.

د - تبت المحكمة في طلب الاعتراف بالإجراءات الأجنبية بشكل مستعجل وفي جميع الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمة.

هـ - يعتبر المقر المسجل للمدين أو مكان إقامته المعتاد هو مركز مصالحه الرئيس، ما لم يثبت عكس ذلك .

Article (122)

Foreign procedures are recognized as follows: -

- A As the main foreign procedures if they take place in the country in which the center of the main interests of the debtor is located
- B As secondary foreign procedures if the debtor has a facility in the foreign country.

المادة (122) الاعسار الدولي

يتم الاعتراف بالإجراءات الأجنبية على النحو التالي : -

أ - بوصفها إجراءات أجنبية رئيسة إذا تمت في الدولة التي يوجد بها مركز المصالح الرئيسة للمدين

ب - بوصفها إجراءات أجنبية ثانوية إذا كان للمدين منشأة في الدولة الأجنبية.

Article (123)

The foreign insolvency agent must notify the court, immediately upon submitting the application for recognition of foreign procedures:

- A Any material change related to the foreign procedures to be recognized or to appoint the insolvency agent.
- B Any other foreign procedures related to the same debt or any other procedure that becomes known to the foreign insolvency agent.

المادة (123) الاعسار الدولي

على وكيل الإعسار الأجنبي أن يشعر المحكمة فور تقديم طلب الاعتراف بالإجراءات الأجنبية بما يلي : -

أ - أي تغيير جوهري يتعلق بالإجراءات الأجنبية المطلوب الاعتراف بها أو بتعيين وكيل الإعسار.

ب - أي إجراءات أجنبية أخرى تتعلق بالدين ذاته أو أي إجراء آخر يصبح معلوما لدى وكيل الإعسار الأجنبي .

Article (124)

- A The court may, before deciding on the application for recognition and upon the request of the foreign insolvency agent, grant urgent temporary assistance for the purposes of taking the necessary measures to protect the debtor's money or the interest of creditors, including the following: -
- 1- That the execution of the debtor's funds be suspended.
- 2 To entrust the foreign insolvency agent or any temporary insolvency agent with the process of managing and collecting the debtor's funds in the Kingdom, in whole or in part, with the aim of protecting those funds and preserving their value due to their nature or any other circumstances.
- 3 To grant any assistance stipulated in Clauses (2) and (4) of Paragraph (A) of Article (126) of this Law.
- B- The court may reject the request for granting assistance under this article if it considers that accepting the request would interfere in the conduct of the main foreign insolvency proceedings.
- C- Taking into consideration the provisions of Article (126) of this law, the effect of the decision to grant assistance under the provisions of this Article shall be terminated upon deciding the application for recognition.

المادة (124) الاعسار الدولي

- أ للمحكمة قبل البت في طلب الاعتراف و بناء على طلب وكيل الإعسار الأجنبي أن تمنح مساعدة مؤقتة بشكل مستعجل لغايات اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أموال المدين أو مصلحة الدائنين بما في ذلك ما يلي :-
 - 1 أن توقف التنفيذ على أموال المدين.
- 2 أن تعهد الى وكيل الإعسار الأجنبي أو أي وكيل إعسار مؤقت بعملية إدارة وتحصيل أموال المدين الموجودة في المملكة كليا أو جزئيا بهدف حماية تلك الأموال والمحافظة على قيمتها بسبب طبيعتها أو لأي ظروف أخرى.
- 3 أن تمنح أي مساعدة منصوص عليها في البندين (2) و(4) من الفقرة (أ) من المادة (126) من هذا القانون .
 - ب- للمحكمة أن ترد طلب منح المساعدة بموجب هذه المادة إذا رأت أن من شأن قبول الطلب التدخل في سير إجراءات الإعسار الرئيسة الأجنبية.
 - ج- مع مراعاة أحكام المادة (126) من هذا القانون ينتهي أثر قرار منح
 المساعدة بموجب أحكام هذه المادة عند البت بطلب الاعتراف.

Article (125)

A - Without prejudice to the right to request insolvency in accordance with the provisions of this law, recognition of the main foreign procedures shall result

المادة (125) الاعسار الدولي

أ- دون الإخلال بالحق في طلب إشهار الإعسار وفقا لأحكام هذا القانون يترتب على الاعتراف بالإجراءات الأجنبية الرئيسة ما يلي:- in the following: -

- 1- Not accepting individual claims or procedures related to the debtor's money, rights, obligations or responsibilities, or continuing them, with the exception of claims or any individual procedures established by any person to the extent necessary to protect their rights vis-à-vis the debtor.
- 2- Suspending execution of the debtor's money.
- 3- To stop the right to dispose of any money belonging to the debtor, to overload it with rights, or to dispose of it in any other way, except with regard to the conduct of its usual business.
- B When taking the procedures stipulated in Paragraph (A) of this Article, the court shall consider providing adequate protection for the interests of the citizens of the Kingdom in the main foreign procedures.

- 1- عدم قبول الدعاوى أو الإجراءات الفردية المتعلقة بأموال المدين أو حقوقه أو التزاماته أو مسؤولياته أو الاستمرار فيها باستثناء الدعاوى أو أي إجراءات فردية يقيمها أي شخص للمدى اللازم لحماية حقوقه في مواجهة المدين.
 - 2- وقف التنفيذ على أموال المدين.
- 3- وقف الحق في التصرف بأي أموال عائدة للمدين أو إثقالها بحقوق أو التصرف فيها بأي شكل آخر إلا فيما يخص تسيير أعماله المعتادة.
- ب- تراعي المحكمة عند اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة توفير الحماية الكافية لمصالح مواطني المملكة في الإجراءات الأجنبية الرئيسة.

Article (126)

- A- After recognition of foreign insolvency proceedings, and upon the request of the foreign insolvency agent, the court may grant assistance if it deems it to protect the debtor's funds or the interests of creditors, and this includes the following:
- 1- Take any of the procedures stipulated in Paragraph (A) of Article (125) in the event that it has not been taken after recognizing the foreign procedures.
- 2- Take the necessary measures to listen to the statements of witnesses, collect evidence, or hand over information regarding the debtor's money, affairs, rights, or obligations.
- 3- That a pledge is made to the foreign insolvency agent or to any person designated by him to manage and collect the debtor's funds in the Kingdom.
- 4- To grant the foreign insolvency agent the facilities granted to the insolvency agent in accordance with the provisions of this law.
- B. After recognizing the foreign procedures, the court may, upon the request of the foreign insolvency agent, pledge to him or any other person to distribute the debtor's money in the Kingdom if it verifies that this has sufficient protection for the interests of creditors in the Kingdom.

المادة (126) الاعسار الدولي

- أ- للمحكمة بعد الاعتراف بإجراءات الإعسار الأجنبية وبطلب من وكيل الإعسار الأجنبي منح المساعدة اذا رأت في ذلك حماية لأموال المدين أو لمصالح الدائنين ويشمل ذلك ما يلي:-
- 1- اتخاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (125) في حال لم يتم اتخاذها بعد الاعتراف بالإجراءات الأجنبية .
- 2- اتخاذ التدابير اللازمة للاستماع لأقوال الشهود أو جمع البينات أو تسليم المعلومات فيما يتعلق بأموال المدين أو شؤونه أو حقوقه أو التزاماته .
- 3- أن تعهد لوكيل الإعسار الأجنبي أو لأي شخص تعينه بإدارة وتحصيل أموال المدين الموجودة في المملكة.
- 4- أن تمنح وكيل الإعسار الأجنبي التسهيلات الممنوحة لوكيل الإعسار وفقا لأحكام هذا القانون .
- ب. للمحكمة بعد الاعتراف بالإجراءات الأجنبية وبناء على طلب وكيل
 الإعسار الأجنبي أن تعهد له أو لأي شخص آخر بتوزيع أموال المدين
 الموجودة في المملكة إذا تحققت من أن في ذلك حماية كافية لمصالح
 الدائنين في المملكة.

المادة (127) الاعسار الدولي

- A When granting or rejecting assistance, the court must verify that the interests of creditors and stakeholders, including the debtor, are adequately protected, and for this purpose may set the conditions it deems appropriate to grant assistance.
- B- The court may, on its own initiative or at the request of the foreign insolvency agent or any other person affected by the grant of assistance, amend or terminate such assistance.

أ - على المحكمة عند منح المساعدة أو رفضها بعد أن تتحقق من حماية مصالح الدائنين وذوي المصلحة بمن فيهم المدين بشكل كاف ولها في سبيل ذلك وضع الشروط التي تراها مناسبة لمنح المساعدة.

ب- للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب وكيل الإعسار الأجنبي أو أي شخص آخر يتأثر بمنح المساعدة أن تعدل أو تنهي تلك المساعدة.

Article (128)

- A Acknowledgment of foreign procedures gives the foreign insolvency agent the right to take any action to determine the non-enforcement of actions harmful to creditors.
- B If the foreign procedures are secondary, the court must indicate in its decision that the procedures relate to funds that this law requires to be managed by a foreign insolvency agent.

المادة (128) الاعسار الدولي

أ - يمنح الاعتراف بالإجراءات الأجنبية وكيل الإعسار الأجنبي الحق في اتخاذ أي إجراء لتقرير عدم نفاذ التصرفات التي تضر بالدائنين.

ب- إذا كانت الإجراءات الأجنبية ثانوية فعلى المحكمة أن تبين في قرارها بأن الإجراءات تتعلق بأموال يوجب هذا القانون إدارتها من وكيل إعسار أجنبي.

Article (129)

A foreign insolvency agent may, upon the issuance of the decision to recognize foreign procedures, request that it be entered into any procedures in the Kingdom to which the debtor is a party.

المادة (129) الاعسار الدولي

لوكيل الإعسار الأجنبي وبمجرد صدور قرار الاعتراف بالإجراءات الأجنبية أن يطلب إدخاله في أي إجراءات في المملكة يكون المدين طرفا فيها.

Article (130)

- A The court shall cooperate with the courts and foreign insolvency agents directly or through the insolvency agent in the matters stipulated in this chapter, and for that purpose it may ask them for assistance or any necessary information.
- B- The insolvency agent must cooperate with the courts and foreign insolvency agents under the supervision of the court.
- C- It is considered a cooperation for the purposes of this article:
- 1- Mandate anyone to implement court orders.
- 2- Providing information in any way the court deems appropriate.
- 3- Coordination regarding managing and supervising

المادة (130) <u>الاعسار الدولي</u>

- أ على المحكمة أن تتعاون مع المحاكم ووكلاء الإعسار الأجانب مباشرة أو من خلال وكيل الإعسار في المسائل المنصوص عليها في هذا الفصل ولها في سبيل ذلك أن تطلب منهم المساعدة أو أي معلومات ضرورية .
- ب- على وكيل الإعسار التعاون مع المحاكم ووكلاء الإعسار الأجانب تحت اشراف المحكمة .
 - ج- يعد تعاوناً لغايات هذه المادة ما يلي:-
 - 1- تكليف أي شخص لتنفيذ أوامر المحكمة.
 - 2- تقديم المعلومات بأي وسيلة تراها المحكمة مناسبة.
- 3- التنسيق بخصوص إدارة أموال المدين وشؤونه والإشراف عليها بما في ذلك موافقة المحكمة على الاتفاقيات المتعلقة بتنسيق الإجراءات ومتابعة تنفيذها.
 - 4- تنسيق الإجراءات المتزامنة التي تخص المدين ذاته.

the debtor's money, including the approval of the court on the agreements related to coordinating procedures and following up their implementation.

4- Coordination of concurrent procedures concerning the debtor himself.

Article (131)

An insolvency may not be declared under this law after recognizing foreign insolvency proceedings unless the debtor has funds in the Kingdom.

المادة (131) الاعسار الدولي

لا يجوز إشهار إعسار بموجب هذا القانون بعد الاعتراف بإجراءات إعسار أجنبية إلا إذا كان للمدين أموال في المملكة.

Article (132)

If a foreign insolvency proceeding coincides with an insolvency proceeding in the Kingdom regarding the debtor himself, the court must cooperate in accordance with the provisions of this law and apply the following provisions: -

- A If the course of insolvency proceedings coincides with the submission of a request to recognize foreign procedures:
- 1- The assistance granted under the provisions of this chapter must not conflict with insolvency procedures in the Kingdom.
- 2- The provisions of Article (125) of this law do not apply to cases where foreign insolvency procedures in the Kingdom are recognized as secondary foreign insolvency procedures.
- B If the insolvency proceedings commenced in the Kingdom after recognizing the foreign insolvency procedures or after submitting a request for recognition of them, the court shall do the following:
- 1- Amending or canceling the assistance granted according to the provisions of this chapter if it conflicts with the insolvency procedures in the Kingdom.
- 2- Amending or canceling the procedures stipulated in Paragraph (A) of Article (125) if a major foreign insolvency procedure conflicts with the insolvency procedures in the Kingdom.
- C- The court granting assistance to a foreign insolvency agent in secondary foreign insolvency proceedings, or extending or amending them, must verify that the assistance relates to funds required by this law to be managed through secondary foreign insolvency procedures or relate to information required for such

المادة (132) الاعسار الدولي

إذا تزامنت إجراءات إعسار أجنبية مع إجراءات إعسار في المملكة بخصوص المدين ذاته فعلى المحكمة التعاون بموجب أحكام هذا القانون وتطبيق الأحكام التالية:-

أ- إذا تزامن السير في إجراءات الإعسار مع تقديم طلب الاعتراف بالإجراءات الأجنبية:-

1- يجب أن لا تتعارض المساعدة الممنوحة بموجب أحكام هذا الفصل مع إجراءات الإعسار في المملكة.

2- لا تسري أحكام المادة (125) من هذا القانون على الحالات التي يتم فيها الاعتراف بإجراءات الإعسار الأجنبية في المملكة كإجراءات إعسار أجنبية ثانوية.

ب- إذا بدأت إجراءات الإعسار في المملكة بعد الاعتراف بإجراءات الإعسار الأجنبية أو بعد تقديم طلب للاعتراف بها تقوم المحكمة بما يلي .

1- تعديل أو إلغاء المساعدة الممنوحة بموجب أحكام هذا الفصل اذا تعارضت مع إجراءات الإعسار في المملكة.

2- تعديل أو إلغاء الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (125) اذا تعارضت إجراءات إعسار أجنبية رئيسة مع إجراءات الإعسار في المملكة.

ج-على المحكمة التي تمنح المساعدة لوكيل إعسار أجنبي في إجراءات إعسار أجنبية ثانوية أو تمددها أو تعدلها أن تتحقق من أن المساعدة تتعلق بأموال يوجب هذا القانون أن تتم إدارتها من خلال إجراءات إعسار أجنبية ثانوية أو تتعلق بمعلومات مطلوبة لمثل هذه الإجراءات.

Article (133)

If foreign procedures coincide with the debtor himself, the court must cooperate in accordance with the provisions of this law and apply the following provisions:

A- The assistance granted to a foreign insolvency agent under the provisions of this chapter must not conflict with major foreign insolvency procedures after recognition.

- B If secondary foreign insolvency procedures were recognized after other secondary foreign insolvency procedures were recognized or a request was made for recognition, the court must review any assistance granted under the provisions of this chapter and amend or cancel it if it is not consistent with the main foreign insolvency procedures.
- C If foreign secondary insolvency procedures are recognized after other secondary procedures are recognized, the court must grant, amend, and terminate assistance for the purposes of facilitating coordination between the procedures.

المادة (133) الاعسار الدولي

اذا تزامنت إجراءات أجنبية بخصوص المدين ذاته فعلى المحكمة التعاون بموجب أحكام هذا القانون وتطبيق الأحكام التالية :-

أ- يجب أن لا تتعارض المساعدة الممنوحة لوكيل إعسار أجنبي بموجب أحكام هذا الفصل مع إجراءات إعسار أجنبية رئيسة بعد الاعتراف بها.

ب- إذا تم الاعتراف بإجراءات إعسار أجنبية ثانوية بعد الاعتراف بإجراءات إعسار أجنبية ثانوية أخرى أو قدم طلب للاعتراف بها فعلى المحكمة مراجعة أي مساعدة ممنوحه بموجب أحكام هذا الفصل وتعديلها او الغاؤها إذا كانت لا تتسق مع إجراءات الإعسار الأجنبية الرئسة .

ج- إذا تم الاعتراف بإجراءات إعسار أجنبية ثانوية بعد الاعتراف بإجراءات ثانوية أخرى، فعلى المحكمة أن تمنح المساعدة وتعدلها وتنهيها لغايات تسهيل التنسيق بين الإجراءات.

Article (134)

A creditor who has paid part of his debt under an insolvency proceeding made in accordance with a foreign law has no right to collect any amount for the same debt under an insolvency procedure vis-à-vis the same debtor in the Kingdom as long as the amount paid to other creditors of the same rank is relatively less than the amount that the creditor actually held, Excluding secured debt.

المادة (134) الاعسار الدولي

لا يحق للدائن الذي استوفى جزءا من دينه بموجب إجراءات إعسار تمت وفقا لقانون أجنبي أن يستوفي أي مبلغ عن الدين ذاته بموجب إجراءات إعسار في مواجهة المدين ذاته في المملكة طالما أن المبلغ المدفوع للدائنين الآخرين من نفس المرتبة أقل نسبيا من المبلغ الذي قبضة الدائن بالفعل، وذلك باستثناء الديون المضمونة.

Article (135)

If there is a conflict between this law and the Kingdom's obligations arising from international treaties to which the Kingdom is a party, the provisions of international agreements will apply.

المادة (135) الاعسار الدولي

إذا حصل تعارض بين هذا القانون والتزامات المملكة الناشئة عن معاهدات دولية تكون المملكة طرفا فيها، تطبق أحكام الاتفاقيات الدولية.

Article (136)

When interpreting the provisions of this chapter, its international sources are taken into account for the purposes of standardizing its application.

المادة (136) الاعسار الدولي

عند تفسير أحكام هذا الفصل تؤخذ مصادره الدولية بعين الاعتبار لغايات توحيد تطبيقه.

Article (137)

The provisions of this law do not prevent the court from refusing to take any action stipulated in this chapter if it constitutes a violation of public order in the Kingdom.

المادة (137) الاعسار الدولي

لا تحول أحكام هذا القانون دون صلاحية المحكمة برفض اتخاذ أي إجراء منصوص عليه في هذا الفصل إذا كان يشكل مخالفة للنظام العام في

Article (138)

- a. The court is competent to consider insolvency proceedings based on the requests submitted by the litigants, and it has the right, on its own initiative, to examine any matters or requests related to the insolvency proceedings if it deems it necessary.
- B- The court shall be competent to consider any issues related to the application of the provisions of this law and any claims or requests that affect the liability Insolvency, including the following: -

1- Executive issues.

- 2- Any conservative measures related to insolvency funds.
- 3- Claims for non-enforcement of the debtor's actions.
- 4- Claims related to the liability of the debtor and the persons who manage it and its auditors.
- 5. Claims related to accepting or objecting to creditors debts.
- 6- Cases filed to amend or terminate contracts currently being implemented and work contracts in accordance with the provisions of this law.
- C The court is not competent to hear cases brought by the debtor except in the cases stipulated in Paragraph (C) of Article (21) of this law.

المادة (138) احكام ختامية

أ. تختص المحكمة بالنظر في إجراءات الإعسار بناء على الطلبات التي يقدمها الخصوم، ولها من تلقاء ذاتها أن تنظر تدقيقا في أي مسائل أو طلبات تتعلق بإجراءات الإعسار إذا رأت ذلك ضروريا.

ب- تختص المحكمة بالنظر في أي مسائل تتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون وَفي أي دعاوى أو طلبات تؤثر على ذمة الإعسَار، بما في ذلك ما يلِّي:-

1- القضايا التنفيذية .

- 2- أي إجراءات تحفظية تتعلق بأموال ذمة الإعسار.
- 3- دعاوى عدم نفاذ تصرفات المدين. 4- الدعاوى المتعلقة بمسؤولية المدين والأشخاص الذين يتولون إدارته و مدققي حساباته.
- أ. الدعاوى المتعلقة بقبول طلبات تسجيل ديون الدائنين أو الاعتراض
- 6- الدعاوى المقامة لتعديل أو إنهاء العقود الجاري تنفيذها وعقود العمل وفقا لأحكَام هذا القانون.

ج- لا تختص المحكمة بالنظر في الدعاوى المقامة من المدين إلا في الحالات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من المادة (21) من هذا

Article (139)

- a. Except as expressly provided for in this law: -
- 1- The debtor is notified by registered mail or any of the notification methods approved under the Civil Procedure Law and the regulations issued pursuant thereto, within a period of fifteen days from the date of the issuance of any decision regarding insolvency

المادة (139) احكام ختامية

أ. باستثناء ما نُص عليه صراحة في هذا القانون:-1- يتم تبليغ المدِين بالبريد المسجل أو أي من وسائل التبليغ المعتمدة بموجب قانون أصول المحاكمات المدنية والأنظمة الصادرة بمقتضاه وذلك خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ صدور أي قرار يتعلق بإُجراءات الإعسار، وإذا لم يكن للمدين عنوان معروف أو مسجل، فيتم تبليغه وفقا لقانون أصول المحاكمات المدنية . procedures. Civil trials.

- 2- Creditors shall be notified of any decision related to insolvency proceedings within a period of fifteen days from the date of its issuance by publishing the decision in two daily newspapers, provided that one of them is a foreign newspaper if there is a foreign party and in the insolvency record if it deems it necessary.
- B- The other authorities involved in the procedures taken with the court will be notified within a period of five days from the date of taking the action in accordance with the Civil Procedure Law.
- C- In cases where no text has been provided, the provisions of the Civil Procedure Law relating to notifications, appeals and calculation of appointments apply.

2- يتم تبليغِ الدائنين بأي قرار يتعلق بإجراءات الإعسار خلال مدة خمسة عشرة يوماً من تاريخ صدوره عن طريقِ نشر القرار في صحيفتين يوميتين على ان تكون إحداهما صحيفة أجنبية اذا كان يوجد بها طرف اجنبي وفي سجل الإعسار إذا رأت ذلك ضروريا.

ب- يتم تبليغ الجهات الأخرى ذات العلاقة بالإجراءات المتخذة لدى المحكمة خلال مدة خمسة أيام من تاريخ اتخاذ الإجراء وفقا لقانون أصول المحاكمات المدنية.

ج- في الحالات التي لم يرد عليها نص تطبق أحكام قانون أصول المحاكمات المدنية المتعلقة بالتبليغات ومواعيد الاستئناف وحساب

Article (140)

Provisions of bankruptcy and protective conciliation contained in Articles 290 to 477 of the Trade Law No. 12 of 1966 are repealed and no text provided in any other legislation is applied to the extent to which it conflicts with the provisions of this law.

المادة (140) احكام ختامية

تلغى أحكام الإفلاس والصلح الواقي منه الواردة في المواد من (290) ولغاية (477) من قانون التجارة رقم (12) لسنة 1966 ولا يعمل بأي نص ورد في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا

Article (141)

The Council of Ministers shall issue the necessary regulations to implement the provisions of this law, including: -

- A- Insolvency Register.
- B- Licensing of insolvency agents.
- C- The insolvency treatment account, with no funds.
- D- Conditions for forming a creditors committee.
- E- Determining the criteria for insolvency agent fees.
- F- Selling movable and immovable property in case of liquidation.

المادة (141) احكام ختامية

يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في

أ- سجل الإعسار.

ب- ترخيصُ وكلاًء الإعسار. ج- حساب معالجة حالات الإعسار مع عدم وجود أموال.

د- شروط تشكيل لجنة الدائنين. هـ- تحديد معايير أتعاب وكلاء الإعسار.

و- بيع الأموال المنقولة وغير المنقولة في حالة التصفية.

Article (142)

Prime Minister and Minister in charge of implementing the provisions of this law.

7/5/2018

Abdullah II Ibn Al-Hussein

المادة (142) <u>احكام ختامية</u>

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

2018/5/7

عبد الله الثاني ابن الحسين

قانون رقم 21 لسنة 2018 (قانون الإعسار لسنة 2018) المنشور في العدد 5514 على الصفحة 2640 بتاريخ 16-05-2018 والساري بتاريخ 12-11-2018

(والمشار إليه هنا وفيما بعد بالاسم المختصر قانون رقم 21 لسنة 2018 (قانون الإعسار لسنة 2018

© شركة قسطاس لتكنولوجيا المعلومات

قسطاس موقع إلكتروني متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات يعمل من خلال شركة القسطاس لتقنية المعلومات وهي شركة مساهمة خاصة محدودة مسجلة في سجل الشركات لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت الرقم (827) بتاريخ 13/06/2011 في المملكة الأردنية الهاشمية .